من کلام حضرت ... علیه الرحمه

موجود منقسم به دو قسم است نزد عقل
یا واجب الوجود و یا ممکن الوجود

ممکن دو قسم گشت یکی جوهر و عرض
جوهر به پنج قسم شد ای ناظم عقود

جسم و هیولا که هیولا و صورت است
پس نفس و عقل این همه را یاد گیر زود

نه گشت باز جنس عرض این دقیقه را
لیکن خیال نظم من عقل می‌شنود

کم است و کیف و این و متی وضع و ملک
پس نسبت است و فعل و ملک ای ودود

[illegible]

مگر دست بگیرد ... ... تا که ...

جامه بدریدیم چو نشتر غم او
مگر غفلت انفعال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصنا ببدائع الآلاء
وروائع الإحسان، من حكم نظام العالم شاهد على ما اختصه بكمال
في الإمام في طرق الإنعام والإفضال، والصلاة على نبيه محمد
ينبع من منبعي الكرم والسماحة، وأشرق شمس من وجه الحسن الفصاحة
وعلى آله وأصحابه الذين بهم علا أعزة الحق وأشرق وجه الدين وانحل وهى
الباطل وقمع نور اليقين، وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها
استحقاقاً للتعظيم هو التحلي بالعلوم والمعارف والتصدي للإحاطة
بما فيها من النكت واللطائف، لا سيما علم البيان المطلع على نكت
نظم القرآن، فإنه كشاف عن حقائق التنزيل، أي مفتاح لدقائق الدلائل
فإنه تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، مصباح لمعالم الإعجاز
دار الفصاحة، مخيص ينوه شكل كتاب الله وتصنيفه تقريب
منوص كشافه ادمجه وتفسير قواعده كافية في منبر المصباح
الأنوار وذيل موارده شافية عن الشبهات الأكيدة ولما

أسرار الشرح بما ظهر بآثار تركيبه ووضعه، ومنه يذهب عجائب
وصفاً لا يدرك الواصف المطري خصائصه، والأمن بغاية كل ما وصفاهم
أنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد طفقوا يتعاطونه من غير توفيق
ويسندونه من غير تحرير، يحومون حول القيل والقال ويقصرون من
ما فيه مع ذكر المقام والحال، لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم حتى أشرح
[illegible] من التحقيق أصدافهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن أبصارهم حتى
مطلع حقائق الفضل [illegible] كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل [illegible]
الانحراف عن منهج الرشاد [illegible]
[illegible] المكان، وإلى بعد [illegible] بعض الفنون نظري وأجلت [illegible]
[illegible] أقداح نظري، بعثني صدق الهمة إلى الارتقاء إلى مدارج
وفرط التعب [illegible] من أفواه الرجال [illegible] خوارزم
رجال لا [illegible] ومجمع أرباب الفضائل [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] عن ساق الجد [illegible] وحاز العلوم والمعارف و
ملاذ الأماني [illegible] اللطائف [illegible] الزمان [illegible]
علم البيان [illegible] الشيوخ [illegible] ممتاز [illegible]
الحذاق [illegible] على غرر الفوائد بكاره، وكثيراً ما كان يختلج في قلبي أن
أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام
قدوة الأئمة [illegible] المتأخرين أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن
القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران وأسكنه فر[illegible]

فوائد انيس الجنان ، اذ هو وجيز مختصر احاط بمعاقد اصول الفن وقواعده ، حاويا لسلك مسائله
وعوائده ، محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين ، منطويا على دقائق هي
نتائج افكار المتاخرين ، مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز ، لا كما عليه مختال
السحر ودلائل الاعجاز ، ففي كل لفظة منه روض من المنى ، وفي كل سطر منه عقد من الدر
وكان يعوقني عن ذلك في زمان ان العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده ، وسدت
مصادره وموارده ، وخلت دياره ومراسمه ، وعفت اطلاله ومعالمه ،
حتى انخسف شموس الفضل عن الافول ، واستوطن الافاضل زوايا الخمول ، يتلهفون
من اندراس اطلال العلوم والفضائل ، ويتاسفون من انعكاس احوال الاداني
والافاضل ، وهكذا ذهب الزمان ونعي العلم فيه ودرس ، الا اني لما رايت
توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله ، وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله
وتفاصيله ، والذين قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار
ولم يقع لهم شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ، ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بالمموه
من ظاهر المقال ، لكن تحيرا يحول دونهم الاطلاع على حقيقة الحال ، وبعضهم قد تصدى
طرائقه من غث وسمين ، فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل ، اختلست من
التحصيل فرصا ، مع ما اتجرع من الزمان غصصا ، وطفقت اقتحم موارد السهر غائصا
في لجج الافكار ، والتقط فوائد الفكر من مطارح الانظار ، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء
المشار اليهم بالبنان ، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان ، لا سيما دلائل الاعجاز
واسرار البلاغة ، ولقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة ، ثم جمعت شرحا
لهذا الكتاب ما ذلل صعاب عويصاته الابية ، وكشف طرق الوصول الى خفايا كنوزه

المخفية ، واودعته فوائد نفيسة شحت بها كتب القدماء ، وفوائد شريفة سمحت بها
اذهان الاذكياء ، وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ، ولطائف
فقر التقطتها من عين التحقيق ، وسحبت في دفع اعتراضاته ذيل العدل والانصاف
وتجنبت في رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف ، واشرت الى
حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ، ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل
العلامة في شرح المفتاح ، واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين
في هذه الصناعة ، وغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة
ورفضت التناسي لجماعة خطوا فيه تحقيق الواجبات ، وما فرضت على نفسي سنتهم
في تطويل الواضحات ، وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف
رماني الدهر بالارزاء حتى ، فؤادي في غشاء من نبال ، فصرت اذا اصابتني سهام
تكسرت النصال على النصال ، وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصائب في الغياب
والاخوان ، عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان ، لا سيما ديار بها حل
الشباب تميمتي ، واول ارض مس جلدي ترابها ، فقد جرد الدهر على اهاليها سيف
العدوان ، واباد من كان فيها من السكان ، ثم مع من اوطانها الا دمنة لم تكلم
من ام اوفى ، ولم يبق من حزب بها الا قوم بلدح عجمي ، كان لم يكن بين الحجون الى
الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر ، فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ، ونسجت
عليها عناكب النسيان ، وضربت بيني وبينها حجابا مستورا ، وجعلتها كان
كان لم يكن شيئا مذكورا ، والى بعد الشكى من دهر اذا ساء اصر على اساءته
وان احسن ندم عليه من ساعته ، ثم الجاني فرط الملال وضيق البال الى ان

ارض الى ارض • وتجرّني رفع الى خفض • حتى الحت بمحروسة هراة حماها الله
عن الآفات ففتح الله عيني منها على جنة النعيم • بلدة طيبة ومقام كريم • لقد جمعت
فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار
العلم والهداية • وخمدت نيران الجهل والغواية • وظل ظل الملك ممدودا
ولواء الشرع بالنصر معقودا • وعاد عود الاسلام الى روائه • واخضر روض
الفضل الى ابانه • ونظم شمل الخلائق بعد الشتات • ووصل حبلهم عقيب البتات •
واستظل الانام بظل العدل والاحسان • وارتعوا في رياض الامن والامان •
كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام • ظل الله على الانام • مالك رقاب الامم •
خليفة الله في العالم • حامي بلاد اهل الايمان • ماحي آثار الكفر والطغيان • ناصر
الشريعة القويمة • سالك الطريقة المستقيمة • باسط مهاد العدل والانصاف •
هادم اساس الجور والاعتساف • والي لواء الولاية في الآفاق • مالك سرير
الخلافة بالاستحقاق • المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان • الممتثل لنص
ان الله يامر بالعدل والاحسان • الخالص طويته في اعلاء كلمة الله • الصادق
نيته في احياء سنة رسول الله • خليفة ملأ الآفاق سطوته • والخوف كان بمرآه
سلكا • نجوم حول ذراه العالمون كما • ترى الحجيج ببيت الله معتركا • يحيي نسيم رضى
الزمان وكم مكان في لظى من سخطه هلكا • اطار صاعقة من نصله فهما • الى السماك
لواء الشرع قد سمكا • وصاد فارشد منها كل معتسف • قد كان في ظلمات
الغي منهمكا • فالدين صار قرير العين مبتسما • والملك اقبل بالاقبال ممتسكا •
علا فاضحى يدعوه الورى ملكا • وربما فتحوا عينا غدا ملكا • وهو السلطان الغازي

المجاهد

المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين • غياث الاسلام والمسلمين •
ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته • واغصان
الخيرات مورقة بسحاب رأفته • فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية
الاسلام • وشيد بنيان الهداية اذ ما اشرف على الانهدام • وامطر على
العالمين سحائب الافضال والانعام • وخص من بينهم العلماء بالاجلال
والاكرام • اقامت في رقاب له ايادي • هي الاطواق والناس الحمام •
فقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن • ونعمت بنيل الاماني في
الوطن • وصرت بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا • فشد ذلك عضدي و
اثار من عزمي حتى جمعت ما جمعت • وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه •
واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه • واضفت اليه ما سنح بفكري اثناء
ذلك الفكر الفاتر • وسمح به نظري القاصر • فجاء بحمد الله كنزا مدفونا
من جواهر الفوائد • وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد • فجعلته تحفة للحضرة العلية •
وخدمة للسدة السنية • لا زالت ملجأ لطوائف الانام • وملاذا لهم
من حوادث الايام • وحصنا حصينا للاسلام • بالنبي وآله عليه وعليهم السلام •
والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشتغلوا في بصالح الدعاء • ويذكروني ما عانيت
في هذا التأليف من الكد والعناء • والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين
الذين هم للحق طالبون • وعن طريق العناد ناكبون • وغرضهم تحصيل الحق
المبين • لا تصوير الباطل بصورة اليقين • وهذا التحري موصوف
عزيز المرام • قليل الوجود في هذه الايام • فلقد غلب على الطباع التقليد

والفساد ◦ وفشا الجدال والجدل بين العلماء ◦ ولمن فاتني من الناس الثناء الجميل
في العاجل ◦ فحسبي ما ارجو من الثواب في الاجل ◦ وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب ◦ قال المص رحمه الله رحمة واسعة بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه
من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على
الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب
الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان
فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره
ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر
بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما
في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء
بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم استحقاقه الحمد بوصف دون وصف
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه
ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق
وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا تكون
جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله

النصب

النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات وتعريف انما يدل على الحقيقة
دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما
هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد
به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال
لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق وعلى ان اللام لا تفيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية
لا موصولة لفساده لفظا ومعنى اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به
مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير و
علمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير
اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم اكثر
من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم
اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض
النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني الطبع
اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون و
يتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان
يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات
الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه
لان كل احد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امرها

والمعاملات والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي
علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا عن الخطاء وهو الشارع
ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات يدل على
ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين
الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان من
البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا
محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من
اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما في شرح الكشاف ولفظ
اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا
له وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز وفي الكلام المبين
فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب
ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق
والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام و
تبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف
ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل
الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد
اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد حمد الله والثناء عليه فوقعت كلمة اما
موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط

لزمتها

لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق
الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان ويجئ لهذا
زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال
الشرطية يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما
يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه تقدم علم البلاغة
هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو علم البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا اذ لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل
طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل
حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف
دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه
الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد
بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق
والاسرار والخواص الخارجة من طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي في جميع
ما جاء به لينقتفي آثاره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف
التوفيق بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك
بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكره ههنا لا يدل الا

على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر المستفاد من قوله وبه يكشف حقيقيا حتى يرد عليه الاعتراض بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدرك كنه بلاغة القرآن الكريم الا هو كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح القوم والقرآن فعلان بمعنى مفعول اطلق اسما للكلام المنزل على النبي صلعم ونظم تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق من غير اعتبار وضم بعضها الى بعض كيف اتفق كما في نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانهما لا يتعلقان بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان في استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها

من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا تمييز اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فكل مسألة متأخرة مرتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى فانها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل ذلك كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفا مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه ككوننا

كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمروا راكب وغير
ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد وتشتمل
على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة
ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم
الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين و
المعنى لا امنعك جهدا او حذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تخليص ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر
ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليوخذ من ترتيبه اي ترتيب
السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار
لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في اختصار
تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأوّل الفعل المنفي بالمثبت
على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر
وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على
كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل
لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط
المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا او تلويحا ثم نبه
على ما ذكرنا وتعريضا انما حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه

ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد
وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد
لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرض
لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضات على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات
كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى
لا نعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي فقد قصد
جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما قيل انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع
نفسه كما يجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله
وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك اي النفع وهو حسبي
اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول وانه اسأل لتقديم
المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى
نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي
وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في
قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما
في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على اي لكنه في التحقيق من عطف الانشاء
على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون
لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول
ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض

منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن
الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة
لان ما يذكر فيه من الزوائد الاول ان يتوقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان
الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة
الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف
المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها اولا الا اشارة اليها فلم تكن معهودة فنكرها وقال
مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة والحصار علم البلاغة في
علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف
على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة
من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام
المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا وفرق البعض
بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما الى التكلف
احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكر صاحب
المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة
في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان
للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب
فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل
تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته

من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال
كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب
فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف
بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ
ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء
تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال
لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة
العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران
فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة
والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح يكون سالما عن مخالفة
القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد صرح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما
ذكر بكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي
الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة
المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان
محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة
للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمها باعتبار المعاني وصفاتها ليعرف كلا منها على
وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك
بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الكلام

الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة
ولا يخفى تعذر تعريف معنى يشمل العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما فصح ان نفسر الفصاحة
والبلاغة على هذا الوجه تمام ما يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم
وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل
للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون
ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة
وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد
خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من
استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في الثقل نحو الهعخع
بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك
نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع
في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل
او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى
الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي
الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة
على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط
الشين المعجمة التي هي المهموسة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء

المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل اجتماع
هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال
من احدهما الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر
كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد
ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج
من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لانا نجد من حسن غلب ومنع وحلم
وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء
كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض
لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق
الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة
المفرد الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة واعترض
بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئه والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه
لم ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان
يكون كل كلمة فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن

الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا (والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنها ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم علي وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تتكأكؤون علي كما تتكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول للاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان هذا متولد استخدما من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه انتهى لا يق الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي تختلف قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد للفصاحة

المفرد

المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا الاصطلاح مذكور في كتبهم حيث قال الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح هو الذي يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فنفي كونها مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وعممت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة في الاصطلاح (والمخالفة) ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنيات فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع (نحو الاجلل) بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل وقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمج السمع ويتبرأ عن سماعه كما يتبرأ عن سماع الاصوات

المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس سماعه ومنها
ما يستكره نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على
مبارك الاسم اغر اللقب * كريم الجرشى اى النفس شريف النسب فالاسم
مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين على عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر
من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش والطخطخ وقد ذكر
بعضهم جوابين اخرين الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل
بالفصاحة الثانى ان ما ذكره هذا القائل فى بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف فى موضعه وضعف هذين الجوابين ظاهر
الثالث ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا
ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم
متناسبة وصوت طيب وليس بشئ للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى
بصوت حسن او غيره وكذا جحيش وطلح دون فرس وحلمت الرابع ان مثل ذلك
واقع فى التنزيل كلفظة ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لما سبب
الاخلال بالفصاحة مانع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ
تتفاوت باختلاف المقامات كما يجوز فى الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة
فى الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال
من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره
مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم

(ان)

ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا
لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان
يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه
حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه
غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه
عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * وقوله لما عصى اصحابه
مصعبا * ادى اليه الكيل صاعا بصاع * ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه
بالفعل اى رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى اى
العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار * وقوله
الا ليت شعرى هل يلومن قومه * زهيرا على ما جر من كل جانب * فشاذ لا يقاس عليه
والتنافر ان يكون الكلام ثقيلا على اللسان فمنه ما هو متناه فى الثقل كقوله وليس قرب قبر
حرب اسم رجل قبر * صدره وقبر حرب بمكان قفر اى خال من الماء والكلاء ومنه
ما هو دون ذلك مثل قوله اى ابى تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معى * واذا ما
لمته لمته وحدى * والورى مبتدأ خبره معى اى لا يشاركنى احد فى ملامته لانه استحق
المدح دون الملامة وفى استعمال اذا والفعل الماضى هنا اعتبار لطيف وهو ايهام
ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون
الذم والهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء
من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثانى تضاعف

المخل بالفصاحة

ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد الجمع غير فصيح فانه مذكور واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن الاثير وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا الشكر يا امدحه امدحه مع الجمع من الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن نادر كل التنافر ولو قال فان في تكرار امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالسيد الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على انه المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكن مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي المال والملك اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي

هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عامل على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر اي ساءني وسرني قال الشاعر ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن

على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء
ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يدعى به فيقال لا زالت عينك جامدة كما يقال
لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان
بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود
فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع من باب المجاز استعمال
المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلت فيه [illegible]
لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل
الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول
الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي
ليس له معنى ثان فهو بمعزل عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف في
بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب
والجريان على خلاف المقصود واني الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل
الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال
واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصب تسكب بتقدير ان
عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى اني ابكي واحزن لاتحصل
في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل تسكب والدموع
تحت الطلب لكنه كالنتيجة له ولازمه ملازمة الامر للطلب الذي هو مطلوبه
فافهم فان بعده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف
ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح ان اراد

بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني
اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل
بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في ساطلب للتأكيد
على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغيره لكن قيل فصاحة
الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد ومن تتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب
وتسعدني في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح
فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث
والمراد بها فرس حسن الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة
سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك
حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل
مستوية لا تنبت شيئا وتمثيل انث الجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى
حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع
هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد
وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع

قوله كما في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان يثقل اللفظ
بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم
قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها
لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله
ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح
ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله عتيبة بن الحارث بن شهاب وما او
المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون
مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت وغير مترتبة كما في الحديث
وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع
الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات
المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن الامرين
مما يقال ان وجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف و
قد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونفس
وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف
ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة
والعرض متقاربان بالمفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار
حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل ليخرج بالقيد عن مثل الحركة والزمان والفعل

والانفعال

والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته
ليدخل الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن
ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة
واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس
يسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا
فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئة الراسخة حتى لو
عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون تعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق
وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا
ينطق قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة
بكذا الجواب ان فهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك
لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل
بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام
فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت
ان تلقي على الحاسب اعدادا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب
بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم
دون كلام فصيح او لفظ فصيح سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع
لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم
ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي

المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه لفظا الكيفية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى
الحال المراد بالحال الامر الداعي الى الكلام المتكلم على وجه مخصوص اي الى ان
يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثل كون
المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتوكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان
الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن
التاكيد وهكذا وان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى
غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام
فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات
الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان
الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما و
حال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضي فيقال مقام
التاكيد والاطلاق والاطناب والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال
حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فهذه تفاوت المقامات يختلف مقتضيات
المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك وهذا
عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع
اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء
اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين
فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد
لكونه عاريا عن التاكيد او موكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا او احدا او اكثر او الى

المسند

المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا
بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او موخرا مقصورا على المسند اليه او
غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره
او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بالتعلق او غير مقيد متعلق على المفعول
واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز
والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا
تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه والمسند يباين مقام تعريفه
ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده
بموكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند
اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه
وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه
اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين
احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة
الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز
يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بكلم او جزئها وله زيادة
عظم وكثرة المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين
حدودا او مراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي
مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات

اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع
الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة
الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما
من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع
كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس لها مع ما يشاركها تلك الصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام
ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع
وكذا الكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية
مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند
السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك فهكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام
فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة

وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه
اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب
تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله و
اعتبارية الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام
الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن
الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات

اللفظية

اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ
المفتاح ويشعر بهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل
على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع
شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة
المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية
ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون
المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين
او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم
حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي
يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر
في الخبر وتعمل مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد
وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط
والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج
الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او
وهو يسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث

ما ينبغي ان ينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع
كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان يأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال
وبان فيما يتردد بين ان يكون وان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف
موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم
الى غير ذلك ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار
والاظهار والاضمار فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما
ينبغي ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى
الالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصلح
لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب
تنكير مثلا احرز به في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح فهذه اللفظة منكرة في بيت اخر
قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث
انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة من مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار
افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان
هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نسب
الى اللفظ لانه من صفة الالحان وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره
في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الالحان يسمى ذلك الوصف
المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من

كلام

كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى
والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي
ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى
فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث
اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها
المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو
مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر
في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع
التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل
ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح
ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى
والشيخ يبالغ كل المبالغة في هذا ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل
هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعاني الاول بل على
ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة
والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف

الراجحة ابها وان الفضيلة التي تستحق بها الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة و
البراعة وما شاكل ذلك تمامي لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف
ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث
انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث
ينبغي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة والمعاني المعاني
الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة و
انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به اذ كما قال لما كانت المعاني تبين بالالفاظ و
لم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن
ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا
اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به
على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني
الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة
فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية
التي حدثت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا
فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك
توجد بين المعاني في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبر عن ذلك الفرق بان قلنا
للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور
في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا
ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة

ويكفي في ذلك كل مبلغ وقال بعد الفساد وعدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه
وبين ما هو وصف له لاجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي
تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم
بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون
لذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان
يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة وما اوقعهم في هذه الشبهة انهم لم يسمع
عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان
يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون
اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى
كما يمتنع ان يوصف بها الدال لها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي الوصف
كما في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق
البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال
مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بتمام هذين الامرين فمن تتبعه واحاط
لم لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة
او بقدر اقصر سورة منها فلا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك
الاعتبار مثلا اذ الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات امر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
ممنوع وكثير من اهل هذا الفن تراه لا يقتدر على تأليف كلام يمتنع بصلاحها هو في الطرف
الاعلى وما يقرب منه فاثر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب

من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية لا من الجليلة
من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك
حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل ان المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز
في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني
حد لا يمكن ان يكون ازيد قلنا المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية
اعجاز فما اما الاول فشي لا نفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من
غير نظر الى انه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا دفع الفساد على ان الحق هو ان حد
الاعجاز يعني مرتبة اي مرتبة للبلاغة اذ درجتي الاعجاز والاضافة بيان لو عبر به
صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد
تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته
… من النوم … اي قرب … عطف على هو والضمير في منه عائد الى
الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته او حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى
فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرح الكافي ان بعض الايات
اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي هذا الانكار ان
الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو اي طرف البلاغة
اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام
وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات

تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة
على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال
بالفصاحة وتتبعها اي يتبع بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث
الكلام حسنا وفيه تمهيد لبيان انه يحتاج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه
الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد
محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست
مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام
خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم يعني مما تقدم
وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب
في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران
احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا
على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظ والثاني ان البلاغة في الكلام
مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب
الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان ذلك
الى الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادي المعنى بكلام غير مطابق
لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح
من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا

لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تقرر وجعل التمييز بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف تؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او يتوقف عليها ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة يرجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة من غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليتحرز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم التصريف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره من

ما يبين

ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ليتحرز بها عما يجب ان يتعلم اذ لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليتحرز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يتحرز به عن الخطأ وعلم يتحرز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي

الفن الأول علم المعاني

الأول علم المعاني والآخرين يعني البيان والبديع علم البيان والثالث علم البديع و
لا يخفى وجه المناسبة والله أعلم الفن الأول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب لأن البيان علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة
بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم
على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم أشار إلى تعريفه وضبط أبوابه
إجمالا ليكون الطالب على زيادة بصيرة ولأن كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة
باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة
فعليه أن يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال
وهو علم أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ويجوز أن يطلق عليها الصناعة أيضا بيان ذلك
أن واضع هذا الفن مثلا جمع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من إدراكها
وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات إليها وتفصيلها متى أريد وهي
العلم ولذا قالوا إنه حالة متوسطة بين العلم والجهل بكونها جهتي إدراك ألا ترى أنك إذا
قلت فلان يعلم النحو لا تريد أن جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد أن له حالة بسيطة
إجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز أن يريد بالعلم نفس
الأصول والقواعد لأنه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لإدراك الجزئي أو البسيط
والعلم للكلي أو المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وأيضا المعرفة
للإدراك المسبوق بالعدم أو للأخير من الإدراكين لشيء واحد إذا تخلل بينهما عدم بأن
أدرك أولا ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانيا والعلم للإدراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة

في الجزئيات فقال يعرف به أحوال اللفظ العربي أي هو علم يستنبط
منه إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة
بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل
لأن وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل إن أريد معرفة الجميع فهو محال لأنها
غير متناهية أو البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا
ما قيل إن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لأحد أو البعض فيكون حاصلا لكل
من عرف مسألة منه والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الأحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال احترازا عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة كالإعلال والإدغام والرفع
والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من
التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على أن المراد
أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال إذ لولا اعتبار
هذه الحيثية لزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال لأن تصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وهذا أوضح لدفع ما أورد وهو أن علم البيان
من هذا التعريف لأن كون اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية مثلا وإن كانت من أحوال
اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق بها مقتضى
الحال إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك
فإن قلت إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول

الحال المقتضية للتاكيد والذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال
التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت
قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على
انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون
من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان
زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله
انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام
لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون
الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان
الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غيره وانما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر
التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب
الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ
من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم
في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء

وهو الطف فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه وحينئذ من الاول اذا اراد
بالتتبع المعرفة كما صرح به وكنى به اطلاقا للملزوم على اللازم فيهما على انه معرفة خاصية من
تتبع تراكيب البلغاء حتى ان موقع العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتوقعات
الا ان يتجوز بالمجاز ومن الثاني لو سلم ولا ان كلام السكاكي يدل على ان المراد بتراكيب
البلغاء ليس المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور لجواز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص
تراكيبه من غير ان يتصور معنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف
فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب
من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا نعلم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا
ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي
يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا وان زيدا
لقائم اذا كان منكرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت
ان يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما
هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان
يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك
المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز
وكناية على ما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم

وجعلها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى
مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
فعرف الشيء بنفسه ومخالفة قوله انه مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان
ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال
وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته
والا لصدق علم المعاني على كل باب وهذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد
على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد
الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات
الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب
والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة
بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتعبيرا بوقوع النسبة اولا وقوعها او بايقاع النسبة
وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم والمراد بالنسبة
هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة بان يكون
بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك
الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر
سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء والخبر لا بد
له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون
له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول

والظرف ونحو ذلك وهذا التنبيه لتخصيص الخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره
وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر
وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد
على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل والحشو ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ
لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد
هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز
ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يقتضيه ان تبين انفراد
هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه وان يقول كل من المسند اليه
والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من
الاحوال بابا ويحتج ومن رام تقريره جرى بالترديد بين النفي والاثبات فقد وكلامه أنزه
واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول
والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل بعد البيان ثانيا
ثم تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما لم
غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال
الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
وايضا فهو من احوال الجملة ولذا لم يجعل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من
الاحوال ما لا يختص مفردا او لا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة
جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان بعض الابحاث
راجعا الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب

هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وفيه علم ان الخبر
كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة يطابقه او لا يطابقه فالخبر [illegible]
المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال على الاخبار كما في
قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به لكن تعريفه بعين فلا دور والصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة
للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور و اتفقوا
على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار
في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة
حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا
وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها
اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة
بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا
ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك
النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت
به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته
لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل
في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من

ثبوتين او سلبيتين

الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في
الخارج وحصول القيام له امر متحقق في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك
الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل
قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد
خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو
كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد
كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك
والاعتقاد المشهور وهو حكم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم
والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح
واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد
فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا
انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر
ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع
النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية و
قال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار
وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله

موجوده

جازم

تيقن

والله يشهد إن المنافقين لكاذبون فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم إنك
لرسول الله مع أنه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح
هذا ورد هذا الاستدلال بأن المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطأة
فالتكذيب راجع إلى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو أن شهادتنا هذه
من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة إن واللام والجملة الاسمية ولا شك أنه
غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل أنه
راجع إلى قولهم نشهد وأنه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور أنه ليس بخبر بل إنشاء أو
المعنى إنهم لكاذبون في تسميتها أي في تسمية هذا الإخبار الخالي عن المواطأة شهادة
لأن المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لأن مثل هذا يكون غلطا في إطلاق اللفظ
لا كذبا لأن تسمية الشيء ليس من باب الإخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في مطلق
الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم إنك لرسول الله
مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما أشار إليه بقوله أو المشهود به أي
المعنى إنهم لكاذبون في المشهود به أعني في قولهم إنك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم
الفاسد واعتقادهم الكاسد لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا
عندهم لكنه صادق في نفس الأمر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف
بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فيتعين أن يكون بعيد
فظهر مما ذكرنا فساد ما قيل أن الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم
إنك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم أن ههنا وجها آخر لم يذكره
القوم وهو أن يكون التكذيب راجعا إلى حلف المنافقين وزعمهم أنهم لم يقولوا لا تنفقوا

على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن
أرقم أنه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول لا تنفقوا على من
عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الأعز منها الأذل
فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عم فدعاني فحدثته فأرسل رسول الله عم إلى عبد الله
بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقه فأصابني هم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما أردت إلى أن كذبك رسول الله ومقتك
فأنزل الله إذا جاءك المنافقون فبعث إلي النبي فقرأ فقال إن الله قد صدقك يا زيد
الجاحظ أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وتحقيق كلامه
أن الخبر إما مطابق للواقع أو لا وكل واحد منهما إما مع اعتقاد أنه مطابق أو اعتقاد
أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق
للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
أنه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع
مع الاعتقاد بأنه مطابق وكذب الخبر عدمهما معا أي عدم مطابقته للواقع
مع اعتقاد أنه غير مطابق ويلزم في الأول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني
عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الأربعة الباقية أعني المطابقة
مع اعتقاد اللامطابقة أو بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو
بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه
بتفسير الجمهور والنظام لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين اللذين اكتفوا بواحد
منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا

في شرح المفتاح ما يقتضي تعجبه استدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا
ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال
الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب
لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب
ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمراده اي الجاحظ بكونه
بكلامه الصدق الذي هو بزعمهم احد قسمي اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر
وايضا لا ولا لانه لقوله ام به جنة على معنى ام صدق كونه من الوحي فلا يكون
فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان
عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم
وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل
على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى
اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء
له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص
منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب
لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب
ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا
والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا ولان المعنى افترى ام لم يفتر لانه
جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في

كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة
اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول
المجنون والنائم والساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف
بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب
من خواص الخبر الجاري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك
مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر
عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا
وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس فما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس
كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته
او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب
الغير التام مخالف لما هو المعتمد في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد به
اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري
مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه
وهذا اولى من تعريفه بان الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه بناء على ما في المفتاح
لينقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالكلام في
الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الاعجاز

احوال الاسناد الخبري

الرفيعة والصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل وكونه اصلا
في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس
وانشر بئس او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال
الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بتحقق
الاسناد ولانه لم يتناول اللفظين الا اذا كان احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا
والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر
اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني
وضعتها انثى اظهار للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو
وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهار للضعف
والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت
العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا
قوم علي ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع
وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب
اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك
قد حفظت التوراة لمن حفظ والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها لظهور ان
ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان

لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان
مدلول الخبر انما هو الحكم بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت
المعنى او انتفائه والا لم يقع شك من سامع خبر مسيلمة في علم ثبوت ما اثبت
وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب
زيد الا وقد وجد منه الضرب لاستلزام اختلاف اللفظ عن معناه الذي وضع له ولما تحقق
الكذب اذ لا يلزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت
ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا يدل
على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فكما ان دلالة
الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا الافهام
منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال
عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم
القضية هو الحكم بالثبوت والانتفاء لكان جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح
بين مفهومي زيد قايم وزيد ليس بقايم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره
بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع ان يكون عقلا مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها
اي لازم فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية ممتنع وهي
بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع

او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم
فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد
انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح
ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم
بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده
المصنف في الايضاح في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم
المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك
الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فبعدم حصوله عنده واما انه قد حصل قبل او لم يحصل بعد
بط لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا يمكن ان يكون هذا الحكم في نفسه ضرورة وان لم يجب
ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لا يجب حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير
ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول
الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني ولا يمتنع ان لا يحصل
العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فامتنع
حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكون زيد حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم
فائدة الخبر بناء على ان من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما تسمع خبرا ولا يخطر ببالنا
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر لا واليه اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون
المخبر عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا نعم فيكون الاول حاصلا
غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن
المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول عن العلم بهذا العلم وهو جائز في نظر

ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه
وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير
المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره
ما يقارب هذه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان استحضار المخبر شاهدا اياه فانه يحصل
العلم الثاني من الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم
به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد
بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري
في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا
يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب
العلم العمل وللسائل العارف بما في يمينك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك
السؤال هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك يا موسى ونظائره كثيرة وبحسب كثرة موجبات
العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه
ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم
يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل
به لاعتبارات خطابية لان الآية من قبيل تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لما اشتروا
منه اي ليس لهم علم به فلا يعملون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الحال

وعلى ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه و
لا دليل على كونهم عالمين وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم
اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشي سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه لفوت
نظيره في النفي والاثبات اي في نفي شي واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان
قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار
الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما
بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق
الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يوجب الخلو من التردد
فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشي الا يرى انك تقول
ان زيدا في الدار لمن تردد في انه في الدار ام لا ولا حكم له بشي من
النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ
المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكررها ونونا
التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا
فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع
ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه
فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح
في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه صالح وانه في الدار وهذا
محال قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم
بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى

حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية
الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية
الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شي ان انتم الا تكذبون وكان الرسل ودعوتهم الى الاسلام على وجه ظنوا انهم
اصحاب وحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله تعالى
ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة من التصريح الى الكناية التي هي
ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية
في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة
مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب
في المرة الاولى هما اثنان ليس قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية
اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو
بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية
بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا
على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر
فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك
التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير شائع فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا الكلام

انه ليس في مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب الظاهر لا حقيقة
الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان
انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل المنكر كلا انكار ثم تأكيد الكلام اذ
لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر
اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في
الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل
كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف
غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط
كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني
في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام
مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل
منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس تتفطن والفهم متسارع تكاد تتردد فيه
وتطلبه لا يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ
عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة
فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات

الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على العرض
من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ لا منكرا ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه
واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح
فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله
ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام
وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدلائل
والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر
ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير
تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقوله
في حق لفظ الكتاب هنا وحق متعسف لا فائدة في ايراده وقوله نحو لا ريب فيه
ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان
الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان
يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله
ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على
مقتضى الحال بل مقتضى المقام انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك
التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انما
نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له وجهين احدهما ما ذكر

في السوال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وتحقيق لا يكون مثار للمكن
فيه وتابيهما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب
فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث
لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه بل نكاره قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا
حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يوكد لكن ترك تاكيده لما لهم لو
تاملوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل الظاهرة وهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به
من دل على صدق نبوته بالمعجزات الباهرة وعن التفتازاني ان المذكور في بحث الفصل
والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا
لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التنكير لكن المذكور في دلائل الاعجاز توكيد السوال
وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له
وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيد مرة ثانية لتثبيته قلت فان
قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر في علم البيان بالكناية
وهي ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام
في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق
منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات
اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل
عنه اليه مثلا قولك للمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك
جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن عن الانكار تعويلا على
ما يزيله ان تامله ارتدع عن الانكار لان سوق الكلام مع المنكر سياقه

مع خالي الذهن مما ينقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب
في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله
اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف في ذلك الاخبار
والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر
لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندوره مما لا يخرج صدقه
للسامع في بادي الراي ويحوجه الى السوال عن بيان كيفيته وصدقه فيسوق الكلام معه
سوق الكلام مع السامع المستشرف الى كيفيته بانه اثر النجابة اي ساطع برهانه
وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل
الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال
وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا
في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا اخرج الكلام
فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو انه
لا يخفى ان فائدة التاكيد للحكم نفي الشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام
مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ
عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
للشيء وهو غير ما تريد وشيع من المخاطب انه كان من الامر ما تري وجئت الى فلان
ثم انه فعل خلافه اي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
ومن خصائصها ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها مثل لا يصح دونها
نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوء الاية وانه لا يفلح الكافرون ومنها

تنبيه المنكر ولان يصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الأمون
وان كانت النكرة موصوفة تركها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى
لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا
فلو سقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس
المتكلم لا تساعده على تأكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على
لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج وقال صاحب
الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في
ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم
عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد
والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق
رغبة ووفور نشاط وسوق رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد
وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما بمعتقده كما تقول انك لعالم
كامل وعليه قوله تعالى نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب
على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم
يكن المخاطب منكرا للتطابق وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه يجب ان يبالغ في تحقيقه لدفع الايهام
والا فالمخاطب عالم به وبيانه فيه فوائد واستخرج من امثال هذا باب المقام
ثم الاسناد مطلق سواء كان خبريا او انشائيا وانما ذكره باسم الظاهر دون

الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة او مجاز لان
من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا
الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس كذلك وجعل
الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما هو عند عبد القاهر وصاحب المفتاح قال لان
اختاره لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا ظاهر وعلى ذلك
لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد الكلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان
ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي
يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون الآتي
نسب الى العقل بلا واسطة والكلام نسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه
فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح
بل تبعه قلنا هذا زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه يبحث عنه
من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وغيرها
لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انطباق اللفظ بها على مقتضى الحال
وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كذلك واللغويين ليس من هذه الحيثية فلا
يكون داخلا في علم المعاني واما الحقيقة والمجاز اللغويان فهما من احوال المسند اليه
او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف وغيرها الى ما هو له اي الى ما يكون المسند فيه

لا بمعناه كقولك الحيوان جسم الى ما اي شي هو اي الفعل ومعناه له اي لذلك
الشي كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو
فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم تعلق بالظرف اعني له وهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى
خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر
وهو متعلق بالظرف المذكور اي الذي يكون الفعل ومعناه له عند المتكلم فيما يفهم من
ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في
اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء
كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
فحمله عليه والاخراج يكون الاسناد فيه مقصدا للمتكلم فدخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد
كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل
وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى
الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو
قولك جاء زيد وانت اي الحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى
ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقولنا
تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا
حقيقة [illegible] قسم الى [illegible] ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم
لم يجئ [illegible] ان لا يكون [illegible] والاول [illegible] الى ما هو عند المتكلم في

في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان
يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب
قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب اذا لم يعلم ان المتكلم
عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان
انما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به
ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني
انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة
ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انهما كل جملة وضعتها
على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس
لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق
الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه
مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لاحالة التعريف الى المعرفات
بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من
ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر
ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها
فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز
عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى
يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال
والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

بذكره بمضا ذا لو قلت اريد انها ذات اقبال وادبار افسد بالشعر على انفسنا
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق
والمعرفة بنابه المعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره
ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا المراد وجوابه ان اللفظ
ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما مر به فيكم يكن
وهو الاسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز
واما انه يستقيم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات
فان الاسناد القيام الى زيد والضرب ليس الى ما هو له في الحقيقة ولا في الظاهر وان
اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما له دخل في التعريف من المجاز
العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم
وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات والنفي و
اثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه
ان معناه انه لو جرد الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسناد الى
ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة و
كذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد
الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذلك الكلام في سائر الانشاءات
مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فتأمل ومنه اي
ومن الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا
وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك

الفعل

ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول
بتأول متعلق باسناده وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من
الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت
من آل الامر اليه اي يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كما في دلائل الاعجاز وحاصله
ان ينصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير الملابس
بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل
والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال
ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا
له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى
المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر في تعريفها الحقيقة ما هو له شاملها كما مر
من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني
للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له
في ملابسة الفعل مجاز فحينئذ استعير الاسناد فيما هو لغيره للمشابهة اياه في الملابسة كما استعير
من الرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بالحالة الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو الذي يعاد بكلامك نحوهما وانما هو عبارة
عن الحكمة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل
قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في
نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل

واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اي مفعم اسم مفعول من

افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو

جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التأليف الشعر

من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكر الطرزي وسوان من شان العرب ان يشتقوا من

لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك

قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في

وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضرب التاديب في السبب الغائي ومنه يوم

الحساب اي اليوم الاجل وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي اجزاء اخر مما صف

الفاعل او المفعول او المصدر نحو جد جده وانما هي افعال واوصاف على من قام الى

الذي تلبس مجاز وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل

قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي هو له وذلك المسند في فعل اخر من افعال

مثل اساءت الكتاب وكلام فيه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا

ان يكون مما هو له ذلك المسند وكذا اسند الى المصدر الذي يكون مما هو له فعل

اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم

هو المعذب وصف به فعلهما على ما ذكره في الكشاف وظاهر ان هذا المسند ليس مما له

ذلك المسند ويمكن ان يجاب عن الاول بانه ليس محذورا بالمجاز كما انه ليس بحقيقة ومن الثاني

بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول

اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند

الى المفعول بواسطة فاعل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس المسند

اليه الفعل حامله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة

له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وذلك ان يجعل مثالا من يتلبس

الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما يشتمل عليه التعريف من

نحو الاشتقاق منهما وكرّ الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقوله

انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت

الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب

ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان الاسناد الفعل الى غير

ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما

حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضوعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف المجاز العقلي في

الاسناد خاصة او المطلق باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم مما كان

عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها اليوم نائما والليل

والنهار ذاكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله

ولكن تركانا وانضل سبيلا ان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم

ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سر الهموم انه

مجاز عقلي حيث جعل الهموم مجردة بتقريب ايقاع التسلية اليها فافهم وقس وان

تفسير المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا بتأويل يخرج نحو ما مر من

قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان

الى غير ما هو له لكن لا بتأويل فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك

مما يطابق الاعتقاد دون الواقع وخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأويل فيها فان

أي لم يشرع في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم أي شرع في التعرض لإخراج
نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة وهذا القيد مخرج لهما جميعاً قال السيد في شرح المفتاح عرّف صاحب
المفتاح المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من
التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع وقيل إنما قال خلاف ما عند المتكلم دون
ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري أنبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى
الخليفة الكعبة إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة وإنما قال لضرب
من التأويل ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المص بأنه لا يلزم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله
لضرب من التأويل ولا بطلان عكسه بما ذكره لأن المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في
نفس الأمر لا معنى ما عند العقل ما تقتضيه والعقل يقتضيه لا ما يحكم عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة
الكعبة خلاف ما في نفس الأمر فأشار ههنا إلى أن التأويل لا يختص بإخراج الأقوال الكاذبة كما
يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل وللقائل أن يقول إن مفهوم ما عند العقل ما حصل عنده وثبت
وهذا ما في نفس الأمر لإمكان تصور الكواذب فلا يجوز التفسير به وصح بتنويع الاعتراض الأول
أيضاً لأنه يستلزم في أن يحمل التعريف على قيدين يفيد كل واحد منهما بفائدة خاصة مع
في فائدة أخرى يكون حصولها من أحدهما قصداً ومن الآخر ضمناً ولا يكون هذا تكراراً فإخراج
قول الجاهل يمكن أن يسند إلى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من التأويل لكن إسناده
إلى الأول أولى لأنه السابق في الذكر والمقصود بالثاني إخراج الكواذب وعلى هذا كان الأنسب
أن يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح
المقصود ليست من دأب المحصلين فإن قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص يشعر بأن مراده
بغير ما هو له عند العقل وفي نفس الأمر صريح يرد عليه نحو قول الجاهل والمتكلم يعرف أنه كاذب

البقل كلها أو صنعه الله الكافر بالتأويل والقصد إلى أن إسناده إلى السبب ليس إسناداً إلى ما هو
له في نفس الأمر وبالجملة أن أراد غير ما هو له في نفس الأمر فقد خرج عن تعريفه أمثال ما ذكره وإن
أراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة بقوله
عند المتكلم في الظاهر فصار قوله بتأويل ضائعاً أو أخرج نحو قول الجاهل إليه فإنه قد أفيد إن أراد بالإسناد
إلى غير ما هو له مفهومه الظاهر الأعم أعني ما يصدق عليه أنه إسناد إلى غير ما هو له بوجه ما حتى المغاير في
الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة لكون
الإسناد فيه إلى غير ما هو له في الواقع وقول الظاهر لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلم فأخرج جميعها بقوله
بتأويل فبقي التعريف سالماً فيخرج عنه ما لا تأويل فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمؤمن أنبت الله
البقل وخلق الأفعال كلها بالتأويل لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري أنبت
الربيع البقل بتأويل حين يظهر أنه موحد لكونه إلى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد أنبت
الله البقل بتأويل عند إخفاء حاله من الدهري وإظهاره أنه غير معتقد لظاهره بل إنما أسنده إلى
السبب لأنه إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص وقد تبين فساده
فكيف يجوز أن يراد غير ما هو له أعم من أن يكون في الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر لأنا نقول
فرق بين إرادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه إلا في ضمن الخاص عدم إرادته إلا
في ضمنه وقد تبين أن الفساد إنما كان ناشئاً من إرادة الخاص بخصوصه فلا فساد في إرادة
العام بعمومه فليتأمل فإن هذا مقام يستصعبه أقوام ولهذا أي ولأن قول الجاهل خارج
عن المجاز لاشتراط التأويل فيه لم يحمل نحو قوله أي الصلتان العبدي أشاب الصغير وأفنى
الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز أي على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر العشي
مجاز ما دام لم يعلم أو لم يظن أن قائله لم يرد ظاهره لعدم التأويل حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه

اسناده الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر في قول الجاهل كما استدل اي لاجل ان يعلم ولم يستدل
يبني على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول
ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي
كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي
الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضت عامته
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا
اي اصنعي ما شئت ايها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي
مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه
اي ابا النجم او شعره قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك
افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون
الاسناد الى جذب الليالي زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند
اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان
نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها
واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة
تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان
ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية
مشبوبة اي مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم [illegible] طرفين [illegible] والاسناد [illegible] وبالعرض
وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه [illegible] كحال سائر الالفاظ

مستعملة فيما هي [illegible] حقيقة او مجاز واذا [illegible] ان يستدل من احتياج مجازين احدهما حقيقي ومجازي
في كلام واحد وان كان المختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة على مذهب [illegible]
في المسند ان يكون فعلا او معناه ويكون مفردا وكل مفرد اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا
زيد نهاره صائم انما هو الاسناد وصائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الطبيب [illegible]
المجاز اسناد [illegible] الى [illegible] فاسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي
فقضية اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله زادتهم
ايمانا لم يقل منه قوله او نحوه [illegible] فان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم
تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير او المقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز
لانه فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل
جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله
حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما
لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول تتقون اي كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على
الكفر يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة
الهموم والاحزان فيه لان الشيب يسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال
يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي
ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص
بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل
يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا فان البناء فعل العملة
وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم

نهارك وليلك قائم وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب منه الفعل او
الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع امر فلان مما باشرنا اليه وكذا ليت النهر جار وليتك
تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما في قول ابي النجم افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من
المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت
بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان
يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام من الموحد فيما يلي الموحد المحق لئلا يتعلق بالمذكور
وان كان الدهري المبطل يعني فيه مثل اشاب الصغير البيت وافنى الربيع البقل فان
هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه اي الاسناد لكن اشكال
هذا ليس مما يستحيل العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى الدليل
ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند
اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى ما هو له فمعرفة فاعله او
المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز
الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان
لا يستعمل فيه قطعا كما في المجاز فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في
قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسنا

[illegible] يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان كقولك اقدمني بلدك حق لي
على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك
لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب
هواك بهذه الحالة وهي اني يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة
نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليه بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض حيث
قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه
صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على
فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في نحو وصيرني هواك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل
فجعل للهوى ولوجه في الاعتبار الا ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على
حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا في
الكلام على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى
تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي في نهاية الايجاز ان الفعل لا بد ان يكون له فاعل
حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا
فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة
بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة
الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة
بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من
اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا

من لوازم السبع فمقول مخالب المنية نشبت بفلان مثلا على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقي اليه اي الى الربيع ويسمى هذا القياس قال يعني ان المراد بالطبيب
سواء في الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المراد بسبب الهزيمة هو
الجيش بقرينة نسبة الهزيمة اليه والحاصل ان تشبيه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي
في تعلق وجود الفعل به ثم تعود بالذكر ونسب اليه شي من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي
فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة راضية
صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
يحن ليس كذلك اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة الا لقولنا خلق من شخص دافق
اي بجعلها في قوله خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل
المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد
بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم و
لو مثل بقوله فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوضح لان قوله نهاره
صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر في نهاره كما تقرر في علم البديع
لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى
يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به ح هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب
معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني و
مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق
عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب

صح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كذا [illegible] فينبغي
كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه انه [illegible]
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد
به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة
بل المراد الموت لكن ادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء [illegible]
قال السكاكي في تحقيقها انا نعني بالمنية السبع بادعاء السبعية لها [illegible] دخول الموت
في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع ادعاء السبعية لها
وانكار ان تكون شيئا غير سبع ويجوز ان يكون المراد بعيشة صاحبها ادعاء الصحبة لها [illegible] نهار
الصائم ادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا كون
الامر بالبناء لهامان كما ان [illegible] لكن ادعاء انه بان وجعله من جنس العملة
المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد حقيقة
الربيع لكن ادعاء انه قادر مختار من جنس المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر [illegible]
في الاستعارة بالكناية [illegible] غرض قوي [illegible] في علم البيان ان شاء الله تعالى
اي ومذهب السكاكي منتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم ونحو ذلك مما يشتمل
ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة
كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا [illegible] المشبه
الاستعارة وجوابه انا لا نم انه [illegible] في الاستعارة بل [illegible] ان
على وجه ينبي عن التشبيه سواء كان [illegible] نحو زيد اسد [illegible]
قمر [illegible] ازراره على القمر [illegible] استعارة [illegible] ان ا

هو شخص صائم مطلقا والضمير يعلّل بأن نفسه من غير اعتبار كونه صائما أو غير صائم ومنهم من

لم يقصد المراد السكاكي لا لاستعارة إلا ولين إن الاستعارة إنما هي في ضمير

والمعنى فهو في غير حسنه مثل عيشة راضية صاحبها هو المراد ونهاره صائم مطلقا فيكون

من إضافة العام إلى الخاص ولو سلم فمن إضافة المسمى إلى الاسم فالنظر إلى أن يكون المجاز إن

المستفيد حمل الكلام الذي هو الحقيقة بمكان على أن الوجه ... وعن الثالث أن الأمر

بالبناء إنما هو مجاز ولغيره حقيقة ولا يخفى ... إذا كان المراد منه هامان هو الباني

لم من الأمر له لا حقيقة ولا مجاز ألا ترى أنك إذا قلت ازرع لا يكون الأمر مجازا

وعن الرابع أن التوقيف إنما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوّز إطلاق الاسم على الله

غير توقيف ولهذا أصرح أن الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف أنه يصح ذلك أن

التوقيف إنما يتوقف صحته على هذا التركيب على السمع وليس كذلك لا يشارع في ذلك

الباب الثاني أحوال المسند إليه

أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من

الاعتبارات الراجعة إليه لا إلى الحكم أو المسند ... المسند إليه الحكم هو له ...

التأكيد وكون المسند إليه مسندا مقدم أو مؤخر معرف ومنكر ونحو ذلك

بيان كون المسند إليه أولى بالتقدم أما حذفه قدمه على سائر الأحوال لأنه عبارة

عن عدم الإتيان به مقدم على الإتيان به وجود الحادث عن عدمه والحذف

أيضا إن احتاج إلى ... وموال كون ... لتحقق الوجود إلا ...

لا عن موجب رجحان الحذف على الذكر ولما كان الأول ...

في علم النحو نصيب دون الثاني ... أمس إلى تفصيل الثاني

مع إشارة ... المقتضي للحذف فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه فذكره

عبث لكن لا بناء على الحقيقة في نفس الأمر بناء على الظاهر إذ هو في الحقيقة الركن الأعظم

من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه أنه عبث نظرا إلى ظاهر القرينة وأما في

الحقيقة فيجوز أن يتعلق غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع

ونحو ذلك أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني أن الاعتماد

عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو

أقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فإنه يفتقر إلى العقل فإذا حذفت فقد

خيلت أنك عدلت من الدليل الأضعف إلى الأقوى وإنما قال تخييل العدول لأن

الدال عند الحذف هو أيضا اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ

بالآخرة إلى العقل وما عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل

كقوله قال لي كيف أنت قلت عليل لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين أو

اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه أم لا أو مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن

الخفية أم لا أو إيهام صونه أي المسند إليه عن لسانك تعظيما له أو عكسه

أي إيهام صون لسانك عنه تحقيرا له أو تأتي الإنكار أي تيسّره لدى الحاجة

نحو فاسق فاجر أي زيد ليتيسر لك أن تقول ما أردت غيره أو تعينه أو ادعاء

التعين ونحو ذلك كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة أو

فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أي

المقام لا يسع أن يقول هذا غزال فاصطاده وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين

مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل

اخرم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح بعد ان يذكر الاوصاف والمنازل
ربع كذا او هذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب
اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل
الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود
ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الظهور مبلغا لا يحتاج الى ذكره
قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي للملة التي او الحالة التي او الطريقة فحذف
فكانه لا يوجد في الذكر او يبلغ من التعظيم الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان
او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في شدة قيل لك
عمه الا انه يحرج ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته وضجاره المتكلم واعلالك لا تقدر
على استماعه لكراهة السامع وضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي
للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة
الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم المفلحون تكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما
ثبت لهم الاثرة بالهدى ثبت لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة
التي لو انفردت كفت مميزة على حالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه
او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم
لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وكذا ان يكون حيث يستعذب
بزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما في قولك من يمدح فحول جبابرة حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله
الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر مسند التهويل او التعجب او الاشهاد

في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار واذا كان مع قيام القرينة
ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض عليه بانه
ان قامت قرينة دالة على ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما
لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو
ذلك يترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط
الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة و
ارادة خصوص التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة
نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو
خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على
المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي يكون مرجحا لا موجبا او
فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب
والمرجح ولا نم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات
الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف
وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض
من الاخبار لكل من هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه عالم بالحكم كما في
في الاولى بوقوع النسبة بين الطرفين بحكم اسناد عالم بوقوع النسبة ولا شك ان

احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في اعلام به اقوى وكلما ازداد المسند و
المسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد
حافظ للتورية كذا فائدة ثم فائدة التعريف اتم لأن التعريف تخصيص وهو التعريف لان كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد
الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في
قوة تخصيص المعرفة لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة
يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب
او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا
كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو
توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير
معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
لا يريد بالمخاطب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة
في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص
به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في
هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية
مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم
ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان اكرم اليه او احسن فيخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو
ترى اذ المجرمون الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم

متعلق بقوله فلا يريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرج في صورة الخطاب لفساد المعنى و
كذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي تحمل بهذا المعنى عدم الارادة لارادة
مخاطب معين لارادة العموم ليشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه
بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف
المعارف لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه
واحترز به عن احضاره باسم جنس نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء
اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم
مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم
والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه
يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين
فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم
ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس ان يقع فيها ما يخرج به ما خرج
عن الجنس كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن مضمر الغائب والمعرف
بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث
بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هو موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي
بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحو و
لو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا والتي احترازا عن سائر
المعارف ولا يكون التخصيص درجة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه
انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يفسر الابتداء بما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو

احترازا عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد في اول زمان
ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة
قرينة معينة لها في الكلام كتقدم المذكور والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك
ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فان الله اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل
شيء ومعنى ذلك انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر
في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الاربلي لان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم كلي للمعبود
بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث
هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء
من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله
بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او
موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق او تحقير او تعظيم او
اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب
فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي من انتسابه الى النار يدل على
ملابسة اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه
الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم
الى اللازم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون

في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان
ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك
لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان يعلم
ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل
في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب
واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة
نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام
او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على
السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف
المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه
اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول
وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها
مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة
الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت
من ضربته اذا كان من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك

بكونه

ومن جعلها موصوفة فكانك قلت ليت انسانا مصريا ببلدك فهو وان تخصص بكونه
مصريا لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع للانسان لا لتخصيص فيه بكونه ...
فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها ... المقام الصالح
للموصول ثم اقصد ... الى تفصيل ... يوجب له ... والزجر بعقد الحكم على
المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم
ولم يتعرض لا يكون لتحكم ولكنها عم بغير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا نعرفهم او لا
نعرفهم جوابا ... الكلام ومنه وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير
اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا
يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت المخادعة لصاحبه عن الشي الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال ان يغلبه ويأخذه
منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله
والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها
من المراودة ونيل المراد فاباه وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء
وقيل معناه زيادة تقرير المسند لانه كونه في بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من
فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في
زليخا وامرأة العزيز ... المسند اليه ولا تعين ... التي هو في بيتها الا واحدة معينة
ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط ...
المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير ... والمفهوم من

المفتاح انها مثال لما ... استهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان تستهجن التصريح او ان تقصد
زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد
حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو
فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة
بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا
عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب
من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا
اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في الظن ما ليس في قولك ان
القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر
ذريعة الى التنبيه على الخطأ وتوهم بعضهم انه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون
فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف الذوق شاهد صدق على انك
اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم
كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء
الخبر اي الى طريقه يقول عملت هذا على وجه عملك اي على طرزه وطريقته يعني انه يؤتى بالموصول
والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتي في الفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد
في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء
الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم
الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بتعظيم لشأنه اي

شان الخبر نحو قول فرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف
والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى
ان الخبر المبني عليه من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غيره
ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان
غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن
الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة نحو ان الذي
لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد
يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة
وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق
بينه وبين الايماء وسقط اعتراض القوم بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا
ترى ان قوله ان الذي سمك السماء بيتا ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد
يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما قر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار
والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب
كما هو الظاهر في قوله ان الذين آمنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا
اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان
الذين ترونهم لعدم تحقق التنبيه وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير
الوجه بالعلة لكن هرب عن ذلك بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه

موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام
ينادي على فساد هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير
او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده
ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب
لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام
والغرض من فرض المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة
اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها
الى محسوس غير مشاهد محسوس قريبا او بعيدا فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه
ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له
او المرجح فقد اشار اليه بقوله لتمييزه اكمل تمييز اي المسند اليه نحو قوله اي ابن الرومي
هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة
السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا
الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه
في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد
على اصل المراد قلت مثل هذا كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع و
القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغوي ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني

من حيث انه اذ لا فائدة في بيان قرب المسند اليه نحو هذا زيد او هو تابع على اصل المراد الذي
هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان وتوسيطه فذكره
في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي
المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره
نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة
محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا
او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب
وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان
او معنى بان يحكى عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر بحيح فتقال جاء الرجل وبالتي هذا الرجل
اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر
وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لان المعنى
غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه
عند تعقيب المسند اليه المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب
المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول
عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد
بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار
اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه بقوله وهو الذين يؤمنون بالغيب
باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف

المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعده اولئك
وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع
باحواله او لنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة
تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية
نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالانثى اي كالانثى
التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب اني
وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب
اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن
التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو
المسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا
لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون
لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها
الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق
عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو
الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية
وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة
ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة

المتحدة في الذهن بحوزه موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن بحوزه جزئيا
من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته و
ذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود
لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في ضمن بعضها كقولك ادخل السوق
حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا والحقيقة انه موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة
فيها فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين
علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع
لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه
على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة
الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية
مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى
كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من
وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه
الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا
ما تكلفوا وعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف باللام
الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكنه

هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني ... فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ... وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا
على ان يحمل صفة الحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على
ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين والرجال والنساء والولدان لان الموصوف
وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام
في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا
ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان
الذين انعمت عليهم لا توقيت فيهم فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة
اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا
اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقتان ام هما مجازان
قلت بل حقيقة اذ لم يستعملا الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى الموضوع له
ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا
اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك
التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهما لم يستعملا الا فيما وضع له وتحقيقه في بحث
الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان
لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها المهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها
في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه
لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج
فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن

للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا نظر صاحب الكشاف حيث
يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ان اللام للجنس وقال
في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما قصد به المفهوم
والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس لا للاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام
اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدق الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف
الحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد
الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى نكرة
ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية
من حيث هي هي لم تتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية
نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن
لم تتميز من تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح في هذا
المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه من تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى
فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار
كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار
لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولك جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ
واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني

فكان التمثيل مبني على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي
واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو خارج عن ذلك
كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف في المفصل
يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف او بغيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا
واضرب القائمين الا عمرا او نحو ذلك واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او
غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول
كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار
اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان
وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في
سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا
مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة
في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو
تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل
ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل ولا رجل في
الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة

لاريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون
استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام
الاستغراق يشمل المفرد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء
وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات
وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما
الله يريد ظلما للعالمين وما ان غيره لكنتم من الظالمين بعيد ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او
العلماء الا زيدا او الا زيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا
على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا
استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال
وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا نم
خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع الاثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع
واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان
زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع من كل فرد فرد حتى يصح جاءني
جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسألة فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول الوهن المجموع بوهن البعض دون
كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن
لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا
وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل لو جد في افراد العظم ما ذكره صاحب

الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على المعنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي
هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى
ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل هو كلها حتى كانه وقع من سامع شك
في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام
فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج
منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام
دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان
مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن
لكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء
هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد
مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب
المحسنين وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من
الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي لا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين
انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد
وان اشمل لكنه قصد بها الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد
يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق
الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت

وايضا لا ولانه يقول يشمل كل جنس مما سمي به العالمين هذا المعنى وكذا اذا قيل رب العالمين بالهيئات
مختلفة فيها ولما الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه النفوذ لا يؤيده ما عض والافضل
بالجملة فالقول ان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره
الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع
ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف باللام الجنس من وجه
آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى
ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان
وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا
في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب
اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس
كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام
مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة اورده توجيها لكلام
ابن عباس ولم يقصد انه مذهبه بل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانه
الطف الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه
الافاضل اقدامهم وكلت عن الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض
وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد
متنافيان فكيف يجتمعان فاشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد
الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على

الاسم المفرد حال كونه مجردا من الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد
وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال محافظة على التشاكل اللفظي ولانه
اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا المجموع الافراد ولهذا
امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم
البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مولف من قطع
كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشج فوصف المولف بوصف
المجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من
المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن
علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد
اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب
المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف
وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما
كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد
السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا
اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد
بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه
نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا او [illegible] وقد يكون الاضافة
لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا

او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
كالتصريح بذكرهم واما منهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسآمة السامع او المتكلم او لتضمنها
نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك
او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه
لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد
او لتضمنها استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا
مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير ملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه
لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية
وتعميما كقولهم بذلك على خزامى الارض نفحة من ريحها يعني على جنس الخزامى وذلك
لان الاسم المفرد محتمل للجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس
دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه
واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس
نحو جاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي
انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم
او التحقير يعني ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي
قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له
عن طالب العرف حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان

له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم
ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء
للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير نظرا الى
التكثير وذو آيات عظام نظرا الى التعظيم وحكى التحقير والتقليل نحو اعطاني شيئا
اي حقيرا قليلا والتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل و
قد يكون تنكير المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او
او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا
جعل اليمين سئمة تحرزا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح
التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان
التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت
اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه ان البناء للمرة ونفس الكلمة
في افادة التحقير فهذا انما في كون التنكير للتحقير لانه ايضا يفيد شدة وضعفا ان اريد
ان التحقير المستفاد من التنكير مفهوم منهما بحيث لا حاجة الى التنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر
التحقير في نفحة من عذاب ونفسه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتحقير قوله تعالى
اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب لا
ينقطع من اضافة العذاب الى الرحمن معنى ترجيح الثاني كما ذكره والتعظيم قوله تعالى
لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العفو من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي
غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب

يعني دى بطعه اسد المخصص او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع الماء

وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح انه من غير المسند اليه

لانه ذكر في المفتاح ان حالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او

نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فهو من بعضهم انه اراد بالانسان المعلق

لتصحيح التمثيل لانه وبعضهم المسند اليه تقديرا والتقدير كل دابة خلقها الله من ماء

او المخصوص خلق الله تعالى كل دابة منه وبعضه ظاهر مقصد صاحب المفتاح الى

انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لتنكير المسند اليه دون انه في كتابه كثير فليراجع

وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا

حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوع

لا للتاكيد ولهذا الحمل التنكير على التعظيم للنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو

ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا الحمل لا اشكال لدى

ورود على شمل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى

يدخل فيه المستثنى بعينه فيخرج بالاستثناء وليس مصدر الظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج

الظن من بينه وجه لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي

ان نحن الا نظن ظنا وبهذا قوله ما اعتبره الشيء الا اعتبارا اي ما اعتبره الا اشتباها اعتبارا او

الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا يحتمل من حيث توهم انه

ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فجاء الا

لنصر المستثنى منه كالتعدد باشتمال الضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت

ما فعلت شيئا غير الضرب وفي تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين وقوله تعالى

مجهولة بعيدة عن العرفان والتقليل قوله فيه مانجيل تطرد الروم عنهم وهو ما يكون وتطرد الفقر

والجدبا اي بعيد وتزيد من جيولك وفرسانك وبشيء يسير من فيضان جودك و

احسانك واعلم انه كان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك ذا اخرج

بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وآله ففي هذا

الابهام تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد

نفسه وقد يقصد به التحقير اليه نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الاعراض

اعتباره واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن

التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها المسند اليه

على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف

المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف

قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق ويقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا

ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي

الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج

الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في

كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها

ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة

والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا الالمعي والالمعي

الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبران او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر

ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا

فالمعنى ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا وصف لما كان
من معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه
قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر كان جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان
الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم
تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في
النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فلما قلت عالم
قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح
عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل
التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف
والتعين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل
ذكر الوصف واشترط هذا لانه لو لم يتعين لكان الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف
متضمنا لذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل
على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما في ومنه قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان
ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم
والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي
لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة
نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي هو نسبة التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان

الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون
خبرية لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف
بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده
كان يعرف قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صلة او صفة انما يكون
بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان الصلة
اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلت المراد ان الصلة هو الجواب والمؤكد
بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله زيد
قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا
كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ما يشعر بان وجوب العلم انما
هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا
في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت
النار معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا
منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه
اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب
في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلعم والمشركون لما سمعوا الآية
علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي
تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد

اذ ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان
امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم
على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد
الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة
في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه
وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد ان التاكيد القصد الى مجرد التكرير كما ان عرفت و انت
عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلت لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم
الا يرى ان تقريرهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير
المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في
اخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فيكون قوله كما يطلعك اشارة الى هذا
في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجيء قوله في الايضاح
كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه
الذي يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي
كما يطلعك اشارة الى ما اورد في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من نحو انا
سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيدا وتقريرا للتخصيص الحاصل من التقديم و
ايراده في هذا المقام مثل ايراد وكل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي
لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام
ومثل هذا كثير في كلامه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو تعرض على السكاكي

امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي
او لا غيري غلط فاحش عن تكاد نعتنيه بذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي
التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير
مجاز وانما قطعه بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي
عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او
لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك
لا تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد
كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء
المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجودهم مع تفرقهم
واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعبير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون
على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما
هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا
كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا
ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه يعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم
الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فقد كونه
لدفع توهم عدم الشمول نظرا الى ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم
الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع

سهوا او اما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما و رسول الآخر فقال له فقد جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر مرض وبعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه و

واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد لا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف من ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته ان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه وهذا يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد العلامة قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الصفة ذكرا انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك

ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا الفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد كامس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمعول على ما توهم القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب

ولم يذكر اثنين وواحدا للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل
ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء
الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة
واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من
الصفة لانها البتة يكون للتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر
ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد
وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض
من بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد
بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما الذي ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه
وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى الى ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا و
الجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال
الا ترى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره
واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه
وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه
في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني
اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان
مفهوماهما متغايرين وجاء القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا

من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو الهين اثنين اذ جعلناه
بدلا يكون بدل الكل لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب زيد
ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء
هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت
لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة
افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اي الزيادة التي
هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة حصلت
بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه
من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط
المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه
مذكور اولا في بدل البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق
ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه
فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة
ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال
لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على

المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع
من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد
وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر بعده مع تراخ او
غير تراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة
وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك
في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء يدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع
بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى كثم الا ان فيها دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى
ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى
الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس
حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم
او اقواهم فمعنى تفصيل المسند فيها انه يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع
ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه
بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول ولتفصيلهما
معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على الكلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى
ذلك التقييد وكذا الاثبات وجهة الافادة ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات
الشيء للشيء ونفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك

فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه
معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون
العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى كانه لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء
عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده مع تراخ
فان قلت فيجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكمل فالافضل
فالمتقدم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه
لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل
المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب ويجيء تحقيقه في بحث القصر
نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره
المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب لان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع
ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد
لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة
لا لاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا
صحيح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو على ما ذكر وقع في المفتاح واما اذا قيل لمن اعتقد انهما جاءاك
معا على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو
وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل

عمرو بحسب مجي زيد وعدم مجيه في كلام ابن الحاجب اذ يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم
اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت
الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو
مع احتمال مجي زيد وعدم مجيه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور
عدم مجي زيد البتة كما في لكن وبهذا اشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد المنفي يفيد
نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت فمعنى ما جاء زيد بل عمرو بل
ما جاء عمرو فعدم مجي عمرو متحقق ومجي زيد وعدم مجيه على الاحتمال او مجيه متحقق فصرف الحكم في المثبت
فاو كذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت وصرح
ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح
فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط
مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا واياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين او التخيير او الاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يثبت
الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع اينما كان من حيث مدلول اللفظ بل
بحسب امر خارج وجماعة والسكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها ووقوعها مفسرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع
من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى
عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند

فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه
بالمسند ههنا هو تخصيص المسند اليه بالمسند وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه
لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا
الى المسند على التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا
والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على
المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو
ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم
لكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر
فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان
يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد نخصك بالعبادة ... يكون القصر المسند اليه على المسند معناه
لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه كذا يكون بل
عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف
في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم و
تصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان
معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة
اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما لا
فلان هذا اشارة الى معنى اخر يعبر المعرف باللام وروده الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال

اعلم ان نحو المعرف بلام الجنس غير ما ذكر دقيقة مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد
ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل
حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك
بصاحبك يعني زيدا فانه حقيقته له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت
بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب
الكشاف لم يجعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية
بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان
فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر
المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد
التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على
المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام واما تقديمه
اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح
صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان
تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له مع
التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر

والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد
قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد
صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلام ائمة الفن مشحون باطلاق التقديم على
الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه
العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا
اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه فلا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم
ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه ذكرا اذا
لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو
العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا
اذا كان هناك ما يقتضي العدول كتقديم المسند على ما يجيء تفصيله انشاء الله تعالى واما ليتمكن
الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه
ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واكد واوقع في النفس كقوله اي كقول ابي العلاء
المعري من قصيدة رثى بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقوله بان امر الاله واختلف الناس فداع
الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقولون بالمعاد وبعضهم لا يقولون به وبهذا تبين ان ليس المراد

بالحيوان المستحدث من نجاد آدم تم ولا ناقة صالح تم ولا ثعبان موسى على نبينا وعليهم السلام
ولا النقفش مما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما التعجيل المسرة او المساءة
للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول
عن الخاطر او انه يستلذ واما نحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى
واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل ذلك لا يخفى ان المطلوب انما هو تعاقب
المسند اليه بالمسند على الاستمرار التجدد والاخبار بصدوره عنه كقولك انا شربت وبلاحه
ولا قمي انه ينبه الفعل عنه حالا فحالا في سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى صاحب المفتاح اولان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر او بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمعنى
لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية
انما يكون تصديقا لا تصورا وان اريد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب
مثلا فلا يصح لما سياتي من احوال متعلقات الفعل من انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل
لذكر المسند اليه اصلا بل يقال انه يدل على الفعل المضارع كما سيذكره في بحث لو الشرطية انه اذا
لكان وجها وهو مثل افادة زيادة التخصيص كقوله ✿ متى تهزز بني قطن تجدهم ✿ سيوفا في
عواتقهم سيوف ✿ جلوس في مجالسهم رزان ✿ وان ضيف الم فهم خفوف ✿
والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله خفوف بتقديم المسند اليه
فقول المص هذا التفسير يعني باعادة لفظ ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا
اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط

بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك
مما يكون الخبر فيه صفة لا فعلا وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب
ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص المذكور الذي اشار اليه في قوله واما الحالة
المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء والشيخ عبد القاهر
اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان
لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر ايضا فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما
انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا
فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول
لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من
العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل
لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة
الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة
الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور
مع ثبوته للغير لم يصح قولك ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت
قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم
الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك

ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك
فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس
الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال
بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا
لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه
العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته
لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي هو الرؤية
الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح
فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية
الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير
الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه
بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن
الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من
زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى
الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله
وقوله فما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء
بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان
هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه

بحسب وضع اللغة انه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع و
المذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات
او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس
ويلزم التحكم المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما
انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما
فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد ههنا مبدل الهمزة من الواو مثل الذي في
قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من
الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل
ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي و
قولنا ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي والتخصيص
بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب
الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية
الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم
امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب عن زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على
كل احد ويلزم التحكم المذكور وتحقيقه ان تخصيص الملزوم بالشيء لا يقتضي تخصيص اللازم به لجواز
كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت
احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي لزم ان يكون معتقد المخاطب عاما لكن

وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطا في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو
حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم
والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطا في
الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب
الكلي اعني عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير
احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك وانت بمشاركة
الغير فنفيت وهم وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم روية احد من الناس اذ
لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة
في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومتشابهة انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ
لم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل
دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا
ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا
قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي
وتارة للتخصيص كما يذكر عنقريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص
قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند
قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكن اخطا في فاعله
الذي لم يسع فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في
حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي
سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك

فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا
في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت
ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة
في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان يقول
ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه
ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء وراى كل احد من الناس فنفيت
ان تكون انت اياه بهذا الكلام فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ياكل
اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فلك ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا
انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل
شعرا انا الذي لم ياكل شيئا اليوم انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا
التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا
وراى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا وما انا اكلت شيئا
وما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في
النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يستعمل للرد على من اصاب في نفس الفعل
واخطا فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غيرك المذكور وحده او هو بمشاركة المذكور كما اذا
قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي
ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان

فاعله هو المذكور وحده او يشاركه الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان
يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي
وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون
ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة
امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه
قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان
الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا عليهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة
يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطيا في
ان فاعله انت فيقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لا لنفي
ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا
مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير
زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يجوز زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا
وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين
ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا
فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد
والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما
على من عدا زيد والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن
نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي يوظر به فاعله

ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المتقضي لا مولى الضرب الذي وقعت
المناظرة في فاعله يكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال وعندي ان
قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا احدا بان يعترض عليه فيس ان النفي لم
يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب
الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من نقض النفي
في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه قيل ان ضارب كل
احد الا زيدا هو انت ولكن الانسان يصدق ان يكون لك الانسان الاقلم ان
ما ذكره ليس مخالفا لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قوله ما انا قرات القران الا
سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عندهم لجواز ان يكون احد قد قرا كل القران سوى سورة
الفاتحة وعنده يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لما مر وهذا محال
والا عطف على ان ولي حرف النفي المعنى ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي فهو لنفيه
التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون
في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد
يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد اي يأتي التقديم للتخصيص رد
على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته
اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد
بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني
قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا بكر وما اشبه ذلك
وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا او غير مشارك ونحو ذلك

لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان يغفل عنه
عن غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال الصريح ومطابقة على دفع الاول
نحو لا غيري ومن دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره
في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تحقق في ذهن السامع
وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر
الاسناد كما مر ذكره في سبب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا وقد يأتي للتخصيص
نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوية
مثل المصنف لانه يتفرع عليه التعرف فيه ومن التاكيد المسند اليه
فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا اورده فقط كما
لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقوله لا تكذب بعد نفي الكذب عن الضمير
المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه نفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى
لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي الحكم فيها مسند الى غير الضمير
وانما هو مسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو والنسيان وليس معناه ان نفي
الكذب منحصر فيه فلا يقال وكذا قوله ما سعيت في حاجتك لا يفيد التخصيص والا التقوية بل
يفيد صدور السعي من المتكلم بنفسه من غير تجوز او سهو ونسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح
حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك واسعيت انا في حاجتك يجب ان يكون
عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطابه في فاعله فقصدك ازالة الخطا
بل اذا اعتقد اي ان يقال الاخر ابتداء تفيد السامع صدوره اي السعي في حاجته

غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صحيح وانما يتعرض للمعنى التقوي
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه محل
الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او النسيان
ما لا يزيدك النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك على انه قال الغرض انك اذا قلت
ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا
في حاجتك ليفيد وجود السعي منك صحيح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان
بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت
في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك
انا سعيت انما يستعمل لرد المخاطب بخطائه في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا
استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا
او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان
عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك
لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان يعتقد نسبة الفعل الى الغير على
الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمسامحة كان تجوزا وان كان سهوا
او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب
ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشيخ قد تنبه على الغرض هنا الذي ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل
على معرف وان بنى على منكر افاد اي التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او
الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون
تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى

احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ
واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اتهم عنده
المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد
انه امراة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر
ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان وللفظ دلالة لا مجاز فيصح من ان يدخل في
تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال
لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المفتاح انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في
كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من
دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان لا يقصد به الجنس
او الواحد كما في التخصيص ولعله لم يورد كلامه في تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر
السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا و
على ما ذكره المفتاح انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف
انه موافق لعبد القاهر لانه قال بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله
مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم
يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفا فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان
مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه
للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان

قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك
فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال السكاكي
التقديم يفيد التخصيص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان
اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى
الثاني اشار بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء
نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما في
نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اي التقدير نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد
فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا اذ لو قلت جاءني رجل
فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام
استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا
معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين
ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل
من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له
اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم و
لولا انتفاء التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من
غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال السكاكي

الاختصاص

واسروا النجوى الذين ظلموا [illegible]

وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتباره التقديم والتاخير ان لا يمنع من
التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع
ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا فهو بمنزلة كلب الهرة ولا يغر بمعه واما على التقدير
الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي مواضع استعماله
قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يقصد به ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر
واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين
قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم
والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تاويلهم
معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما منع من التخصيص
بالجنس والفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بجعل كلمة مخصصة بالوصف المقدر
المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر
ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع وجعل التنوعية لابد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا كي
انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتداء
كالموصوف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في الموصوف لصحة وقوعها مبتداء
ولا يدفع هذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير لافادة التقديم الحصر والحصر هاهنا
ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي
الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه موخرا بل يدل على هذا انه
قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكرا خوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الا اكبر

ويقرب اي فيما ذهب اليه السكاكي وحجته بلفظه من نظر في الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد
والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا
بل امتناع تقدم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان
فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على
سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن
العائذات الطير لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل
مبتداء واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بتوجه
فاسد لان هذا اعتبار محض منا كما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل
هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر
فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه
وبيت بكاسه لو كان يبكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة النكبه ثم انجلت
لا تكافي وساكنه قبر بسنجار وقبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر قدم
وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتداء عند السكاكي
بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع
تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد
بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل
وهو التباسه بالمبتداء قائم بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت

كون البيت مما استشهد به يحتمل ان يكون لكونه تاكيد الضمير المستتر فكان له اي قوله بل كان

على انه هو وكان قوله ذلك اشهر دلالة وتغيير له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة

فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل

ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه

في غيره لكنه اشهر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل على المتبوع

على الجمل المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لاتم التخصيص في صورة المنكر اعني في

نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي

في نحو هر اما ب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد

من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال

فالتزم ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا الا يقال التنكير انه يدل على

التوجه بالتهويل او غيره والمحصر انه يستفاد من تقدير التقديم فلا يدمنه كما لانا نقول

قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقديره خبرا فيه لصحة وقوعه مبتدا كالموصوف والمحصر

ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه في الجواب انه يحمل اما على

التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد

الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لانم

امتناع ان يراد المهر شرا لا خيرا ولا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان

المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قائم

زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قائم فيكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال

انما قلت تقرب من ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة

في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه

السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة

كالخالي لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد تصحف قوله وشبهه مخففا

وظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه حتى ان قوله

اي مشابهته بالخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في

التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله شبهه علة الثاني

ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون

اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول

فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام

التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب

في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت

فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة

ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم زيد

من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند

الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر

قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح وتبعه

في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى

الظاهر في الحكم بانه مفرد منه وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند

الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام

وعما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا من سبيل الكناية في نحو مثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على
الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس يخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول
كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل
لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو
عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت
لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية من ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظة غير
في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب
ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به لانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد
الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لا احد في
الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فها هنا استعملا من سبيل الكناية ولم يقصد بثبوت
الفعل ونفيه لانسان مماثل ومغاير لمن اضيفا اليه كما في قولك مثلك لا يوجد وقوله
غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم فيقصد
هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك
انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير ارادة تعريض معناه حال كون ذلك
القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كالقول
ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه
انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من طبيعته لكونه اي يرى
تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوبة

بها نفي الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية الصحيح المبني على ما سيجي والتقديم لكونه مفيدا للتقوي
اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل
الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس موجب العرف ان يجوز التاخير فيه لحصول المبالغة
بالكناية لكن التقديم يرى كاللازم اللازم ولم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ
في الاشارات وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يتقدمان ابدا
على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما الوقت
يفعل كذا انشكك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت
اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قبل وقد يقدم المسند اليه
المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على
نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام
عن كل احد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي
الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير
لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد
والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى
الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني
لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة
خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان الاستعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل
عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام للافادة

وكان هذا النقل تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب
والمناسبة والا فلا حجة للغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف
السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعد ثم اثبت للموضوع
هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة
ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المثال المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم
يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى
انها متلازمتان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان
يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق
نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان
لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا تقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة
الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان
يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض
الآخر وعلى كل تقدير يلزم نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا
للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن
كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل

تاسيس معنى آخر لا التاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان
سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو
لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية
تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي
الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها
تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الكلية احتاج الى
بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق
النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم
في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمعرفة
بلفظ كل فهذه واما في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب
الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان
نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخل عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا
نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل السلب العموم فيجب
ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان
لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين عند انتفاء احدهما ثبت الآخر ضرورة
وفيه نظر لانا نمنع تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان
لافادة النفي عن كل فرد لا ثم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد

في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ الانسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها
اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في
كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل
لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يرفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى
التاكيد هو الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ان يكون كلا لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ
لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي
عن الجملة فاذا دخلت كل عليه انسان في اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل
نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما قررت من التفسير لان هذا
المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فو جعلنا النفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل
انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس هنا
اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا
للنفي عن كل فرد ويلزم النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون
تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان نحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام
ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول انما ان يشترط

في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا كل
لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون
كل في قولنا كل انسان لم يقم مسندا حينئذ للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم
على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظ وح يبطل ما ذكرتم في الجواب ان نفي الحكم عن الجملة
اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان
يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه اولى
تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن
حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية
لا مهملة كما ذكره هذا القائل لا مهملة قد تبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع
لا يقال سميناها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها
بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع
او بعضها والكلية هي التي بين فيها الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو
قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع
اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء
يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء
ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا و
اجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة النفي وكون

بل الجواب

العام

الموضوع نكرة منفية نحو ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية بمعنى [illegible]
في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب
تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقدير ان كلمة كل تارة يكون لشمول
النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداة
سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى
المرء يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن * او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا
او حاصل على النفي بمجازية او تميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة
في حيز النفي واما ان يكون بتقدير نحو عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما
ليس ببعيد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة
للفعل المنفي فليس عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي
اعم من ان تقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاء في كل القوم وغير ذلك من الامثلة
المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه
الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان
واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانه وقع في اكثر عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت
كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي
العامل فيه فانه موخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا
على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل
اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل في كل نحو ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت
عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا

لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل
فيه او مفعولا لكن متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم
لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا
بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا لان على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت
مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور
توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض
مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عمل
فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم
كاتبا وما كاتبا كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل
ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به
اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو
ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما اخذ انا كل الدراهم
فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب
وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ انا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح
الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان
يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع
كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي
بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل [illegible] عم اي النفي كل فرد مما اضيف اليه كل المنفي
وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد نحو كقول النبي صلى الله عليه وآله لما قال له ذو

اليدين أقصرت الصلوة بالرفع لانهما فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل
ذلك ورد وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع
كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال الثقة المعتمد في اثبات المط
الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد
الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين
او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه
لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما
روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وآله كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك
قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رداله لانه
انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما
الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان
ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له
وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب
مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع
الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع
اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في
كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا يقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم
ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء
وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب

فاعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز
لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا
لما تقدمها مما اشتمل على ضميره لان معناه افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه
ولما اضيف الى المضمر كان الجملة مستقدمة مما ذكرنا وفي حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء
لان العامل فيه معنوي فالجرى في الصورة مجرى التاكيد فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع
والنصب ولا يقال ان الامر كله لله بالجر واما تاخيره فلا فيقتضيه المقام تقديم المسند
وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه
وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع الباب الذي هو المدح العام او الذم العام اعني
من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ
ما يشعر بالخاص ولا يلتبس المخصوص بالخاص في نحو نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما
يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول
من يجعل المخصوص مبتدا او نعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على
القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان
الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون والغاة لا يعلم

المقصود في وضع هذا الباب وهذا يصح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لجنسه قلت وفي الفرق
بين الباب بخلاف فعل ان كون من خواصه التزام كون تمييزه مشتقا من غير اعتبار انه سواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا المشابهة لاسم الجامد في عدم التصرف فجعل ذهب بعضهم الى
انه اسم جنس وقد مر الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تمييز المخصوص في لفظ الآية
وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة واما يجوز ان يكون تمييزا للتاكيد مثل في نعم الرجل رجلا قال
الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا والرفع بين المخصوص الخاص كما هو قولهم هو او هي زيد
عالم بمكان الشأن والقصة فالاضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر والمختار تأنيث
الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ومع ذلك يصح نحو هي الامير غير قوي
زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه ولعدم تعرض المتنحويين له وقولهم بالرجل رجلا ويا لها قصة
ربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليمكن تقليل ووضع المضمر موضع
المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لان السامع اذا
لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظر اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ما حصل الكمون
فيمكن التشوق الى موضع قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد الطلب
التعب وعانات الطلب في القلب محل [illegible] ولا يكون [illegible] بسهولة ولهذا اشترط
ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا على قصد الابهام
ثم التفسير لسبيل الى التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو مقتضي التزام تأخير
المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديره كقول الاخطل ابا موسى فجدك نعم جدا وشيخ
الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره

انما يصح في ضمير الشأن ان ضمير نعم ورب نعم اذا السامع عالم بما يسمع المفسر لم يعلم ان في ضمير
فتقليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم كما ذكره ليس شيئا وقد يكون وضع المضمر موضع
المظهر لشهادته ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او للتنبيه على عظم
شأنه اي انه صار متعينا لا يذهب نحو هو الحي الباقي او للادعاء ان الذهن لا يلتفت
الى غيره كقوله في المطلع دلت عليها لتعظيمه وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله
اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال
مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعجبت عليه وصعبت
مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير
العالم النحرير المتقن من نحر العلوم اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود
لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل
الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع و
قد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه
بحكم بديع انه جعل عنده ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه لما كان منفردا لا يخفى ما فيه من التعسف
او التهكم عطف على كمال العناية اي او التهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان السامع فاقد
البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته
بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه من غير

الخطيب قوله اي باب المسند اليه قول ابن ميادة تعاللت اي اظهرت العلة و
المرض كي اشجى اي احزن من شجى يشجى كعلم يعلم واما شجى يشجو فهو متعد يقال شجاني بمعنى احزنني
اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لان قتلي
ان فتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر موضوع
موضع المضمر فرده اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو
الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه اي قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره
اي نظيره قل هو الله احد الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه
قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل
الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية
داعي المامور اي يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية
وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك
وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه
فاذا عزمت بعد المشاورة وصحيح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله
من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وآله الى التوكل على الله لدلالته على ذات موصوفة
بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة
كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت
لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك
لما ان يكون العاصي مبلغا في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس
في لفظ انا وفيه انه يمكن وصف العاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله

اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل
فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب
الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان
انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اي نقل الكلام
من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل مطلقا غير مختص بان يكون
عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مختص مظهر لا بمضمر غائب والاول
اوفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر ويصير الاقسام
حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين قوله مطلقا زيادة
من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة
باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء
كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد ولكن كان مقتضى الظاهر ايراده
فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند
علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول
صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة
كقوله اي قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى
بكسرها فخصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه
قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور

عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة
بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير
الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغيره اي بغير هذا الطريق وبهذا
يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب
ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم تعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست
من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا
ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب
وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا ذكيا خذ بيدي وفي التنزيل
أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت
اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي
جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها
نحو قوله يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير لك في هذا الفن ونحو قوله يا
من يعز علينا ان نفارقهم   وجداننا كل شيء بعدكم عدم   فانه لا التفات في ذلك لان
حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق
الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان
نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء قال الامام المرزوقي
في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود
الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد

الضمير

الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى
ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض
ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من
آياتنا فيمن قرأ ليريه بالياء فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان
قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتمماته وهذا اخص اي الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق
من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل
الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله
تطاول ليلك بالاثمد ... ونام الخلي ولم ترقد ... وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العائر الارمد ... وذلك من نبإ جاءني ... وخبرته عن ابي الاسود ... في الصحاح
العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها وباتت ليلة
من الاسناد المجازي كصام نهاره فهذه التفاتات في الابيات الثلاثة عند الجمهور وكذا صرح
السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت
امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه
فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال
من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني
في ذلك باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك لان الكاف للخطاب والثالث
في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون في شيء حاصل وعلم

أسلوب الكلام وقيل الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضحى الخطاب وصار
الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وجه ما وعن الثاني
بانا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب للنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يصلح
منه الكلام كما في قوله ثم ازجر كم ...... ام ليس ينفع في اولئك الوك حيث لم يقل
اولكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذلك النجاح في التبكير حيث لم يقل ذاكما فتأمل
(الالتفات من التكلم الى الخطاب) (وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون) مكان ارجع فان
قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما
لي لا اعبد الذي فطرني المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه
في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله واليه ترجعون واردا على مقتضى الظاهر
والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت نعم ان قوله ترجعون على
مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وقد
الخطاب مثل التكلم في قوله من نبا جاءكم وقد قطع النظر بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بالحصار فيه عند غير السكاكي وفيه نظر
لان مثل ترجعون وجعلنا في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان ترجعون
واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي
ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل
ترجعون وجاء من خلاف المقتضى (و) من التكلم (الى الغيبة) (انا اعطيناك الكوثر فصل لربك)
مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما لعظيم المعظم كلماته ولم يجئ ذلك للغائب
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقولهم ...... الارض ...... انتم ......

وانتم لو كان المقصود نحو تعظيما للمخاطب وقوله .... (و) من الخطاب (الى التكلم) قول
علقمة بن عبدة (طحا بك) اي ذهب بك (قلب في الحسان طروب) قال المرزوقي معنى طروب
في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهن (بعيد الشباب) اي حين ولى
الشباب وكاد ينصرم (عصر حان مشيب) اي زمان قرب المشيب واقبل على الهجوم (يكلفني
ليلى) فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يطلب مني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها ويروى
تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها
او على انه خطاب للقلب فيكون فيه التفات ايضا من الغيبة الى الخطاب وقوله على هذا فيه التفات
آخر عند السكاكي لا عند الجمهور (وقد شط وليها) اي قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب)
قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت
تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه
(و) من الخطاب (الى الغيبة) (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) مكان بكم (و) من الغيبة (الى التكلم) (الله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) مكان ساقه (و) من الغيبة (الى الخطاب) (مالك يوم الدين اياك نعبد)
مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان
يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ...... والحمد لله ان لم
كالخطاب لله تعالى من حيث المعنى لظهوره فيما يخاطب به لان الحمد لله بمنزلة الحمد لله تعالى
لا مع غيره بخلاف قول جرير ...... الى داعي ...... عند ...... بالنجاح عشية فراقك
الى داعي ...... فانه ليس من الالتفات في شيء لان
المخاطب بالبيت الاول امرأته وبالبيت الثاني هو ...... فهذا اخص من تفسير الجمهور

كقول ابي العلاء هل تزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في أولاك ألوك فانه التفات عند الجمهور
من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه ضرب من خطاب
كناية لا التفات عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب في تزجرنكم
وبقوله اولاك ايت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة
في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم ... من قاصمات الظهر وفي قول
جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة
سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم
كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال
فلا صرمه يبدو قيل فما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات
على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا
من طرية لنشاط السامع وكان اكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد
يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص
بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه
محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى
مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف الى يوم الدين
... والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف للدلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك
المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع

والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبه بالدعاء اذا واجهته
به مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه ب
العبادة وهو غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره
وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون
قوله اياك نستعين بيانا للمعونة في استئناف الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ
في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره
المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم
المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة ليكون الخطاب ادل على ان العبادة لاجل ذلك
التميز الذي لا تحق العبادة الا به لان الخطاب ادخل في التميز واعرق فيه فكان تعليق العبادة
به تعليقا بلفظ المتميز المشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان زيادة ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب
زيادة وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة
وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه مربي
للعالم والمربي وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه مالك امر العاقبة واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية
اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته
يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا من سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه
ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه

يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد
عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب
بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب
على خلاف مراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري
للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل
على الادهم والاشهب مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقب لان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض
الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج
انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير
في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد
اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان
يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب
بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك
السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا النبي عليه السلام
عن اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم
يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا
ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته

وذلك تنبيه على ان الاولى والأليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون
قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان
ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد
بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن ودون القصد
منه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم
ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق كذا في النسخ والصواب
ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر
من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه
التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب
والعقاب والحساب ونحو ذلك واردة على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم
الفاعل والمفعول يكون بمعنى المستقبل كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع
ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما
عليه بحسب العارض فالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر
قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن
بين قوله ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وقولك
يوم يجمع له الناس ليتضح لك الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول
الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنها اي من خلاف مقتضى
الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان

احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى
تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدا نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل
التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا
منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو
عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له
ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس
والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف
لكنه لما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك المظروف نحو الظرف
ومنها الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السود دوس الناس والصفوا الصفات اللئام حتى لو
بعثوا على هذا السنة لا يبالي الانسان منهم انجيبا كان ام غير نجيب فليس من القلب من جهة اللفظ
بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فضلا عن الاسم
نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصل المعادلتين ما وقع بعد ام
وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وما هو غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود
المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا او
كان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة كما في ارجل في الدار ام امراة وحمار
عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من دخولها في الفعل والاستفهام حسن في قولنا ازيد
قائم على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قائم فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم
كان ضمير والضمير معرفة كما يقال [illegible] كان ابوك [illegible] من جهة المعنى لان المحرز [illegible]

هو الادم والمعنى ولا ظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود تسوية بين ان يكون ابوه ظبيا
وان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا يعني ما وقع وقال انه مما يورث الكلام
ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده
غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي
من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة مشوشة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه
ونواحيه جمع رجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه
بقرينة المعنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون
ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث
يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة يعتد بها خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان تضمن
ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما
طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن
نظن ان لن تستطاعا والقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه
قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار
بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود
فيكون اوضح في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح
الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب
بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع [illegible] الشيء والقارح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف

الرأي والبصيرة بالقروح وصفا بالإقدام والاقتحام في المعارك [illegible] كما في الإقدام
غرو أي عجب فليس هذا من القلب المقبول اللطيف بل فيه إبهام العكس المقصود وأجيب بأنه
ليس من باب القلب لأن قوله جدع البصيرة حال من الضمير في لم أحتسب لا أنه قوله ومعناه
لم آنف من أن أحتسب التي آنفته ووجهته أي لم آنف بهذه الصفة بل وجدت كلما به جدع
الإقدام قارح البصيرة وليس معناه لم أجرح لأن قوله من الأبيات يدل على جرح وتحمل
منه الدم ولأن فحوى كلامه أنه لا يدل على أنه جرح فلم يثبت أصلا بأن الإقدام ليس على الكلام
وحملا على ركوب الكر في العواقب وقلة التحرز خوفا من المعاطب كذا في الإيضاح وبحث
لأن قوله وقد احتسبت أي جرحت يصلح قرينة على أن لم أحتسب بمعنى لم أجرح ومما جعله بمعنى لم
آنف فلا قرينة تخلص معه ما فيه من تنافر النظم ودلالة الكلام على إثبات الجرح إذ لا يأتي ذلك لأنه
إذا جعل جدع البصيرة حالا من لم أحتسب صار معنى لم أجرح في هذه الحالة بل جرحت جدع الإقدام
قارح البصيرة وعلى ما جعله بمعنى لم آنف فلا يناسب الحال بجدع البصيرة [illegible] لا بأنه
حالا لا أنه أحسن تأدية للمقصود والجواب الصحيح ما أشار إليه الإمام المرزوقي وهو أن جدع البصيرة
حال من الضمير في انصرفت وجدع البصيرة عبارة عن أنه على بصيرته التي كان عليها أولا ولم يعرض
له بذلك الاقتحام ولم يتطرق إليه تقاعد عن الإقدام وقارح الإقدام عبارة عن أنه قد طالت
ممارسته للحروب وذلك لأنه قال لم أعرف ثم انصرفت وقد صبت من الأعداء ما أردت ولم
يثنوا ما أرادوا وبقي على بصيرته الأولى لم يتسلل في الاقتحام ولا غلب عليه في التطرق والإقدام
بل قد صار إقدامي في الحرب قارحا لطول ممارستي وكثرة مباشرتي

الباب الثالث

أحوال المسند أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه وإنما قال في المسند إليه حذفه وفي المسند تركه
لأن المسند إليه هو العمدة العظمى والركن الأقوى وشدة الحاجة إليه أشد وأتم حتى إنه إذا لم يوجد في

الكلام لكأنه ذكر ثم حذف فصار لحق المقام كقوله أي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن
يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب في الأساس الرحل مأوى الرجل منزله
ومأواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة فحذف
المسند من الثاني والمعنى إني لغريب وقيار أيضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث
في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون غريب خبرا عنهما
لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر نحو إن زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار
وجهان أحدهما العطف على محل اسم إن لأن الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي
الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في إن زيدا وعمرو ذاهبان لأن لكل منهما خبرا آخر و
الثاني أن يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمه وخبره
والتشريك بينهما في [illegible] كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق وإنما قدم قيار على
خبر إن قصدا للتسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كأنه أثر في غير ذوي العقول أيضا بيان لذلك
أنه لو قيل إني لغريب وقيار لجاز أن يتوهم أن له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لأن ثبوت
الحكم أولا أقوى فقدمه ليتأتى الإخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظاهر تنبيها على أن قيارا
مع أنه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب قصدا
إلى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى إن الذين آمنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن بالله الآية وقال الصابئون مبتدأ
وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة إن الذين آمنوا إلى آخره لا محل لها من الإعراب
وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالا وأشدهم غيا
يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا أبحاث لا يحتملها المقام

فقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ثم احتج في ان المذكور خبر
عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي
بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد
وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المبرد وفي
قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع
بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى وقد كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا
يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان البحر المبتدا في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام و
لو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان
البر مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا و
قولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف الخبر من الثاني احترازا عن العبث من غير ضيق
المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة
تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل القرينة
على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب
او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد
لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب
فالعامل في اذا هو فاجات فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف
فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي
فبالمكان زيد والزم تقدير شيء بينهما اذ [illegible] لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب
اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا

(وان)

وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا
وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان في السفر الرفاق قد توغلوا في
المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف
ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال
لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا
فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو سقطت ان لم يحسن الحذف
او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجم عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة
على الشعر والتضجر بعد ما مثل لتخصيصه بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه
قوله ان محلا يعني ان هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون
ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون
فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر
الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض
منه الاحتراز عن العبث والمقصد من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج
اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا
ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف
الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا
ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص
وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام
في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد

انما خص ذلك بالوانم تمكون لكونه مثلا في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام
على ان قولنا انا عرفت هذا الاختصاص جملة فعلية وانا ليس مسندا الى التاكيد منه وهذا الكلام صريح
في منافسته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف
المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه
بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام يشهد لحصول الصبر له والاخبار بالجميل احسن لا يدل على حصوله بان الصبر جم
وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له
دون الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس مع خصوص حذف الخبر بمعنى
اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف في لجواز الحذف اذ
والقرينة ههنا ظاهرة اذ اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام
مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وايضا رجح حذف المبتدا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل
وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا
ثلثة اي لا تقولوا الالهة او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا
الله والمسيح وامه ثلثة اي متساوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين
بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف
المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت
ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام من الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا

ولي ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين عن المسند اليه والمسند ويقدر على القطع
مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك فام او عندك عمرو ام
منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها
وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على
المفرد احتراز عن الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل
فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام
زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ثبوت ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان
السؤال انما يكون عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل المعنوي وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وصدوره منه فتقديره
مبتدا كقولنا الله خلقهن يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم
الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقهن لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى ان يقدر
الخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه
والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل يرثي
يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان

مجازا وخبرا لفاذة والضعف وتعلقه بتبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح

المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة بمعنى الاهلاك والاذهاب والطوائح

جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح وطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات

ولا المطيحات وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكي المقدر

اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي على التقدير عليه لاستحضار الصورة وذلك

الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع الفاعل

مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مشعر به السؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع

بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك

لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي

يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم

التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد واجبا في السؤال المقدر ايضا

لانه سؤال عن تعيين الفاعل لفاعل المعلوم اسناده اليه بالاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند

ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة من حيث جعله مسندا اليه لا فضلة

على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره

اي ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي يخاف اذ بني للفاعل فانه مطمع

في ذكر الفاعل والمعارض ان نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل يحفظه

بسلامته من الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب

نحو يزيد وجعله فضلة توهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقدمه على الفاعل المظهر ان الاهتمام

به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في الطراز اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول اشرنا اليه

فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو

الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن

سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا

في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا

يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره

او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن على

سيفه وقطع ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب من الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل

على نفس المسند والتعجب المحكم للسامع قبل الذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اي جعل

المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او

مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد

قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس

التركيب تقوي الحكم بحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت

او حرف التأكيد نحو ان زيدا قائم او نحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح

هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام واعلم بعضهم مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح

ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد

بالتقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي

واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تأكيد تقدم

لا مبتدأ والمسند مفرد ... كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي

في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به

اذ التقدير مستقر فيها وحصل مجالا قوى الاحتمالين و يتفرع على هذه المقدمة بان الظرف اذا كان مفيدا
بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد
الظرف على شيء وهذا الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على مذهب الاخفش
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذا
تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر لكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك
خبط ولم يقصد السكاكي بهذا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر افراد
المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلة وافراضه فيكون التمثيل ههنا
ضايعا ولذا تركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال والمراد بتقوى
الحكم ما ذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انما مثله لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها من هذا
الكلام لانه قد وقع في ضابطة الافراد وذكر الفعلي وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرها
لا يكون مناسبا وهذا في غاية الظهور على الفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي
نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره السكاكي لتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق
ابوه ويمكن ان يفسر السببي بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا
اليه لتلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو هو قائم اذ لا تعليقها على المبتدأ ليس
بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد مررت به وزيد ضربت عمروا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته
ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ
اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من ان يكون الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي
هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ او قال صاحب المفتاح وهو ان يكون مفهوم المسند

بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فنحن نفهم المسند السببي الخ لان كل مسند محكوم به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت شيء لشيء او بنفيه عنه وللقائل
ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لما سيتبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق لا نسبته الى زيد لا بالجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر ان الحكم
بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة
وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة
فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب
غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة [illegible]
الفعلية لا اعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى
يقتضي افراده وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي
بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم
الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده
والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس فعليا كما انه ليس سببيا والا لكان
المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل ولا خفاء انه اولى بان يمثل له وايضا القول
بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم
النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه وصف سببي وعلى هذا كان
القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففي الحقيقة عبارة التلخيص اوضح ثم
اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة ما هو الاكثر بتين وفي اداء حاله وقال

مع الحكم عليه بأنه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند أي جعل خبرا عنه أو منتف عنه مطلوب
التعليق بغيرها بني عليه ذلك المسند تعليق إثبات لذلك الغير بنوع ما أو تعليق نفي عنه
بنوع ما أو يكون المسند فعلا يستدعي الإسناد إلى ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند
على ما قبله بنوع إثبات أو نفي لكون ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالأول
نحو زيد أبوه منطلق فإن مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لشيء أعني أبوه قد علق بزيد بإثبات
له وزيد غير ما بني منطلق عليه لأن معناه وجعل مبتدأ أو وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا المفهوم
نحو زيد منطلق أبوه أو انطلق أبوه لأن مجرد اسم الفاعل والفعل ليس مبنيا على شيء لما عرفت
من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب أخوه فإن ضرب فعل أسند إلى ما بعده وهو أخوه ثم علق على
ما قبله وهو عمرو بإثبات لكون الأخ متعلقا به ومضافا إلى ضميره فالمسند السببي قسمان
وقوله أو يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم أن المسند
السببي حقيقة هو القسم الأول فقط وأن قوله أو يكون مرفوع معطوف على قوله إذا كان في قوله وأما
الحالة المقتضية لكونه جملة فهي إما إرادة تقوي الحكم وإما إذا كان المسند سببيا ولا يخفى أنه سهو وإن كان
المناسب أن يقول وإما إذا كان المسند فعلا إذ لا وجه للعدول إلى المضارع وترك لفظ إذا
في موضع الالتباس مع رعايته في الأقرب الذي لا التباس فيه أعني قوله إذا كان المسند سببيا
ثم الظاهر من لفظ المفتاح أن المسند السببي في زيد أبوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب أخوه
هو ضرب وأنه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد أبوه منطلق
وليس في كلامه ما يدل على أن نفس المسند السببي يجب أن يكون جملة بل اللازم من كلامه أنه إذا كان
في الكلام مسند سببي يجب أن يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من أن المسند السببي
لا يكون إلا في جملة وقعت مسندا إلى مبتدأ ويمكن أن يقال إن في قوله هو أن يكون مضافا محذوفا

هو الزمان وضميره عائد إلى المسند السببي أو إلى قوله وإذا كان المسند سببيا والمعنى أن المسند
السببي يكون إذا كان مفهوم المسند كذا أو وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون
السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس ما ذكره وأما كونه أي كون المسند فعلا فللتقييد
أي المسند بأحد الأزمنة الثلاثة أعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل و
هو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي و
أوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال أن بعض صلاته ماض و
بعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على أخصر وجه
بخلاف الاسم نحو زيد قائم أمس أو الآن أو غدا فإنه يحتاج إلى انضمام قرينة وأما الفعل فإنه
لأن الزمان جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع إفادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي
هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر أن الزمان
غير قار الذات لا يجتمع أجزاؤه بعضها مع بعض كقوله أي قول طريف بن تميم أو كلما
وردت عكاظ هو متسوق معروف كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت
فيه وقائع قبيلة بعثوا إلي عريفهم عريف القوم هو القيم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف من
يتوسم أي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة
فلحظة يعني أن لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم وأما كونه اسما فلإفادة
عدمها أي عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد بل لإفادة الثبوت والدوام لأغراض
يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما يشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت
كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق
يعني أن الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد وقال الشيخ عبد القاهر المقصود من

الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا
باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت
به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق
ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا زيد يقوم انه خبر لزيد قائم لا يقتضي
الاستواء المعنى من غير افتراق واللام لتكلف اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم
الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو
ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد
بدون الخبر فيكون الخبر لتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والتقييد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان
دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع
الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهي مفهوم الخبر
على ان تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف
بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة
اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان المعنى في
المثال الحكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الافعال مقيدة بهذه
الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات

او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او
غيره من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور
المخاطب ان المتكلم مكثار قادر على التكلم فيتولد منه عداوة او ما اشبه ذلك واما تقييده
اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات
تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل
وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرطية قيد للفعل مثل
المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي
ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة
خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك
زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد
مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس
الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولهذا لا يحكم
عليها في حيزه ولا يصح عرفا ان تعرب امرنكب واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده
ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب
ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم
القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عنده وقوعه جوابا
للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا

اكرمك ان جئتني معنى اكرمك وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية
بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية
ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق
والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار على تقدير طلوع الشمس
وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية
الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها وكل من الطرفين
قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم
موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا
خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة
ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس والظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه
فكم بين المفهومين وتحقيق المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد ههنا من
النظر في ان واذا ولو لكونها من مباحث الشرطية المتعلقة بعلم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق
الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت انه كما
يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة
وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك الجزم بوقوع

الشرط

الشرط وعدم الجزم به اما عدم الجزم بلا وقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك بلا وقوع الشرط
فمشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا فنبه في المثال ايضا على اشتراط الخلو عن الجزم
باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا فكيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لكنه
والظاهر ان الجزم ههنا انما هو بوقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترطوا الخلو
ايضا لما احتيج هذا المثال الى التاويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو
بوقوع الشرط ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم كان الحكم النادر
الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي
على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ
الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب
الماضي الى معنى المستقبل نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى عليه السلام الحسنة كالخصب
والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه الحسنة مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي
جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين
جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به
ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما
وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان حين اذا قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة
ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو
في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او في فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا

لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع او فرد ما منه ورده انه لا يحصل الا في ضمن
فالفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة وان تصبهم سيئة ظاهر والجواب الشم ان لا ان يقصد به نوع
مخصوص والمعهود فظاهر لكون تعريف الحسنة تعريف الجنس وادعى صاحب المفتاح
ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اريد العهد على مذهب الجمهور
فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب
ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقرر ان المراد الحسنة المطلقة المطلوبة بها كثرة وقوع
فلا يتم وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث
جعل الحسنة المعهودة التي حصولها لا يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل الحسنة
المطلقة قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة
المعهودة الحاضرة في الذهن حتى كانهم نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها
فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا التعريف تعريف الجنس
على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة
اي معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة
دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على انهم مع هذا الذين يدعون انهم احقاء
باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله تعالى عليها فهم اقبح الناس اعتقادا
واسوئهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى
استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد تعذر
الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون الحسنة والقيمة موجودة فتوافق اللفظ
اذا وجاءت بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس ... بل نقول اذا ادعوا استحقاقهم
... على علم المخاطب ...
فليكن علمهم بالحسنة ...

واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ويلزم من ترك الشكر على الجنس ترك الشكر
على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما
من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون لتحققها ومجيئها اذ المتحقق الحسنة هي الواقع
الموجود ولم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقصود وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة
لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونه اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم
انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها
الحسنة المطلقة ويمكن ان يجاب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة
وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير
تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها
اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة
المطلقة ولهذا انكرت ليدل بتنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع
اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا وهو في قوله تعالى واذا مسه
الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فلنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة
والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكاب
المعاصي فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقيق ان يكون
في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان الموصوف بالتكبر المدلول عليه بقوله تعالى
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا المتكبر
بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا اي قصدا
لمقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان

فيما اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان تطلع الشمس
فعل كذا تتجاهل تولها وتضجرا او قلة مبالاة او لعدم جزم المخاطب بالشرط كقولك لمن يكذب
ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه اباه لكن
مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله
على ما يقلع الشرط من اصله لا يصلح الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض المحال
لغرض تعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا
اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا
او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين
اي مشركين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان
الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض
المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما ينبغي ان لا يصدر عن العاقل
اصلا وهو بمنزلة المحال يجب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من ان شرطها
عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار انسان كان
كذا بل يقال لو طار لانا نقول المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل
المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد
لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم

في الصحة والسداد فقد اهتدوا وقوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد
انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير
المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير
قطعي الحصول بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا
على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي الا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من
عند الله وان يكون للتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من
يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان
عدم الشرط ح يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب
في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر انه ليس المعنى على حدوث الارتياب
في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان لا تقلب
كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اريد ابقاء معنى المضي مع ان جعل
الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة
دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد
منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك
قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها

جعل الشرط ماضيا قد كان وجعل نسيبك جزاء يستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مما يقطع
والبعض غيره مما يقطع جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا لعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة
استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا مخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال
غلب في المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذي لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب
وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع بذلك اثر ما
اليه في المثال المذكور ثمه والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان
يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى
وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف
به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من التغليب بل
لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى عم
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له
ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب و
القياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة
عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او
المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا و
ينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين
ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين
اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على

الذكور

الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت
لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولهذا تأولوا الزيدين
بالمسمين بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت
هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال عينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية
والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا او جمع باب التغليب من المجاز
لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف
فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة
والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمود فيما بينهم بان يطلق اسم
ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة
لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف
مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن
في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها و
انما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا
وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم
فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى قل انت
يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار
التغليب لانه يمتنع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع
فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤك وجزاؤهم وقال يا ايها
الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم

شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم
متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولك اعبدوه
لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق لفظ مختص بالعقلاء على الجميع كما تقول
خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب
المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام
ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه
من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب
شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح
ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على
غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان
القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس
مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم
من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والتناسل والانعام خلقها لكم
فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى
هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه اي وهو
جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء و
بعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل

منزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير ذلك الوجه
كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم وذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل
كل عمل كالواقع بالايدي تغليبا وكونها تعليل لقوله كان كل قدم يثبت به الحكم من اول الامر
معللا فيكون نفي النفس الاستقرار لا يكون لما ذكر تعليله بعده اي ولكون اذا وان
لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق
بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان تعليق امر
ان التعليق انما هو في زمان التكلم في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار
فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل جملة من جملتي كل
من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في
الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في
الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب
ان ينبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه طلب استقبالي الدلالة
على الحدوث في المستقبل يجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق
في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى
وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان تقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين
وان جعلت كلاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان
قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد
باكرامي اياك امس وقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن
واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه

الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا او قدر ما يناسب المقام
وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا
ولكن قد استعمل ان في غير الاستقبال قياسا مطردا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان
كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك مما وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر الجزاء حينئذ نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم
وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر
فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهبت عني صدور رماحها فقد
الهبت وجه الفوارس جال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل
اذا للمضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا
وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في صورة الحاصل
لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء
او كون عطف على قوة الاسباب اي علة ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها
كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي كون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق
من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه
اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار
الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان
الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر
فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على
اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث

بلفظ

بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن
التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط
يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول
مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي
يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط
وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس
لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق
بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدة
في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الآية
نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم
الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه
او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد العاقل
نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية
تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع
عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي
اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد وعدم اشراكه
مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض و

والتعريض بعضا من صدر عنهم الاشراك بان قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول
ان يشتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك ان لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض
اي في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق
الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم
اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح
بنسبتهم الى الباطل وتعين عطف على يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله
اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد
لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك
المتكلم او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر
في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم ويظفروا بكم
ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء اي خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي
بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا
مثلهم ويرتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة
وقد عدل في الثالث الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما و
هو المذكور في الكشاف ان الغرض من الدلالة على انهم ودوا قبل كل شي كفر المؤمنين

وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم
ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الذين اعز عليهم من انفسهم لانهم يبذلون الارواح
دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا للمصادفة فيهم
والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن
اليهم لانهما اوضح اللزوم بالنسبة اليهما فان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا حاجة
اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة
وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز
انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعاونة وبما نشأوا عليه من قولهم
اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان
محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شي على جواب الشرط فهو على وجهين
احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تعطني
اعطك واكرمك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان يرجع الامير
استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنت
خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية ان كان من الضرب الثاني لا يكون مجموع الجمل
الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد
ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون
وهي المصادفة والظفر بهم
قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير
في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا

نحو ليس انسان وقولنا كله ليس بانسان لا نحو ليس بحيوان هذا ذكره جماعة من
المعقول ومعناه غير متم القبول ليس بمعنى قولهم لولا امتناع الثاني لامتنع الاول ثم
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب لا يستلزم لا
يدل على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها تدل على ان انتفاء الثاني في الخارج انما
هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة
فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط
من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا امتناع الثاني
لوجود الاول معناه ان وجوده علة سبب لعدم ذلك غير ان وجوده دليل على ان عدم
لم يهلك ويدل على ذلك ايضا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا
كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا عند اهل
الميزان ولذا قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم
طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فيقال ان ارباب المعقول جعلوا
لو ان وضعوها اداة للاستلزام والدلالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما
ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة
انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج
ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر
بالعكس واذا تصفحت وجدت استعمالها على قاعدة اللغة اكثر من قاعدة

والتبر

وقد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض
منه التصديق بانتفاء الفساد بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض
الشيخ المحقق واشباهه انما هو على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من
عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات
وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء
فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين
نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط
مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا
ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام كما
على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو لم الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز
ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء فيما على ان الجزاء هو عدم العصيان
المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا ويتحقق العصيان المرتبط بالخوف
نافيا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام
قلت لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل

وكر الشرط والا لكان بقيده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجي
ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجي و
ليس كل مادة من في لزوم نفي الشي او ثبوته الجزاء ان يكون ملاحظا بعض هذا الحكم وقيدا
لذلك الشي وزعم ابن الحاجب انه مستقيم مما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ
لا عموم للمثبت مجهور في نحو لو جئتني لا ثنيت عليك ان تقدر انتفاء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي
فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه الى العصيان مطلقا فلو قدرت نفي النفي
لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى
يكون المعنى في لو جئتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاتيان فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه
لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء
القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه فيلزم العموم
في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا
فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على
ان يعلم فيهم خيرا لا يكون منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول
يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة
النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا
لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس
الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشي لامتناع غيره ولهذا لا يصح
نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج
واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى

قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع
عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله
لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكر
واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي
هو الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشي لم يتحقق منهم
التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر
ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا
من اهله بان اسمعوا شيا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة
تقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول
ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء
الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل
واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت
ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية
الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو
وضعت في دجلة الهام لم تنقع من الجرع الا والقلوب حوائم يصف اسفه
على مفارقة بغداد وشوقه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت كنه جاء بلو قصدا الى
ان وضع ركابه الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم

المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم أي لوقعتم في
الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا أي لأنه كان في إرادتهم استمرار عمله
على ما يستصوبون وأنه كلما عن لهم رأي في أمر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الأمر كما
في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قولهم إنما نحن مستهزءون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ
اسم الفاعل قصدا إلى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية و
الاستخفاف ومعناه إنزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في
المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فإن قيل إن أراد بالفعل في
قوله لقصد استمرار الفعل الإطاعة مثلا فيكون المعنى أن انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على
طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من أن المعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه
من طاعتكم وإن أراد امتناع الطاعة فيكون الاستمرار راجعا إلى امتناع الطاعة فهو خلاف
ما يفهم من الكلام لأن المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه إنما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع
قلنا الظاهر هو الثاني إليه وجه لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي
استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت
والدوام والتأكيد فإذا دخلت عليها حرف النفي تكون لتأكيد النفي وثباته لا لنفي التأكيد و
الثبوت ولهذا قالوا إن قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على وجه أبلغ وآكد
وإن قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع أنه دون حرف
النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله
أو لكل من تتأتى منه الرؤية إذ وقفوا على النار أي أروها حتى يعاينوها أو اطلعوا عليها اطلاعا هي
تحتهم أو أدخلوا فيها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا إذا فهمته وعرفته وجواب لو

محذوف أي لرأيت أمرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى إذ الظالمون ناكسوا رؤسهم
موقوفون عند ربهم ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله أي المضارع أو الكلام منزلة الماضي
لصدوره أي المضارع أو الكلام عمن لا خلاف في إخباره وهو الذي يعلم غيب السموات و
الأرض فالمستقبل الذي أخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة إنما هي في المستقبل
لأنها إنما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو وإذ وهما مختصان بالماضي
وح كان المناسب أن يقول ولو رأيت لكنه عدل إلى لفظ المضارع لأنه كلام من لا خلاف في
إخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد
انقضى لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا عجيبا كذا ينبغي أن يفهم هذا المقام وأن يجعل الخطاب
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أو لو للتمني فلا استشهاد لأن لو للتمني يدخل على المضارع أيضا كما في ربما
يود الذين كفروا فإنه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب أن يكون ماضيا لأنها للتقليل في الماضي وجوز أبو علي في غير الإيضاح ومن تبعه وقوع
الحال والاستقبال بعده فقوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد
قولي البصريين وأما الكوفيون فعلى أنه بتقدير كان أي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان
بعد ربما وأما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا أي رب شيء يود
الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبرأ النظم وربما ههنا للتقليل بمعنى
أنه يدهشهم أهوال القيامة فيبهتون فإن وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك ويجوز أن يكون
استعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب أنها نقلت من التقليل إلى التحقيق كما نقلوا قد إذا دخلت
على المضارع من التحقيق إلى التقليل ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على
أن لو للتمني حكاية لودادتهم جيء بها على لفظ الغيبة لأنهم مخبر عنهم كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو

قبل الفعل لكان ابلغ بسبب ما يحسن واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني
حرف مصدرية فمفعول يود عنده وهو قوله تسليني او لاستحضار الصورة عطف على قوله لترتيبه
يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا و
كذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين تلك المقالات
كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي الغالبة يعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع
مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد وكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته او نحو ذلك
وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع لدلالته على ان الفعل من الفظاعة بحيث
يحترز من ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابني حوادث
لو تبقى الى الان لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية
كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم
الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويجعل فيه واذا قصد
حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه
زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد
شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب حينئذ
تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في

كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل
وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة
اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهم مالك وكذا في ماذا صنعت على ان
يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة
بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ممتنع عقلا بوجهين الاول ان
الاصل في المسند اليه التعريف اذ لابد ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند
التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني
ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم
العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية
الضعف اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معرفة اذ النكرة المخصصة
بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون
معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع انما يستلزم
جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او
بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن رفع بعض الشيوع ولا شيوع للفعل لانه
انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا

وهو لانه ان اراد الشيوع باعتبار دلالته على الكثرة وتناول الشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات
ليست كذلك فيجب ان يكون الوصف مما يخرج عاما مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع بهذا المعنى لان
قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون في حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس
وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا
بالوصف واما تركه اي ترك التخصيص للمسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك
تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي
للسامع باحدى طرق التعريف بهذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند
اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما
على امر معلوم بآخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف
سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة
الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم و
شعري شعري مما يتأول بحذف المضاف باعتبار الحالين اي شعري الان مثل شعري فيما كان
اي المعروف والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل لازما في كل ما اتحد فيه لفظ
المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه لقاوم الاسد فهو
هو بعينه فاحفظ الضمير لمن سمعه والا فهو زيد وهذا مفيد من غير تأويل ولازم حكم كذلك
عطف على حكما اي لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله و
في هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة
لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم

نفس

بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد يعلم
امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود
الخارجي الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تنبيه لما سيجيء في بحث القصر وجاء
ورد على تعريف العهد قول ابي فراس فان يكونوا اراد من جنايته فان من ينصرها اي الجناية
هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك
هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون
المعنى فهو الكامل في الجناية البالغ فيها كل جان ولم يرد ان من ينصرها في وقت حين جنايته حتى يصح لو
التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة فيجب معلومية المسند
اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح
لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان
التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار
العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك
النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة
ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف
باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع و
ما في الايضاح ناظر الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان
يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة

في التقديم ثم اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او نفيه عنه يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحر النقع ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد انه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك المنطلق زيدا اي انه يطلب ما التعيين وتقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف وثانيهما اي ثاني وجهي تعريف الجنس انه يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لام الجنس

فالمراد ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريق انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمروا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود ولظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الاخر وجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا بعينه جار في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون الخبر ذلك لو احد لكن يمكن تحقق واحد منه في الخبر بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس قطعا بل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم و

السائر الكبار وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب

المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشار القصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا

لا هبة الابل مطلقا اي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها والسر

في هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو نظير التوع

الا ان هبة مخصوص من نوع الشخص وهنا كما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت

الحبيب ليس معناه الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبوب في الدنيا الا انت بل الحبيب كما في

انت الشجاع والا لان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في

قولنا انت المظلوم على معنى انه لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم

في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد

اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان هنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة

عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية

ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية

ح مثله في انت الحبيب وقوله وقد يفيد مفعله قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول

الخنساء في مرثية اخيها اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانه لم ترد قصر

على البكاء لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر

في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك على الاخ على من له ادنى دربة باساليب الكلام

لظهور ان الغرض ان يثبت لبكائه الحسن ويخرجه من جنس بكاء الغير من القتلى كما قيل القبر محمود

الا منك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل لا يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان

يكون لقصر الجنس على البكاء بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التوقف

(ابهما)

بهذا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان

سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان نسبة لا العبودية

ثم محله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ لا يكون للجنس فلا يناسب

القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر واما قلنا قد سبق ان اللام في التي ليست للعهد انما

هي للجنس وباقي المعاني من فروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل واما حكم

حكم القصر فالثاني اعني تعريف الجنس في القصر وعدمه انما يكون فيما تعلق فيه العموم والشمول بالحكم

والمعهود في نحو زيد المنطلق تعريف وهي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا

انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا الخبر زيد اخوك اذ اجل النفس معهود كما هو الاصل

وضع الاضافة ومثل هذا اختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء

تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها

على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه وشبعاله المعنى و

ليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او مشبعا بالمعنى والذات هي المنسوب اليها

والصفة هي المنسوب فسواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق

خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة وجعلت

دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل

زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من

مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك

الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو

لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة

فلابد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة

ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب

ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا

هو الذي يسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب

ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لمطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري

والانشائي الا يرى ان الظرف في نحو ابن زيد واي ليك به او متى القتال وما اشبه ذلك

مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم و

قولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه اسد وكحولهم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع

ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة

تقوي الحكم والخبر السببي نحو الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا ان الخبر

لا جملة وقولهم هذا السبب من ذلك اي متعلق به ومرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل الذي يتوصل

به الى شيء فهو سبب وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا

يستدعي ان يكون مسندا اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه

سواء كان خاليا من الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به

بان لا يكون مشابها للخالي من الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة

فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا او يخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يحمل

سببيا كما سبق الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز فهو ان الاسم

لا يؤتى به معرى من العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت

قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام زيد

قبله دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع للشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام

بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام

في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت

بسبب انه لم يتعرض لجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن

كان ينبغي ان يتعرض لصورة التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك

مما قصد به التخصيص فان المسند هنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر

الاسناد فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل

التخصيص من حيث انه تقوو في عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر نحو زيد

عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتباره ربما يفيد التخصيص

ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على

تاكيد وهذا اظهر ف ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط

دون التقوي لانه لابد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم الوفاق

لا حاجة الى التاكيد وصح البيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او

لكونه سببيا مع تصريحه بالمسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة

واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة

بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لشبهه بالفعل

فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي

في الدار اخوك والذي جاء في فمه درهم فهذا التردد والحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل

لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والاصالة المفرد في الاعراب على ان الا تعا تخف

هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر او ثبت او استقر فعبارة النحويين
في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد
انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لكان الاولى
ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح
لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان
الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل كما في الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب
مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه
اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر
في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي
بخلاف خمور الدنيا فان قيل ان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه
بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على
الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الحصول فيها الى الاتصاف بفي خمور
الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم
الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على
المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف
بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على ربي لا يتجاوزه الى غيره وليس القصر حقيقيا
حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا

لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص
ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى عدم دينكم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم
لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام زيد دون القعود لا ان غيره
لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه
ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب
دلالة الخطاب بناء على تخصيص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون سائر
الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون
غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة
خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند
للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما
قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر
للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى
اجل من الدهر له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر فانه لو اخر
الظرف اعني له على المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم وجب فيما
اذا كان المسند اليه نكرة غير مخصصة كفي الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم
بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو
قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل فاعله بخلاف الظرف
فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة

مخصصه فلا يجب تقديمه كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص
اذا كان بسبب تقدم الحكم كون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ليس مخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان
جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل
على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة والتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك
الايام والتشويق الى ذكر المسند كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة
هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا
وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها التي
تصير الدنيا مشرقة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا
ظرف اي في الدنيا او مفعول على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق
هو كنية المعتصم بالله والقمر وما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم
نحو المسلم خو عليه من الرحمن ما تتحه وقد اهملها المصنف لان الاول فلشهرة امره ولان الكلام في
الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا لاعتبارات المذكورة
بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه وجعله
السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف
لان كلامه لا يخلو عن خبط واشكال ويتضمن نوع اختلال وذلك لانه قال ان يكون المراد من الجملة
افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي
في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند
الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والا لكان

فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى
ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية
وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما
حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير
الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما
متقدم على الاسناد وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره فههنا كيف
يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند
اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن الجواب عن الاول بان نحو زيد عرف فيه
اسنادان مترتبان في التقدم والتاخر اولهما اسناد عرف الى زيد بطريق القصد ويمتنع اسناد
الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيهما اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد
بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية واما وجه
تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما متى تحقق ذلك
ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه
والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه
ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير
وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا
بطريق القصد لا الالتزام وتوسط الضمير القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى

الضمير الى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض في المدعى ان احد الامرين لازم اما
استلزام كلامه التناقض واما اقتضاء كلامه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرف ذلك الضمير
الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيما سبق اولا
وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة ومن الثاني انه لما كان اولى الامثلة
في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم
على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان
المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير
والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
وانما التصحيح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا
في الدرجة الاولى في هذا خاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى
لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قيل محرر وهو ان الاسناد على قسمين قسم
بمقتضى الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد
الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده
الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم بمقتضى المبتدا فقوله صرف المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني
وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول
اعني الاسناد في الدرجة الثانية بمعنى ان نسبته مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض في هذا الكلام

بعد

بعد تنقيح وتصحيح والحكي ان التسليم لما ادعاه الشيخ في دفع التناقض من تحقيق الاسانيد
الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو
بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر فانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة
الضمير فلا بد من بيان كيفيته وتقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا
لضمير وصرف ذلك الضمير الى المسند اليه ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اسمعه ولا يتم المقصود
بزيادة لفظ القسم والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجائب انه لم يقدح
في شيء من كلام الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا
المقال ولم ير ولا طيف خيال لم يقع في التشنيع على الشارح ملاحظا لما كان عنده المناظرة
والتشنيع عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في
ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير
حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا
لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادته التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين [illegible]
الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى آخره كلام ظاهر فان المراد
بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل لا الضمير الى المبتدا كما زعم الثالث
ان حمل قوله في بحث التقوي صرف ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تقتضيه انما هو
مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا باعتبار انه مسند الى الضمير
الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل فعل الرابع انه ان اراد

[illegible] مقصود السكاكي [illegible]

[illegible]

ما الاسناد النسبة المخصوصة فليس في نحو انا عرفت اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم

ما الثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر

مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا

كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو

بعد العوامل او بين الفاعل مع عامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار في الخامس ايضا ان اراد

ما الاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله اقراما مع انه المتفق عليه

وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا مقصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان

اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل

الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد

الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت

ان ليس مراد السكاكي الاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح

ايضا لا يخلو من اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما ذا يكشف تصحيح

كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون

الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات

مغاير بالاعتبار لان المسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل له فالاسناد في الدرجة الاولى

وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناده الى ذلك

الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار

لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند

الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على

الثاني

الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي

هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله من غير

المبتدا الا نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد

مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار

الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان الخبر

متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار حال ثم اذا

كان متضمنا للضمير وصرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا

الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة

ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني

من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول

شروع لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد كما

زعم واما الثاني فهو لان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت

يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة

الاولى يعني على فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على

ان زيدا مبتدا او قام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور

يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز

بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه

في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه الذي هي

يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد

وفي الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه
والا لما ذكرنا اشار بقوله المبنية وبهذا معنى الاحتراز عمن يجوز تقديمه عرف وانا عرفت
وانت عرفت لما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التخصيص ولما مر تنبيه
كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير
مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين
لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما
قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه
والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان
يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يتوهم من انه اشارة الى ان
جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه
فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل ما غاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته
في واحد مما غايرهما **الباب الرابع احوال متعلقات الفعل** قد سبقت اشارة اجمالية
الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه لما
ان في بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة وضع هذا الباب
وارادوا بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على
بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما افادة

بالتز

بتعلقه او وقوعه اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما تختلفان من جهة ان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه
منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وهو ما ان يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به
لان هذا التفصيل انما هو في المفعول به ... جميع المتعلقات ...
مع الفعل انه ... من جهات مختلفة ... وقوعه ... غير ذلك ...
متعلقا اي ليس الغرض ... وقوع الفعل ... في نفسه من غير ارادة ان يعلم
من وقع ... عن وقع ... لان الغرض ... كان ذكر الفاعل والمفعول ... بل
المراد ... ان يعلم ... او ...
مجرد وجود الفعل الا ترى ... من وقع ... ترك المفعول ...
... من وقع عليه ... ترك الفاعل ... الفعل المفعول والمسند اليه
فاذا لم يذكر المفعول به ... مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير
اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه ... نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم
يقدر له مفعول لان المقدر ... كالمذكور ... ان ...
الاخبار ... عن الفاعل ... متعلقه ...
... واحد ...
...
ذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ... ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا اي عن
عموم وخصوص ... متعلقه المفعول ... اي عن ذلك الفعل

حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم
من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص من غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص
والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لم يوجد ولم يجعل الفعل مطلقا كناية
عن العلم بمعلوم مخصوص دلت عليه القرينة والاول من المثال انه محمد رمزه ووجه
اشد احتياجه ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان
المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر
مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول
انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في
افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اي
كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق اي اشار بقوله ثم اي حمل
كل الغرض من ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان
المقام خطابيا لا استدلاليا يحمل على العموم في
افراده اي المقام الخطابي الفعل المذكور في ذلك اي كل الغرض موردها عن الخصوص
هو مطلقا مع التعميم في افراد الفعل وحاصله ان اللازم حمله على فرد دون اخر من الحقيقة
انما معنى نفس الفعل الاعطاء ووجود هذه الحقيقة فقصد هذا الفعل معروف لاهم الحصر
لم يحمل في المقام الخطابي على استغراق الافعال ثم انها

احترازا عن ترجيح احد المتساويين لان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون
الغرض ثبوته له او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او
خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نم المنافاة اذ لا يلزم من عدم
كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار
عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والحق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق
المذكور اشارة لما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص باعتبار
تنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو انه يوجد حقيقة الاعطاء
لا غير وهذا المعنى قرينة ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم لو
حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون يوجد الاعطاء اما انه لا يوجد عند غيره
الاعطاء فمما لا تسعه هذه العبارة واخطأ ما ذكره المص وتحقيق ما ذكرنا فليحافظ عليه فان
هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول هو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده
وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك
بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا
يجد والنصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين
يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم
اي يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية
والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية
ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان اثاره واخباره

مبلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث تمنع خفاؤها فيبصرها كل رائي ويسمعها كل
واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم
على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في
التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضايله يكفي فيها ان يكون ذو بصر
وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضايل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول
مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القراين الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعاما
وان خاصا فخاصا وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا
بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق
بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي في
كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد
انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول
ظاهر وبهذا وان فرض تلازمهما بحسب الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف
اي حذف المفعول من اللفظ بعد مطابقة المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه
ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء
هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه
لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو
قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه فلو شئت ان ابكي دما

بكيته

بكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ٭ واعددته ذخرا لكل ملمة ٭ وسهم المنايا بالذخائر
مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع
ويأنس به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري ٭
فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على
غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الايضاح من ان المراد لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها
به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الايضاح من ان المراد فلم يحذف
مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب
كتعلقها ببكاء الدم فدفع المصنف هذا الوهم وصرح بانه ليس منه لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل
اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول فيّ حتى لو شئت البكاء فمريت
جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي
اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى
الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين
كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام
في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض
آخر وقيل يحتمل ان يريد انه ضعف ونحل بحيث لم يبق فيه مادة الدمع فصار بحيث اذا قدر
على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل
ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل لو شئت لم ابكه وما ابكيه لانا نقول ترتب هذا الكلام

مريت الناقة اذا مسحت ضرعها لتدر

على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على هذا الاحتمال لان البكا الكثير
ليس سوى الاسف الكبد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير
الفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل به ميل الدمع الفكر فانه
مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير الفكر فيحسن ترتب النظم عليه ومما يحذف
فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال
الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم
واما عطف على قوله اما للبيان اي لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق
بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث تحامل
فلان اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث او فصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم بها النصب
على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم
المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي جاوزن اللحم وهو قوله
الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من اول الامر
هذا الوهم ويصوره في نفسه من اول الامر لان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا
العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح
لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول
حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا
فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول

من اللفظ

من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم
نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح
لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم
والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك
بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري
ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب
المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والبيت
في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا
التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار
حينئذ وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام
اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال
الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وبها وان احتملتا ان يجعلا من قبيل ما نزل
منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل
على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام وكذا جعل صاحب
المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل
للعموم في غير المفعول به قوله تعالى اياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل

ان يراد او على اراد العباد وقليلا ما ثم الكلام وفيه بحث وهو انه ما جعل الحذف
فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن
وح فان دلت على ان المقدر عام بحسب ما يمكن فالتعميم من عموم المقدر سواء
ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فلا ان العموم مما ذكرنا انما هو من دلالة
القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله
واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في
قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة والمعنى
ان الحذف لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام
ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله ارني انظر
اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو
لم يكلم احد يمكن الاعتماد على اللفظ من حيث اللفظ فظاهر اللفظ يوهم الاستغراق
الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيمكن الاعتماد على العقل فظاهر انه لا يعم الا ما
يجوز في العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال لم يكلم احدا ممن يجوز العقل والعرف
ايلامه اياه مثلا ولا يفيد التعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود كما لا ولانه للفظ الكنا
عليه وثانيا ان الحذف انما يمكن لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم
فترك التعرض لما لا مزيد اختصاص بالحذف انما هو دفع الابهام والتعرض لما ليس
لك اعني التعميم غير مناسب ثم ان هذا الاستغراق نحو قوله تعالى والله يدعو
الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود

بل تحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد
الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى
الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان
الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى
الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح لو
باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه
لا يصح فيه او لانها لاحد الشيئين المتغايرين لان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا
لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى
ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فقد
الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس
الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود
ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قد يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم
ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان
مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا
المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة
في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور
السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
ان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فتأمل

فيه وقد اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنها
كما هو واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى اي ما قلاك فحذف المفعول لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في
ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف
ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكرات الله
واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة ما رأيت منه اي من النبي صلعم ولا
رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة
او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين
كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه
اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ
في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب
في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد
هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وتقول في تأكيده زيدا عرفت وحده وكذا
على المفعول ان ذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص
ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي
فان اعتبار الخطأ فيه لا يخلو عن تمحل ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين
المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب

على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه ثم اذا قامت قرينة
على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا في ما انا قلت
هذا ولا غيري وكذا يصح ان يقال زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص كما
ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب
في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا
ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور
قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل
بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور
كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة
على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه
من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فتقوى
بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون
انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح
في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ونحو
المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان
الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي
واسعة واياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء في
فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا

العباد ولا في ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم
المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون
جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما
الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف اتيت تنبيها على
سببيته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا لي في الآخر والثانية جزاء
الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في الشرح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو
واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الاختصاص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما
فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما
زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد
فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما
دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم
مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل
الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر
الجزاء فحصل التخفيف والاقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم
اعني الشرط وحصل بين قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان
حيز الشرط حذفه ينبغي ان يشغل بشيء آخر وحصل ابقاء الفاء متوسطة في الكلام
كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يشتكر

اعمال

اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه
الاغراض المهمة فجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم
ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك
او الانفراد والعز بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم
الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته
واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة
ولكنهما اي وشك ذلك زيدا عرفت وكذلك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت
بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا
ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك
في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما
في تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة
الى ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله
تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في
سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال ان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة
وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك
من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في
المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي
الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا

ن ش اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ايمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا اسقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ايمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء انه ان يجعل التقديم مفيدا في كلام وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع او من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى كلا وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله موخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان يعطي اي يوجد الاعطاء

٤٠

غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعول به ودخول الباء للدلالة على التكرر والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومتبدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ العطاء واما ترتيب الفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم ثم جعل الاهمية ههنا فيما يخالف الاصل التقديم وجعل في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراده هو بالاهمية ههنا الاهمية

العارضة بحسب اعتبار المتكلم واما مع بشاعته واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المهم الاهم قتل الخارجي ليتخلص
الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل
احدا فان الغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل
او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه
فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه
اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون مع انه قد ذكر الخبر ثلثة اوصاف لذلك الرجل
في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فيجب تقديمه
على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول
على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا
اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام في
ما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على
الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه
اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل نحو ملك وجه الحبيب اتمنى
لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
الله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في
نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت
ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تع وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم

المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان
المقام مقام ان ينتظر السامع فلا زال حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك
فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء
رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير
ما يغاير الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء
الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل من الدنو
وليست اسما والدنو يتعدى بمن وشبه الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هارون
وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها
ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله
منكرا الا باعتبار تعلقه بالله فلا فرق من تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل
فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم
احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان
المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه لان المنكر تعلقه بهما لكن
العناية بالله اتم وايراده بالذكر اهم ولكونه في نفسه نصب عين المؤمن والآخر انه لا
على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية
الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض
اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تعلقه
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير مقبول

من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا ازمنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي ذنت من قوم
نوح الّهم الّا على وجه بعيد مثل لمن يراه ذنت من حيوة قوم نوح اي كابت قرينة
بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض
بعضهم بانه جعل تقديم وجه الجيب على ائمن من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض
وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه
تقديم العامل على المعمول والمبتداء على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات
بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض
المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالحق ههنا
تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة الاستتباع
تقديم المعمول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر**
وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي
الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره اصلا وهو الحقيقي او
بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي
لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد
الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة
اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا
مثل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة
جدواه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع

٢٠٦

الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان
المراد بقوله ثان او آخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر
الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد
الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان
زيدا وعمرا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي
نعم انه قد اورد الامثلة اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا
عن وصمة الكذب وكلامه لائح عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل شاعر زيد لا عمرو
وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته
يشير الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وعلقت ما
شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته لمدعى له لمن عاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا
شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فيتحقق
الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول
لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك
الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك
المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية بمعنى ما دل
بالبعض لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم

من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون
النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت
بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرناها بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو جاءني رجل عالم وصدق النعت بدونها في
قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية
ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما
الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة
اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة
من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا و
له صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية
بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا
من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت
ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها
وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد و[illegible]
يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما يشير اليه
وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا

لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي
مبالغة وادعاء ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد
بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة
دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي
قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه
ولفظة او للتنويع فلا ينافي التقسيم وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى
فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم خصصه باحدهما وتجاوز عن
الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان
احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في
الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قوله دون اخرى ودون امر اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى
ودون امر واحد فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين
او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا و
شاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشعر
وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي
في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون
سائر الامور وكذا الكلام في قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان

القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما
لا يمنع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مخصوص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى
انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد
ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الشركة وهذا المعنى مشترك
بين الحقيقي وغير الحقيقي كذا خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه
من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين في هذا التقسيم
لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه
بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردد ايضا بين ذلك ولذا اشتراك صفة
بين جميع الامور فكل منها اي كل من هذا الكلام ومن استعمال نفي ويفيد اي كل
واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول
تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة
مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر فالمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر
في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب
من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة التي
وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص
صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخا

طب

بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا
زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب او تساويا عنده اي النظائر عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الاتصاف صريح
صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده
الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا
قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من
يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر
قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون
آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر
قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب
وعين المتكلم احدهما كان هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان
اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك
اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي
فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولذا جعل
صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف
بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه

حيث قال ... عند كلا مراد ... [illegible]
بتخصيص ... [illegible]
... تساويا عنده ... [illegible] ح

باحدى الصفتين فقد وصفت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى
الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة تقتضي قوله مكان اخرى
ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين
منفي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين
من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة
مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى
لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي
فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده
فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على التعيين
مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف
قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون
قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه بل
بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في
قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء
بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص
له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر فلا يدفع ان يكون قوله دون اخرى مشتركا بين
قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة البتة بل اما
من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في
كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او من تساويا

نحو

عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب
به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين
ولكفى دليلا على متانة كلام المفتاح ورداءة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات
ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف
حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر
لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان المفحم هو وجد لا يكون الرجل غير شاعر وشرط قصر
الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون اثباتها مشعرا
بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به انه يشترط ان لا يعقل الاوهام
من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم
مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح
لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في
قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد
وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا
بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون
قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح
المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وانه يصح قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة
مع انه لا شبهة في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح وقد مر في علم

اشتراط هذا الشرط ولو فهم فلا دليل واما ما قيل من ان هذا شرط حسن قصر القلب فلا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر وكذا ما قيل ان المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب ان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني نفي ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقد العكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فبين على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل ماده يصح مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وبتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك كانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان شملا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطريق المذكورة ههنا وكان في قول المص منها ومنها ومن لم يقل الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل

شاعر مثل بمثالين احدهما لان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام صاحب المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد وفي النقو وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقد العكس فظاهر القصر ودلالته على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه ح يرفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقدم وبطلان هذا العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فهذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة القائلة وهو غلط فاحش لا يعرف له صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل

الا عجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس
المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون
قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن
من عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى
ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا ان
اعتقد انهما جاءا جميعا ان هذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن
تعني ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام
مع من زعم ان الجائي عمرو لا ان زعم ان زيدا وعمرا جاءا جميعا فان زعمت
ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف فالكلام هو الاول وبالاعتبار
اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما
مفيد القصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما نافية
على ما توهم بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر بان ان للاثبات
وما للنفي ولا يجوز ان يكون للاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون للاثبات ما بعده
ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك
لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة و
اشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق
بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه
اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم

الا ال

الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان
القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة
وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول
بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا اعتبر واقراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة
ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها
موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرم الله عليكم الميتة و
هذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر
الانطلاق على زيد فان قلت هل جعلت ما في قراءة الرفع كافة وشلت في قراءة النصب
حملا على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في الشرح والمفتاح ههنا فظاهر
انها ليست كافة لان حرم مسند الى ضمير الله تعالى فلا وجه لرفع الميتة الا على ان يؤول
انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد
محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب
هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة
ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول
حملها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار
الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى
ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه
من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما

سواء من قام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده وذكر من التعرض
مخصوص يظهر انه لا يعرض لكل حكم سواه وقد قيل ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير
مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفيه عما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث
بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اى مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم
الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه
التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع
هذه الوجوه المنتفية ههنا سوى ان تقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى
ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر
ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد
التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد
وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس
ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه
محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان
انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لا
قوله انا الذائد وقيل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه
وليس يحسن ان يقال ان الذائد والدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن

لفظ

لفظ من الافظه وهو الشرف في المعنى فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب
الى ضمير المتكلم هنا لان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند
اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او الا انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة
هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة
الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وفيه
نظر في تضمنه معنى ما والا مناسبة من على بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد
اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا
تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات
المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان المجيء لما كان
مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات
على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت الثاني اعني الاثبات الضمني تاكيد قطعا واما
الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره وحيث لم يعلم
ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل
كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر نحو ان زيدا لقائم وههنا اي من طرق القصر التقديم
اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر
الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا
يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح
لقصر القلب وفي قصرها اي قصر الصفة انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته
وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام

[illegible]

في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان
المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات
صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم و
خطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب حكمه على الموصوف على احد
الوصفين او على الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه واما في قصر التعيين
فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه
فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في
مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في الاصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والا
وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل
في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في
لا المعطوف عليه هو المثبت وفي المعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص
عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو
وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو
قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها له بالغايات
من حيث الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة وانما هي لا التي
لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
وقد سمع في الشواذ في هذا المقام نحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان في ا
ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا

والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير

النحو

النحو وليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف
قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه شامل له ويكون العطف
بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ
اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف على حاله فانه دفعي
فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي
نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود
والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا يتعلق
النفي اولا وقيل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم تقل طريق
العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي
والاستثناء فلا تقول ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل
ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي
بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا
قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد
بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت
ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو
بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو
منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا او بكرا وغيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمرو لكان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها
فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه تجوز كونه منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى

فكما اذا قلت زيد قائم لا قاعد فقد اوجبت
القيام وتوجه نفي القعود بلا ثم قلت لا
قاعد بل لا بد ان النحو لا
النافية

حقه المراد بغيرها من كلمات النفي ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او الحكم او بشيء من الافعال الدالة
على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا شيء
في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي واما ذكر من الوهم
فهو مرتفع بالتأمل في قولنا رأيت الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه
ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير في غيره
لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم
انه يمتنع نفيه قبلها بها ولا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها
وبعضهم قد اخذ واتى الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو جاءني الرجال
لا النساء لا هند ولا زينب فان لا فيهما على ان يكون بدلا ولا يجامع النفي بلا العاطفة الآخر
اي انما والتقديم فعال انما انا تميمي لا قيسي وهو يا تميمي لا انا عمرو والتمثيل بنحو زيدا
ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي
والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واما
لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلانه وان كونهما صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك
المعنى الموجب فلا يلزم خروجهما عن وصفها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في
حكم النفي الصريح انه يصح ان تقول ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع
ان تقول انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من الاستغراقية لا تفيد الا في النفي
واحد بعد المعنى لا يمنع الاتيه وهذا كما يمتنع زيد يجيء الا عمرو ولانه وان دل

على النفي الضمني لم يكن صريحا في ضمنه واما بعده في الصريح الكائن امتنع النحو به فلا في
ذلك عمرو يمتنع ان يشهد او اجيبه لقلال بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه
صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو لا يجوز صريح في ضمنه الشرط ويمتنع زيد
عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان النفي لا
العاطفة ينفي شيئا بالنفي الضمني كما ان ما يمنعي لا يقتضي اذا لا لانه لو قلنا يمتنع زيد
عن المجيء لا عمرو لا ضمنا ولا صريحا في ضمنه بل لم يعلم حكم البعض جوازه ونداء ان زيدا لم
يقم لا عمرو وقرات الا يوم الجمعة لا يوم السبت لا ما لان النفي كان مستفادا من كلمات
النفي المهم الا ان ذلك التصريح الاستثناء من النفي الضمني ايضا في حكم الصريح
اي لم يرد زيد الا قائما [illegible] تركت القراءة الا يوم الجمعة يمتنع ثم من اشكال
يرد على [illegible] اي عن [illegible] العاطفة لشيء اي اثبات الحكم الوصف [illegible]
[illegible] وذلك عند الاختصاص نحو انما يستحق الذين يسمعون [illegible] ان
[illegible] لا الذين يسمعون [illegible] انه لا يحكم الاستحقاق الا من يسمع ويعقل
بخلاف انما تميم [illegible] الاختصاص بالتقديم في القصر [illegible] الا من ذكر
[illegible] في الوصف المختص [illegible] اقرب الى الصواب ان
[illegible] الا يمتنع [illegible] والتحقيق [illegible] لم يرد [illegible] شرط
[illegible] عدم [illegible] والاستحقاق [illegible] الله
ان النفي [illegible] نحو جاءني زيد [illegible] جاءني عمرو [illegible] نحو
[illegible] الكلام في النفي [illegible]
[illegible] نحو جاءني الا زيد لم يجئ عمرو [illegible]

وفي التسهيل انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير وهيهنا اشار الى ان الاصل في استعمال [illegible]
ما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثاني اي انما الرابع من وجوه الاختلاف ان الاصل
النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو فيه من الكلام الذي يجهله المخاطب وينكره
بخلاف انما فان الاصل ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره
كذا في الايضاح وفيه بحث ولعل الاولى ان يقال الاصل ان يستعمل انما في حكم
لا يجهله المخاطب ولا ينكره او ما ينزل منزلته والا يستعمل في حكم شأنه
ان يكون المخاطب جاهلا به ولم يكن [illegible]
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم ولكن مراد الشارح انه يكون الحكم بحيث ان
لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان [illegible]
[illegible]
[illegible]
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر [illegible]
[illegible]
وكلام الشارح [illegible]
[illegible]
[illegible]
الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة [illegible]
من الرسالة والبشر [illegible] الهلاك [illegible]
[illegible] الى الهلاك [illegible]

ز النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة
حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال وقيل عطف على
قوله افرادا اي او يستعمل له ثانيا حال كونه قصر قلب نحو قوله تعالى ان انتم الا بشر
مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان
المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا
يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم
والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين
للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافي بين الوصفين فقلبوا
هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف
الرسالة التي تدعونها ولما كان هيهنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي
بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة
عنهم اشار الى الجواب بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من
باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات
الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر
مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يمن الله تعالى علينا بالرسالة وهذا يصلح

جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتهم بطريق القصر فليكون على وفق
كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل قوله
ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه
والاول اوفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر
قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ع ان انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما
قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب لان المخاطبين يعتقدون
انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر
افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار يرون المخاطبين كاذبين
وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم
ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو حال المدعي عند السامعين فقصرهم
على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما
ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت
تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى
بناء على ما ذكرنا ان يقول يجعل هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم
يشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك

جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على
الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط
ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون
الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون فلو ان هذه الطرق الاربعة
رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع وثنائية
الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثمانية
كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل
منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف
فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد
قائم بل قاعد ويعقل الحكمان معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول
الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي موقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب
فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي
كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون
واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب
ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل
كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو
ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب

عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا او بين الحال
والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفاعل وسائر المتعلقات
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا الليل وما ضربته الا للتاديب
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك او ما ضربت زيدا الا راسه
وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر
في الامثلة ومنع بعضهم قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول
وعلى هذا القياس فرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على
الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك
وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه
والمقصور عليه نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب
زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا
الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتري يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات
وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في
الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق
بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة
وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة بانه ذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا

٦

عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما تقول
في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل
لكن مع تاخير الاداة عن المفعول في ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمر بتقديم الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى
وانعكاس القصر فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين
عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه
بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل القصر لان التقدير في ما ضرب
الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا وهذا مذهب من يجوز استثناء الشيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز
ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى اثنين لانه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا والاكثر على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء او الاصل فيها الا وهي حرف فلا
تستثني بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ولا يجعل المقصور
في الثاني مستثنى وبجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك
الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا
للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما اتيك او لم
يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول اتيك والعامل في الموت لم يبق وتاويل
بيان ذلك من كتبهم وقالوا ان الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول
اي لا اشتري باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح

وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لايخ عن تعسف نحو يصح
هذا فيما اذا قدم المرفوع وأخر المنصوب ومن هذا قيل لمن عمراً في قولنا ما ضرب الا
زيد عمراً منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الا على زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمراً
اي ضرب عمرا قال المص وفيه نظر لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك
لان من ضرب سؤال استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى لكنت اذا ضربت زيدا
وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فكانه قال
لا مضروب غير عمرو وفي المثال المذكور حصر والزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون الحصر في الفاعل
والمفعول جميعا وقد نقح على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين لان الفعل
المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول بعينه ممن لم يتق انه يلزم
القصر في الفاعل والمفعول جميعا ويمتنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه التجميع
اي السبب في افادة النفي والاستثناء الحصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول
او غير ذلك لان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه مفرغ العامل
الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان
الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولذلك
يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تأنيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول
في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة
وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام
معنى شي من الاشيا وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل لما بعد الا بان حذف

الم

المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن لمن يتوقى تأنيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ ان
الصيحة في حكم فاعل الفعل كما في الكشاف وعن صاحب المفتاح نظرا الى الاصل والحقيقة
فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى من المقدر والا فكيف يسند ذلك الفعل المنفي الى الفاعل
المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور
ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان في كان ضميرا عائدا
الى ما نحن عليه وكقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون فيما اتوا من قرأ بالياء فان فاعله
ضمير عائد الى حاسب لا شايع حذف الفاعل على مذهبه لكن يمنع هذا مثلا في ما قام الى هند من
الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا التقييم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى
منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره العائد اليه ما ليس في اللفظ واضراف العامل
الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي
نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما
الا يوم الجمعة وقام من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى
هذا القياس ولا يصح شيء المناسب في الجنس ان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على
المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا سائر
الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا
او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه
وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة جاز ما جاء
ذلك الشيء على صفته الاستثناء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة
وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني من رجل الا يقوم او يقعد

او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او كثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد ولوا
ونحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء
وذلك لانه قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا
الحال لا تجارن مضمونه لمضمون عاملها الا على تأويل العزم والتقدير ما ايس الشيطان
من بني آدم من غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا
به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما
ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه
ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء
على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا
انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب
الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقدم
المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه
لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي
ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وههنا ليس
كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
افرادا او قلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي
قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول
ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو ولا شاعر شرطا لكون منفيها منفيا قبلها

١٢٠

بغيرها من كلمات النفي **الباب السادس في الانشاء** الانشاء قد يقال على الكلام الذي
ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي
كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني
والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ
الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه
التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي ان البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
يجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير
طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم
الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في
بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب في الانشاء ان كان طلبا
استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع
الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها
بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان
المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر
في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف
النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو

قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما يقول ليت الشباب يعود لكن
إذا كان ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه وإلا لصار ترجيا ويستعمل فيه
لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني أشار إلى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى
بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع له لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول
الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستفهام عن الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني
بهل والعدول عن ليت هو إبراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه
وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فأن تحدثني فإن النصب قرينة على
أن لو ليست على أصلها إذ لا ينصب المضارع بعدها على إضمار أن وإنما تضمر أن في
جواب الأشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني لأنه يفرض لو غير الواقع
واقعا كأنك تطلب ثبوت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل إنها لو التي تجيء بعد فعل
في معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني
فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فأحج أي ولو كان لي ما قال الله تعالى فلو أن لنا كرة
فنكون من المؤمنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا وألا بقلب
الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما أي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال
كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء
في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب يعني
أن الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة
لتضمينهما يعني أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس إفادة التمني بل أن يتولد
منه أي من معنى التمني المتضمنتين هما إياه في الماضي التنديم نحو هلا أكرمت زيدا و

لوما

لوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام وفي
المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى حثه
على القيام ومع هذا لا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله
المخاطب قبل أن يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول
ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وإن لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل
معناه لأنه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالالتزام التركيب التنبيه على
إلزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بأن ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما
ينبغي وكذا قوله ليتولد إلخ محصول كلام المفتاح حيث قال إذا قيل هلا أكرمت
زيدا فكأن المعنى ليتك أكرمته متولدا منه معنى التنديم وإنما لم يجعل تركيبهما أولا
لأجل تضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى
المناسبة فإن هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني الماضي يناسب التنديم وتمني المستقبل
السؤال والتحضيض وإنما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال
أن يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فإن
التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت و
ينصب في جوابه المضارع على إضمار أن نحو لعلي أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو
عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني
لما بين أنه طلب المحال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فإنه ارتقاب شيء لا
وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والإشفاق ارتقاب المكروه نحو لعل

الشرح

اسوة الساعة وبهذا الظهر لمن الترجي ليس لطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام
وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كان تلك الصورة وقوع نسبة بين
الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له
الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب
التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا
الاعتبار صار اهم فقدمه المص وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة
او لا وقوعها وهو الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم
فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك
غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء
شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم
ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب التعيين فالمطلوب في جميع ذلك
معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم
يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول
اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور
وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلان
تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غاية انه يحتمل لذلك على مذهب الشيخ
فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على ما
انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انه مختص بطلب التصديق كالسين و

عنه

عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في
نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام
ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا
ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام الاكرام والتصديق حاصل بثبوت
احدهما فيشتمل في الجملة لان يكون لطلب التصديق ولان يكون لطلب تصور المسند وغير منهما
بحسب القرائن ونحو افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سوال عن وجود نفس
الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سوال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان
كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع
العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من
هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم
الجمعة سرت واتاديبا ضربته اوراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز
ومما يوضح ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصلح ان
تقول اانت رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى للسوال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان
ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين واما قيل شعر على الجملة
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل
عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو
قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها
بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها

سبقه وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وفي لا يكون الا
لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيمتنع ان يقع
فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما
سنحقق فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق
في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام
الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق
لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا
مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكن يقبح لعدم اشتغال
المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص وفيه نظر
لانه لا وجه لتخصيصه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يجيء
وجه القبح ابتني على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به هل زيدا ضربته اي لم يقبح
هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان
الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على
الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر ولا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد ان
ايلاها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب
ولان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا

وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وعند السكاكي ان لا
يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على ما مر مع انه يقبح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو
هل زيد خرج على تقدير الفعل فيقبح لوجه القبح البعيد لانه شايع حسن وهما نظر وهو انا
لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبيحا لعلة اخرى فان العلة مخصوصة لا توجب انتفاء
الحكم مطلقا غاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه
يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف
بان هل بمعنى قد في الاصل واصلها اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام
من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت فهذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على
الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان
الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم
تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح اتضرب زيدا وهو اخوك
يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع
كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل
الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك لكونه قرينة على ان المراد انكار الضرب
الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال

في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الاشتراع جاز فيما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع معنى انه لا يستغرب ان يقع سواء كانت القرينة مقالية
كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب
اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما منع
ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال
بوقوع الفعل واشار بهذا الى ان الاصح قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا
وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان
جاليا او في التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة
انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافي كره في بحث الحال فهم منه
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بناء على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد
الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان العرض لامثال هذه المباحث مما لا معنى له
بكنا تخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تامل وياخذوه مذهبا ولاختصاص
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر اي حصوله وكونه متعلقا اخص
الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم
فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه لا اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال فلذلك ظاهر اذ المضارع انما يتميز فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها

بالتصد

بالتصديق فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان
الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات
الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا
اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون اول على طلب الشكر من
فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف
لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت اول على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله
كما في فهل تشكرون لانها واحد على الفعل حقيقة وفي فهل انتم تشكرون لانها دا خلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون
اول على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان
لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل اول على ذلك اي على
كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في
معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد وكان الاولى
ان يدخل على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء
او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود
شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود
الدوام للحركة او لا وجوده وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء
واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة
والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان

المط بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقا طالبا ان يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان
من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة
اي حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة
في الترتيب بينهما اي بين التي يشرح بها الاسم والتي يطلب بها الماهية بمقتضى الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان
من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف
انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية
ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين
الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما
ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف
عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان
لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن الا المفهومات
لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف
ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن
على وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن
عليه صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفا
فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى
شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ويطلب بمن العارض المشخص لذي العلم اي

يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب
عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وتعينه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو
ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص
بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص واحد وان كانت تلك الاوصاف نظرا
الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي
اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو
وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون
يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسئل بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نم انه للسؤال عن الجنس
وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال انه ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل
ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله حكاية عن فرعون
فمن ربكما يا موسى لمن معناه ابشر هو ام ملك ام جني فساده يظهر من جواب موسى ع
بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه
على ما ذكرنا ويسئل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي
انحن ام اصحاب محمد ص فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد ص قد اشتركا في الفريقية
فسالوا عما يميز احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي
وضحه قوله في الشرح تقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فيطلب منه وصفا

ميز باعتبار كونه مما يشار كما في التوجيه فيقال انه او صنف للاشارة اليه كقولنا ايهم يفعل
كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا صنف للكلي فجوابه كلي مميز
لا غيره وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرون ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا
السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز
كم بزيادة من لما وقع الفصل بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا
يلتبس بالمفعول كما في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم
يجئ مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى
عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع
التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيمة وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل
نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث
ولم يجئ انى بمعنى كيف ... واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك
الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين و
ان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا والله اعلم وقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه
في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من اين او مقدرة كما في قوله
تعالى انى لك هذا اي من اين فمثال المعنى ايستعمل بمعنى من اين سواء كان في ذلك من جهة اضمار
من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص
بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب

الهمز

التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا لم يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام
سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله تع امن هذا الذي هو
جند لكم وقوله تعالى ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هيهنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر
من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وهذا اي هل
وقوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام اذا كانت
متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر واذا
كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعده اولا يستفهم عن الاستفهام
ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا
فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام
مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه
مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتكم ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا
معه متى نصر الله ... لم يكن ... او ان
نحو ما لي لا ارى الهدهد ... على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء
الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت
وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المص هيهنا
بايلاء المقرر به الهمزة اي يشترط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في
الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول ضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على
الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول

وكذا في مررت وانا كاسرت وغير ذلك ومما جاء الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله
تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان
كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشار الى الفعل في قولهم
أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب
فعلت او لم افعل واعترض عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في
السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى
يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قال وتالله
لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا
بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم علموا ذلك
من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه
احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا اريد
التقرير بالهمزة فانها هي التي للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف النفي
فان هل يكفي للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب من الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما
يسأل عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت ومن الذي قتله ونحو ذلك والانكار كذلك
نحو أغير الله تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما
غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ضربت
لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين ترى ما العرار
من الزينة وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار ما يليها كالفعل في قوله أتقتلني والمشرفي
مضاجعي فانه ذكر ما يكفي ما عاش الفعل فلو كان للانكار الفاعل وانه ليس من

سيقتل

سيصدر منه الفعل على ما قد يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى
أهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول
في قوله تعالى أغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي
واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة مطلقا ولا الفعل
الهمزة وكالحال في قولك أراكبا تسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات وبحوار
ضربة بحمل الانكار على المفعول في ... النفس بحسب تقدير المفسر نحو قوله تعالى أبشرا منا
واحدا نتبعه ليس للانكار الفعل بعد تقدير المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد
يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم
على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس
وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد
اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه
عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لكن همزة
الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمل الكلام
على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالشيخ
لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص وان كان
مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى
ان ذكر هذا التفصيل ثم قال فاحتمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فيفيد ان المراد
ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار فانه
يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم والانكار بنفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى

خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه
بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار نحو أليس الله بكاف
عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد
من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف
لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما
وما اشبه ذلك فقد قال ان الهمزة للانكار وقد قيل انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم
ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب
ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير
اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك
دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها
الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت
ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما
فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين
اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا اولي
الفاعل نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو أفي الليل كان
هذا ام في النهار او في السوق كان هذا ام في المسجد ونحو ذلك والانكار اما للتوبيخ
اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الذي كان نحو أعصيت ربك فان العصيان واقع فهذا
الاستفهام للتقرير مع التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله تعالى
اتوق البدر يوضع امهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باعتبار انه اعلى مرتبة من

ذلك

بحث الامر

ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن
نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو أنلزمكموها
اي انلزمكم تلك الهداية والحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال
انكم لها كارهون يعني لا يكون منا هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وقول الشاعر وهل يجر الضيم قوما ليوم ما اذا وجد اللحم الطعام لهم وقد
الاستفهام الانكاري الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله وبغيره
اي تبعة ووبال عليهم في الايمان او ترك النفاق وهذا الذم والتوبيخ والانكار مصطلح فيه
والتهكم عطف على الاستبطاء نحو أصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا
والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد
نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وهذه الكلمات والحال ان
كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منها بمعونة القرائن ما يناسب المقام
ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في ادوات دون ادوات
بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على
معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان يتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله
الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة
الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو
سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كف

عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عنده لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فالاشارة بهذا الى اقسام صيغة الامر فمثال الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا فرقا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقد صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة في اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر من ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يدل على كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان المراد من الامر في قولهم صيغة الامر مثلا معنى

طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يقولون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالهما فليتأمل ويحتمل ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يكفي في ذلك الحجة وان لم يصح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة وفيه دلالة على سرعة تكونه بقدرته تعالى وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالات بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوي بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الانجلاء الانكشاف يقول لليل لينكشف بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح

بافضل منك عندي للذات التي هو مي سهادا كما احييتها ليلا ولان نهاري يظلم
في عيني لازدحام الهموم على قلبه الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على
ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج
الاشواق ولاستطالة تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا
توقع فلهذا حمل على التمني دون الترجي وللاشارة الى انه يمكن طلب الفعل لكن لا على سبيل
الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا بذا وكره
الالتماس في العرف انما هو للطلب على سبيل نوع من التضرع لا لاحد الدعاء ثم الامر
قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء
ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين
وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى
المساء تبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع
بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند خلو المقام عن القرائن
بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرائن كالتكرار وعدمه
فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف
عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة
يسمى نفس هذه الصيغة نهيا اي مع الاستعلاء كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء
لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي
الفور والتكرار وقال السكاكي لما كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع

كقولك

كقولك للساكن تحرك او المتحرك لا تحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع
كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه التكرار
وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب
البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده
او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان من جهة من يستعمل النهي في
غرضه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف والترك كالتهديد كقولك لعبد لا
يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب الكف عن الامتثال او التهديد
الكف والترك لكن على سبيل الاستعلاء بل على سبيل التضرع نحو اللهم لا تشمت
بي الاعداء او على سبيل التلطف من غير تضرع كقولك لمن يساويك لا تفعل يا اخي
وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك كقوله
اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ما انت عليه وهذه الاربعة
اعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها واما الترجي فالحقوا به
بعضهم مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام
اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك
وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وتقدير الشرط بعدها لحقيقه
الحصول سببا لان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا بد له من مطلوب
للطالب فيه غرض وذلك السبب اي المسبب عن ذلك المطلوب في الخارج لان
المطلوب المرجو حصوله والسبب قد يكون العلية وان كانت بحسب الخارج معلولة
العلية ولهذا قالوا ان الغاية متقدم في الذهن على حصول ما هو خارج عنه

معنى قولهم ان تكرمني اكرمك وما كان ذلك الا في الجواب اي السامع
الطلب في الخارج ... ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا
حملا عليه اعني هذه الامور على تقدير الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط
والجزاء الا السببية الاولى والمسببية الثانية فتقوم السبب كالجزاء ... بعد هذه
الاشياء ... ان الكلام ... مع المتكلم ... الكلام الخبري
افاده المخاطب ... الطلب ... المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره ...
وذلك الغير ... حصوله ... على حصوله وهو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب
... بعده ... المطلوب هو المخاطب كان ذلك المطلوب مقصودا
لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك ... المطلوب مقصودا
... لنفسه ... معنى الشرط ... ذلك الشيء ... اذا كان ...
بعد ... بخلاف قولنا
اين بيتك اضرب زيدا في السوق ... معنى ...
قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فان الشرط ...
... في ذلك ... وان كان ...
...
... ان ...
الانشاء اي بعد الاشياء ... الشرط ... في جوابه المضارع ...
... الاستفهام ... الهمزة ... الاستفهام ...
... الاستفهام لانه ...

... مع المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل والانكار
النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده والحال انزل فان الشرط المقدر
بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا
لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعني ان لم تكفر او ان لا تسلم تدخل النار
خلافا للكسائي فانه يجوز نظرا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع
لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله
هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار كل
ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان تتخذ من دونه اولياء
وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما في لا ينبغي ان تعبد غير الله
فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا
يخفى على ذي طبع سليم قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو
اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم لم يجعلوا الاستفهام
الانكاري بمعنى النفي لم يقصدوا ... لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من
نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام
كثير ويستقصى في بحث الايجاز ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وياء للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه
نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه يبلغ من علو الشان الا
حيث ان المخاطب لائقا بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه
غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعمل في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب

لا يعبأ عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما
مثل حقيقة للقريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا ومثل أ للبعيد وتستعمل في
القريب اما لانقضاء الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على
عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا
ايها الذي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما
للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه وبعده
عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال
كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض
اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل
فان قولك ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن الطلب
الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما لمعرض التفاخر نحو
انا اكرم الضيف ايها الرجل اي متخصصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا
المسكين ايها الرجل اي مخصوصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر
ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا صورته صورة
النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه
ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا
فكره التصريح باداته فقولك ايها الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه
في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف متخصصا اي مخصوصا من بين الرجال
وقد يقوم مقامه اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف

او مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن
الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول
لفظا والمضاف يحتمل امرين النقل لكونه منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق
بين ان يكون بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر هو انه لو جعله خبرا
لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم
وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى
شانه لا نفعل كذا وكذا ومما تستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها
التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى
اين سلماك وكقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي
والساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه
البر والبحر مترعا وكقوله يا حين كل عنبر وصباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه
كانك تدعوه وتقول تعال فاني مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في
الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل
بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب
اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي
كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما

اي التفاؤل واظهار الحرص في وقوعه واما غير البليغ فهو ذاهل من هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر ولئن كان دعاء او شناعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب يتسارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **تنبيه**

الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطايف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكدا او مجردا عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما في الخبر فلا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع

الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام تعرف بملكاتها وانما في صدر الباب قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما يتضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما يتضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او صفة او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست كلاما لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد ويكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد

البيت لابا تمام ... والمراد الوقسم ... المجمع ... والمراد بالمراد ...
... في الفراق مرالفراق ... هذا المرء حرم كريم ... زلت ...
... ولا فاتت ... حبيب غيرك ويجوز ان يكون القسم ... ويقول ... وكبر قوله ... زلت ... الكلام ...

كان ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك

كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى

معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة

او لا نحو زيد كتب فمشى او ثم شعر اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو

فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي

هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى

سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على

مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود

الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا اي لما ادعت الحبيبة عليه من انه اسر هواه ويدل عليه

البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى

ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي

بعده وهو قوله عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي ولئن

لم يقصد تشريك الثانية الاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من

العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا

معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم

لانه ليس من مقولهم يعني لئن قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا وهذا

باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال انا معكم دون انما نحن مستهزئون لانه

بيان لانا معكم لحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من

الاعراب ان قصد ربطها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت

به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو

دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب والمهلة وذلك لان ما سوى

الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة ومفصلة وذلك لان

حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في

عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله

مائة الف او يزيدون للعطف بل حرف استيناف لحجة والاضراب بمعنى بل او حكم

لكن قد عرف فيما سبق في التوابع وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون

لاستدراك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى

اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون

واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون

بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما

قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين

فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف مفصل المجمل نحو

ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان

التفصيل بعد الاجمال ولا ينافيه لان كثيرا ما يعني السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم

كونها للترتيب بلا مهلة لاتيانها كلمة الثانية في المرتبة تحصيل تمامه فيما طرح اذا

كان اول اجزائه متعقبا كقوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

فان الاخضرار يبتدي عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام

الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء للاستبعاد

بحال فان جعلت لام لئن زائدة في الآية ظرفية او شرطية وجه تسليم لئن العامل في اذا الشرطية
هو الجزاء فلازم لئن شك في التقدم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تقدير الشرط كان
ولو سلم فلا نم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد الموصوف بذلك الشيء فقط اذا
الشرطية هي بعينها الظرفية اسقطت استعمال الشرط ولا شك لئن قولنا اذا خلوت
قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم
الشرط او باعتبار ان التقدم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف
عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا او قولنا حسبتني اعطك
والسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلنا اذا عطف
شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل بالجزائية نحو لئن تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا
فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت
اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ
على قالوا من هذا القبيل فلا يصح المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا
غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على استهزائهم واراده ايا
لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم
والسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان
كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مضمون الجملة
او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع
بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال

لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها نحو ثم انشأناه خلقا آخر
ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلتين
وكمال الرتبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع الى الله
وهذا في التنزيل كثير فان الحسي وقد يجيء لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير
اعتبار بعد او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا
قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرف هذا فنقول
اذا عطفت باحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم
اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين
في الحصول كذلك اذا قلت ضرب زيد ومنع عمرو واذا حصل لزيد ذلك منع رجوعا
عن ملك بصيرة ابطاله كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء
وثم والجمل المشترك في مجرد الحصول غير مشابهة فضمير ما يحسن فيه العطف مما لا يحسن
لكن فيه العبارات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك
في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص
بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه في الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون
استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وتخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من
حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له

او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما
كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين و
تحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون
مغايرة بينهما لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول
كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع
كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين
فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم
المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف
فاخذ المص في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى بان تكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى
نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي فقال رائد القوم ومقدمهم اقيموا
نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام
يرديه ولم يقل فنزاولها لما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى
ونزاولها خبرا لفظا ومعنى لم يعطف عليه ولم يجعل الفعل مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة
كما في اسلم تدخل الجنة فان قيل هذه الاقسام كلها على التقدير الثالث وهو ان

لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا
في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح التمثيل به قلنا قد ذكرنا انه قد يكون من الجملتين
لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما باعتبار لا
يتحقق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من
الاعراب او لا يكون فهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود
بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى
ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه محل الاعراب ولهذا
جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى
اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى
وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله تعالى وهو
انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والضمير للشأن
لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه
زيد صبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها
واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه
والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحصل له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت
من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه
ان نزلت الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف
في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك
الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة وذلك جملة ثانية من حروف المعجم مستقلة وذلك

الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وهٰهنا وجوه اخر
خارجة عن القصد فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق
بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الظرف
في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند
اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه
وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او
مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب
في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه
المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما
يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول
والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب
اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه
تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي قران لا ريب فيه ذران نفسه
في جاءني زيد نفسه والثالثة نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب
في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء
نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد
للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله
في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية تتفاوت بحسب ذلك

٤٥

اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات
الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته
كالقران فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد
الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين ذران زيد الثاني في جاءني
زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب
فيه فانه وان كان مقررا لكنه مختلفا في المعنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي
بها ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب
فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثالث
من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي لان الاولى غير
وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية كانها غير الوافية
والمقام يقتضي اعتناء بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام
المراد وهذا انما يكون فيما يقتضي بشانه لنكتة لكونه اي لكون المراد مطلوبا
في نفسه او قطعيا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض
او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود
بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا
محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام

يقتضي اعتنا بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة لاغيره والشاذ اعني قوله
امدكم بانعام الى آخره او في بادية اي تادية المراد لدلالته اي لدلالة الثاني عليها
اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان
وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين
والجنات وغيرها والثاني وهو لمن نيزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي لم ترحل فكن على ما يكون من
استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيم عندنا او في بادية اي تادية المراد
لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على
طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي في العرف
كناية عن الاقامة لا بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامة وحضوره حتى انه كثيرا ما
لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون
دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما قيل انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل
دلالته على ما فهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شي من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام
بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة

كراهة

كراهة واقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على
هذا المعنى بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة
وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهة وظاهر ان كمال اظهار
الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال
انه مبني على ان الامر بالشي يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن
على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف
ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه فلا
يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال الكلام في ان الجملة الاولى يعني ارحل منصوبة المحل
ومفعول اقول كما مر في قوله ارسوا نزاولها وقوله في كلا المثالين اعني الاية والبيت
ان الثانية اوفي بتادية المراد دل على كون الجملة الاولى مبهمة وايهام المراد منها
يكون الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام
المراد من القصور او بيانا لها عطف على موكدة اي القسم الثالث من كمال
الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فينزل منزلة عطف البيان من
متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية
خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل
ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا ادم
وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله

يوسوس اليه الشيطان كما جعل عم بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يق
انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا
للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء
العذاب يذبحون ابناءكم ويستحيون نساءكم في سورة الرعد ويذبحون بالواو حيث
طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسير للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه
في غاية جنس العذاب او عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة
عما قبلها لكونها بيانا وتفسير المفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم الكبير الى الله
مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان
قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان
يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى
فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما هو يؤدي
الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام
خلاف المراد كما ان المختلفتان انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما تشتملان
على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة وسمي
الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال
تهيم فان بين الجملتين المذكورتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة
لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي
الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي

وهو اقرب

وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا
القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا
معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه انما هو للاحتياط كما في هذا البيت لا
للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لانه
ترك لظهوره امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية ولظهور انه لا جامع
بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام
مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله
تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور
المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وقولهم بهذه المقالات
في اوقات الخلوات بل لا تحاد في معنى التهكم وكذا بين المسند اليهما لكونهما
متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم
عن جملة قالوا وجملة انا معكم بامر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها
اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته
الاولى فتنزل اي الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له
فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما
من الاتصال وقال السكاكي النوع الثالث من الحالة المقتضية للقطع ان يكون
الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال الذي دل عليه بالفحوى

منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق
لذلك وتنزيل السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا
لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان لا يسمع منه شيء عطف على اغناء اي لئلا
ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل لئلا ينقطع كلامك
بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف
او غير ذلك مما ليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال
كما في كلام المص وكان المص نظر الى ان قطع الجملة الثانية عن الاولى مثل قطع
الجواب عن السؤال لكونهما كالمتصلين بها على انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال
وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشا السؤال كاف
في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما
قبلها لان ما قبلها سوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية سوقه لبيان ان
الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على
حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا
ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم
كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب
المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراجه في حكم المتقين
وتابع له في المعنى ولئن كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى

الفصل

الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة
الثانية نفسها يسمى استينافا كما يسمى مستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب
لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت
قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك
لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه
لا ان يقال هل سبب علته كذا او كذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل
مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون
السبب الخاص وعدم التأكيد انما يشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم
نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم
ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
الخبري من ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان
المراد بالاقتضاء هنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا
قيل احمد ربك لان العادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العادة
حق له واذا قلت احمد ربك لان العادة حق له فهو جواب للسؤال فالعادة حق
فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وفصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العادة
حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم
تأمرنا بالعبادة وقوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتفاوت هذه الثلاثة بحسب
تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو

قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال
سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم كان بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم
سلاما ونحيه بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل
انني في غمرة العواذل جمع العاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان هذا مظنة لان يتوهم ان غمرته مما ينكشف كما هو شان اكثر
الغمرات والشدايد استدرك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل قوله صدقوا عما قبله
لكونه استينافا جوابا للسوال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم
ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المص بمثالين لان السوال عن غير السبب اما
ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني
فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السوال عن تعيينه والاستيناف
باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه اي من الاستيناف قسم اخر للاستيناف وهو ما يكون منه ما يأتي
باعادة اسم ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف بحذف المفعول للاوان
والاصل المستونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه
في الجملة الاستينافية من صفات ما قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح
لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يبنى على اعادة
اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفته من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم
اهل لذلك والسوال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستيناف المبنى على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على

بيان

بيان السبب الموجب للحكم كما ذكره صاحب المفتاح وتبعه المص وغيره فان الصدق بالاحسان
الحكم على الوصف ان الوصف علة له واورد عليه انه يستانف عنه في الكلام
الا بعد صفات او الوصف في الاستيناف بعد اسم الاشارة كقولك
احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر ان يقول ان في
وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم في وجه فان معنى ان كان سوالا
في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان بالاعادة
المستونف عنه الحديث اعاد وصفه وان كان عن غيره فلا يعني للسبب
في بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
البيت سواء كان بالاعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه
انه اذا قلت اكرم زيدا فانه سوال عن سببه واذا كان كذلك ان سبب ذلك
استحق للحكم فهذا الجواب كما ترى بالاعادة الاسم ذلك المستحق فعند ان سبب
في الحكم لو حقيقة بالاعادة صفته فعنده ان سبب استحقاقه لهذا الحكم
هو الوصف وليس يحرى هذا في سائر صور الاستيناف ولهذا قال وقد
يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما كقوله
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال
وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما
وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم
زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف وليس لكم الاف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة

العاذل ملامت كننده

فی الشتاء الی الیمن وهو فی الصیف الی الشام ولیس لکم الاف ای مؤالفة
فی الرحلتین المعروفتین وبعده اولئک اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت
بنو اسد وخافوا کانهم قالوا اصدقنا فی هذا الزعم ام کذبنا فقال لهم
الف ولیس لکم الاف فیکون فی البیت استئنافان کذا فی الایضاح فان
قلت هذا هو الوجه الاول بعینه لان قوله لهم الف بمنزلة الاکرم
المحذوف لا یحتمل سوی ان یکون استئنافا جوابا للسؤال بخلاف ما فیه فانه قائم مقام
السبب حتی یحتمل الکلیة والبیان لکانه جملة فی الوجه الاول
لو کان الجواب المحذوف او بیانا له او بدلا منه ای ولا یقام شیء مقامه
نحو فنعم الماهدون ای نحن علی قول من یجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف ای هم نحن فحذف المبتدا والخبر جمیعا بقرینة
تقدم شیء یقتضیه ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضیة للفصل
شرع فی الحالتین المقتضیتین للوصل فقال واما الوصل لدفع الایهام
فکقولهم لا وایدک الله فقولهم لا رد لکلام سابق کانه قیل هل
الامر کذلک فقیل لا ای لیس الامر کذلک فهذه جملة اخباریة وایدک الله جملة
انشائیة لانه بمعنی الدعاء فبینهما کمال الانقطاع لکن ترک العطف بینهما یوهم
خلاف المقصود فانه لو قیل لا ایدک الله لتوهم انه دعاء علی المخاطب بعدم التایید
فدفع هذا الوهم ...
فترک العطف فی صورة القطع ...
الضلال ... واما للتوسط ای واما الوصل

واما للتوسط ای واما الوصل للتوسط بین حالتی کمال الانقطاع وکمال الاتصال
وقد توهم بعضهم انما بکسر الهمزة فوقع فی خبط عظیم وانما هو اما بالفتح عطفا علی اما
السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الایهام واما للتوسط بین کمال الاتصال
والانقطاع مقول اما الوصل لدفع الایهام فکذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا
ای الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنی او معنی فقط بان یکون بینهما جامع وانما ترک هذا
القید استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم یکن بینهما جامع فبینهما کمال الانقطاع
بما ذکر بعده من ان الجامع بینهما یجب ان یکون کذا وکذا والاتفاق المذکور انما
یتحقق اذا کان کلتا الجملتین خبریتین لفظا ومعنی او انشائیتین کذلک او کان کلتاهما
خبریتین معنی فقط بان یکونا انشائیتین لفظا او یکون الاولی انشائیة لفظا والثانیة
خبریة او بالعکس او کان کلتاهما انشائیتین معنی فقط بان یکونا خبریتین لفظا والثانیة
انشائیة او بالعکس فالمجموع ثمانیة اقسام فالاتفاق لفظا ومعنی کقوله تعالی یخادعون
الله وهو خادعهم وقوله تعالی ان الابرار لفی نعیم وان الفجار لفی جحیم فی
الخبریتین وقوله تعالی کلوا واشربوا ولا تسرفوا فی الانشائیتین والاتفاق معنی
فقط لم یذکر له الا مثالا واحدا لکنه اشار الی انه یمکن تطبیقه علی قسمین من الاقسام
الثمانیة وادخل فیه الکاف تشبیها علی انه مثال للاتفاق معنی فقط فقال کقوله
تعالی واذ اخذنا میثاق بنی اسرائیل لا تعبدون الا الله وبالوالدین احسانا
وذی القربی والیتامی والمساکین وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا علی لا تعبدون
لانهما وان اختلفا لفظا لکنهما متفقان معنی لان لا تعبدون اخبار فی معنی الانشاء
ای لا تعبدوا وکما تقول تذهب الی فلان تقول له کذا ترید الامر وهو ابلغ من صریح

الامر لانه كانه شورع في الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا اي
من قبيل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون
بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا
عن انشائيين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريين لفظا او تقدر من اول الامر صريح
الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في
سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه
بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطبين بالاول هم المؤمنون خاصة
بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عم وهما وان كانا انشائيين لكن لا
يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو
يا زيد قم واقعد يا عمرو ولذلك قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف كانهم
قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف
على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف
اي فابشر يا محمد وبشر في تبشيره فابشر اي سر وفيما انفق المحققان في الخبرية معنى
فقط والثانية انشائية في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا
اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب
ان لا تقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء
او على العكس مثل [illegible] عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون

الاخرى

الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين
آمنوا انه ليس من المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف
عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف
عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن نشترط الاشتقاق خبرا وانشاء لا [illegible] صحة ما ذكره
من المثال ولهذا قال المص ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه
ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا
قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي عم بان يؤدي معنى
هذا الكلام لانه فذلك حيث قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول
لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليكم بانواع
النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار
المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة
بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع
كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة
او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سببا من الآخر [illegible] بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان

المسندان تناسبين بل وان كانا متحدين ايضاً ولهذا صرح السكاكي باشتراط
العطف في نحو خفي ضيق وخفي صيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل
مطلقاً اي سواء كان زيد وعمرو متناسبين او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة
بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلايل الاعجاز اعلم انه
كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى
كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر
عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفاً من القول الكا
الجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلطاً
منه انه اصلاح له ونحن نشرح او لا هذا الكلام مطلقاً لما ذكره السكاكي ثم نشير الى
ما في نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة
المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في
المحسوسات من غير ان يتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة
من زيد مثلاً وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال هي قوة تجتمع فيها
صور المحسوسات فتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى
اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات
الظاهرة والحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل
والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك او المعاني المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظماً

النفس

بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي
المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي
المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعها
عند القوة المفكرة جمعاً من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في تصور المراد بالجامع العقلي
سببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين
اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور
اذ كثيراً ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية
او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي
لسبب العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج
يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد ولا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده
عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا
جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر
قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل ولا بد من تشخص عقلي ضرورة
انه متميز عن ساير المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات
بواسطة الالات الجسمانية كما يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان
والحاكم يجب ان يدركهما معاً لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالة وكذا الحكم
بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن المشخصة

الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كليه حاصله في
العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود
جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كليه كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات فيها على السويه باعتبار العقل وان كان بحسب الخارج مختصه ببعض
منها وفيها نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو ومثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما
متماثلان لاشتراكهما في الانسانيه وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل
اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف
وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر
فحصول كل واحد منهما في المفكره يستلزم حصول الاخر ضروره وهذا يعني الجمع
منهما كما بين العله والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطه
انضمام الغير اليه فهو عله والامر الآخر معلول فيتعقل كل واحد منهما بالقياس الى
تعقل الاخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر
فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر في العلامه لبن المثال الاول
مثال التضايف بين الامور المعقوله والثاني مثال بين ما يعم المحسوسات والمعقولات
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العله والمعلول ومفهومي الاقل
والاكثر لا بين الذاتين الا ترى انه يعقل ذات الواجب ليس بالقياس الا تعقل
ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا يعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الا تعقل
سته وبالعكس والمفهومات صور معقوله لا مخصوصه محسوسه وان اراد ان

ما يصدق

ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا
العله والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العليه
والمعلوليه معقولتان لكونهما نسبتين فالاقليه والاكثريه كذلك او وهمي
عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما
في المفكره اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه
لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل ككوني بياض وصفره
فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد
زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان
داخلان تحت جنس واحد وهو اللون وكذلك الخضرة والسواد ولذلك اي
ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكره حسن الجمع
بين الثلثه التي في قوله ثلثه تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثه من نوع واحد
وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك
في ابو اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر
في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكه لا تقابل التضاد لان الايمان
هو تصديق النبي صلعم في جميع ما علم مجيئه به بالضروره اعني قبول النفس لذلك والاذعان
له من غير اباء لا الجحود مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون

موثنا اللهم الا ان تقال الكفر الكافر شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر
فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض
في المحسوسات فانهما شبه تضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية
الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من
الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما يشبهان المتضادين باعتبار اشتمالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما فكيف ليسا متضادين لكونهما عبارة عن المحلين
الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من
قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء
والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فالفرق
قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزءا مفهوميهما
بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني
وان كان الاولية والثانوية جزءين من مفهوميهما لكنهما ليسا متضادين اذ ليس
بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما
فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه

اي الوهم

اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد
المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد
الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيالي عطف على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما
في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات
ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في آخر مما لا يجتمع
اصلا وكم من صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو
مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد
الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب فائت للحصر
ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد
بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل والوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون
مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا
التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان
معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا
محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل

منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نم
ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا
البياض جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا فارق
بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت
الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات
فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي
هو تقارن الصورة في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه
من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت ان
تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما مثل الخبر في الجملتين او الخبر او في قيد من قيودهما
ونحوه واصرح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة و
خاط زيد ثوبه فيه والسكاكي يعترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو
الشمس والف وبخاء ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان
الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض
الى ما قيل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب
بين المخبر عنهما ولئن كان الخبران متحدين فلو قال لئن الجامع يجب ان يكون باعتبار هما
جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو واراد اصلاحه غيره الى
ما ترى فذكر كان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد

مادة

في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وقوله الخيالي
ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض
لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور
ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما قيل من انه اراد بالشيئين
الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه
رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على
ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه واياه وقوله في التصور معرفا كالاخير تمام
لمعرفته باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من
اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية اي كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين
في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد
الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام
زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح ولذا زيد قائم
وعمرو قعد وزعم الشيخ العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان
يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد
وعمرو فاعلين لقام وقعد وقدما عليهما يعني يجب ان يقدر اما اسميتين او فعليتين
لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
ما كان ينبغي مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة
الى الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك

الجملة مطلقا على اي والحق لبن الحال التي ليست ثابتة تارة وترول اخرى كثيرا

ما تقع بعد الجملة الفعلية فمن اشترط في الموكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه

تحليلها قسما اخر غير الموكدة والمنتقلة ولم يسم دائمة او ثابتة فيا لجملة الحال

المنتقلة ليست محلا للواو ولشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث عنها ههنا الا عن

المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا

بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به الدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب

تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا

عن تكلف معلق اخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت

فقال لانها اي الحال ولئن كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم

على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي

الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب

لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء

ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت

به المعنى ابتداء وقصدا او وصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت

بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال

مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان

حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير

مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك

من الصفات التي لا اشتغال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كالمرزح الجبر والنعت

في الرعاية انه والاصل المناسبة بان تكون بالثانية مغلبة صرف نحو زيد قام وقعد

عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه

او ارفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي

عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف اي اكرمت عمرا عنده

او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها

جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع

والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام

لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف

عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين ولهذا تحصل

المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور

وخفي على كثير من الفحول الا المانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى

الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى

المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا

تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرم

زيدا ان جاءني اكرمك ان جئتني ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو

انزلنا ملكا لقضي الامر **تذنيب** ثم تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث

عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو

جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له

والحال على ضربين موكدة لو تقارب تقرر مضمون جملة الاسمية على رأي

ابد

ان يكونا بدون الواو وكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا
اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فاصبح الشر فاستحسي وهو عريان ليس خبرها الا واقع
بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة
فانها قد تصدر بالواو لصواق الصفة بالموصوف والدلالة على لزوم اتصافه بها امر
مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم ونحو ذلك قلنا امثال ذلك مجاز وعلى خلاف الاصل تشبيها
بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله تعالى ولها كتاب حال عن قرية
لكونها في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف
كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو ولكن خولف
هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة لان مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي
الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعلق
بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق
عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبتها والحكم على
به الحال وتجعلها من صلة لتثبت بسبب التبع في تحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها
مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير
والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والاولى فالواو
اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى

ابد

الربط بضدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي
اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال
المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت
فانها لتبعية للمنعوت وكونه دالا على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير
كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية
قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام مقول الجملة التي يقع حالا اما ان يكون
خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي
تقع حالا منه وجب الواو لئلا يكون مرتبطة بغير منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة تجب فيها الواو اراد ان
يبين ان اي جملة تجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا تجوز ذلك فيه فقال وكل جملة
خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا
او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم
يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان يقع تلك الجملة
حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو
وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا
مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب
عنه حال لخروج الجملة عن تعريفه بقوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال
مثبتا ولا المصدرة بالمضارع المثبت الي ليس عن الضمير المذكور فصح استثناؤها بقوله الا
المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا

وحكم عمرو حالا من زيد لما سيأتي من لزوم ربط مثله بحان يكون بالضمير فقط فان
قلت قولكم كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا
كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع عاملها بوقت حصول
مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية
دون الانشائية قلت المراد كل جملة تصح وقوعها حالا فالجملة لانها المقصود لا بالنظر
بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد
منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا من ضمير ما
اريد الحال منه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام
لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون ذا فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كالخبر
والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف لا نفسه ما وقع بعده مما فيه
ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لانه وجزء المنعوت من الاشتباك والاتحاد
المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما تقدم من الكلام وذلك اذا
كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو
كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم
ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من
الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط
المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين

ولو كان

ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على
طريق الالتفات كقوله وانت طالق والطلاق البتة وقوله ربي كل من فيها
وحاشاك فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر و
عطف على قوله ان جعلتها اي وان لم تكن الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها
فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا او ماضيا و
اما ان تكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه
الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه
فقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو
ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه
كثيرا لان الاصل في الحال هي المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل
الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان
الهيئة التي يكون عليها الفاعل والمفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهي اي معنى الصفة
غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال
قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على
حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو
كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فانه
تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه

مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا
بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وفيه نظر وهو ان الحال الذي
هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من
اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا بان
وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا
فالمضارع لا دخل له في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على
وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله
واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله
بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فعلى
حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون جملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله
قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم تعلمون وقيل
الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة و
قال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا
للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا بل المضارع بمعنى الماضي والا
قمت وصككت ونجوت ورهنت وعدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال
الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان
الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران

جايزان

جايزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة
ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا حينئذ
لا للنفي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه
على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد
النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو
فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمنفي
ما تقتضي حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز
في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول
لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول
وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر
هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بلا وما دون لن لانها حرف الاستقبال كالسين
ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان
تباينا حقيقة لان لفظ راكب في قولنا جاءني زيد غدا راكبا حال بهذا المعنى غير
حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة
ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف
اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على
الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اغاه
وامن ذمي توعدونا وكنت وما ينهنهني الوعيد ولئن كان في [illegible] والحمد لله اخله

عليها الواو في موضع الحال والمعنى وحدت غير متهمه بالوعيد وعن بالل
به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني ذكر
الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او
معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم بدون الواو وهذا ايضا هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني
به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي و
اشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر
وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان
تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بما مجردا
عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز
الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول
يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا
والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي
ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال وورد ههنا
الاشكال المذكور وهو ان المطلق الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا
متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي للحال
المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم
مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب

از

فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لجاز تصدير المضارع
المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تقاد الجنائب بين
يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال
في هذا المقام ان حالية الماضي ولفظ كان بالنظر الى عامله ولفظ قد انما يقربه
من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية
لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد
في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف
الاستقبال ظهر لك تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا
ما يقصد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن يقصد و
لفظ قد تكسر فيه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصبحت في مرية وقد امترت
صحابة موسى بعد ايات التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة
لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة
وبهذا ظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد
فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان
شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه يتلبس بها مستديما لها فالانقضاء بينها
هي بالماضي وتلبسه بها ودوامه عليها يصح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله
بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول
ظاهر الكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال
واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول

اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي
من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم
متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم
مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه
دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي المنفي
او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق
اي عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب
زيد امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد
من غير ان يعتبر الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه
وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق
النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات
المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات بمعنى الخبر من
الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار النفي اصعب اقل من
استمرار الترك لهذا كان المنفي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي
اثباتا وايا ما كان فذلك مثل ما ذكرت ونحو ذلك تحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وليس
الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات لان استمرار العدم لا يفتقر الى
سبب بخلاف استمرار الوجود وتغير لي هنا ان الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج
الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود فالوجود الحادث لا بد له من سبب

موجود

موجود بخلاف استمرار العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم
لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار
حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم
دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة
اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي
لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على
الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فمن رجع عوده
وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتداء على ان البدء مصدر بمعنى المفعول
وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط
نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم
تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تركه في الاسمية
من الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال
وجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو
مسرع وذلك لان الجملة لا ترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه
في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع
في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت
بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا

الى ان تدخل يسرع في صلة المجي وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة
ذكره لا تحسن حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا
بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع
امامه ثم زعم ان المسلم لا يستانف كلاما ولم يبتدا للمسرع اثباتا وعلى هذا فالا
والقياس ان لا تجي الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشي
الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان
معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه وا
قوله اذا اتيت ابا مروان تساله وجدته حاضراه الجود والكرم وتنزيل الشي منزلة
غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه ولا يخفى ما فيه من الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو
في نحو جاءني زيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع
اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر
اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما فرا
لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج
وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم
ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك وظهر منه ان الجملة الاسمية لا تجوز تجردها
عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت
على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال

هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا وهو فارس
كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض
عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضهم بعضا ويعاديه فاوله كذلك
المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال
فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يعين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني زيد مسرعا في
انك اثبت في مجيئه اسراعا وتصل به احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام
خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو يسرع
او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات
فاثبت المجي ثم استانفت خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجي بالواو كما جي بها في نحو
زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة
لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت
لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد وهو يسرع
او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه
ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي
في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها
خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم تعرف
منهم وفارقتهم متكبرا مصاحبا للبازي الذي هو اكبر الطيور مشتملا على شي

من ظلمة الليل غير مستظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل
حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا
للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر هنا خصوصا
ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا
مع قد وقال المص لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال اعني
المفرد ولهذا اكثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها
بالواو قليلا كقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلام
وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر
مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال كالخصوص دون الخبر والنعت والا فالاولى
ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود
الواو هو الماضي اي الاولى ان يعتبر تقديره بالمفرد ومع هذا امتنع الواو مع
ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف
يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية
كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي والمضارع
وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو
والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم
يكن صاحب الحال نكرة مقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة
نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب

معلوم ومن كلام الشيخ انه قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله
اي قول الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من
حرواد اعجب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني
ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي الكناية عن جوانبي
قال من بني لان حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع
الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك
لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم
يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة الاسمية وسالما يجوز ان يكونا
الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة وصاحبها واحد كالكاف في
يبقيك هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب المتاخرة
الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل
حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال
يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو
قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود
والكرم فالحكم ضعيف مجرد اعن الواو ويكون الرابط في اول الجملة وهذا ان التبارك
من هذا القبيل والا فهو ضعيف قيل كقوله نصف النهار الماء غامره الباب
الثامن من الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء

آخر فان الموخر انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب
انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق
والتعيين يعني لا يمكن لنا ان نتكلم على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار
من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى
كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن
ان يقال فيها التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء
على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى
عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد
من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا
منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت
ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة
المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع
تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر ويرجع تارة اخرى الى
كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد
بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام
بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف فقد يوصف به لكونه اقل من العبارة
اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل
الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت

لكنه ايجاز بالنسبة الى ما تقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب
والمام المشيب فينبغي ان يبسط الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن
فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني
كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما
اقل من المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف
حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما هو في قوله اذا
قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهي هذا نعم
وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما
مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني و
يمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن
اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه ولذا
بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي
ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف
والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح
باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص
باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب
وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور
النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف تعريفات تليق بها
كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق

ويعني ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب فهذا امر واضح ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي يشير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهالة والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات اليومية يدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط على اي حد من ذلك في الابواب السابقة فلا رد على الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان

يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهالة الحمقى دون العقلاء المتفكرين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار ونبه على ذلك بلفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان لا يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما قددت اي قطعت والراهشان العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان

ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى
في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اي اسم للمنية غير منصرف
للعلمية والتانيث وانما صرفت للضرورة والمعنى انه لا فضيلة في الدنيا
للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما
يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان
عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان
عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا اتى بان اصبر ايوب فمن
ان لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل
المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت
هان عليه بذله ولهذا قيل كل لمن اكلت والطعام خاك فلا الزاد يبقى
ولا الآكل ويأتي ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من
اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم
التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب
ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى
يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل
المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي وعن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ

قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن
علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته
بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما
كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقع في مقام يفتقر الى التاكيد كما يقال
لمن ينكر معرفة ما كتب يا هذا كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم
بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به ولا معنى
له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول
الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى
له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في
قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء
الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي
هو مدركي وان خلت ان المنتأى اي هو اسم الموضع من انتأى عنه اي
بعد عنك واسع اي ذو سعة وقد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه
وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى
الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لامره يرد الهارب
اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي
البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك
امر لفظي رعاية للقواعد من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو
صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ايضا

من اصل المراد ثم علی انه قد صرح کثیر من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع
حالا لا یحتاج الی الجزاء والایجاز ضربان ایجاز القصر وهو لیس بحذف نحو
ولکم فی القصاص حیوة فان معناه کثیر ولفظه یسیر لان المراد به ان الانسان
اذا علم انه متی قتل قتل کان ذلک داعیا الی ان لا یقدم علی القتل فارتفع
بالقتل الذی هو القصاص کثیر من قتل الناس بعضهم لبعض وکان ارتفاع
القتل حیوة لهم ولا حذف فیه فان قلت لما سد الظرف مسده وجب
ترکه لعدم احتیاج تادیة اصل المراد الیه حتی لو ذکر لکان تطویلا صح انه لیس فیه
حذف شیء مما یؤدی به اصل المراد وتقدیر الفعل انما هو رعایة امر لفظی هو
ان حرف الجر لا بد ان یتعلق بفعل او معناه ای رجحان قوله ولکم فی القصاص حیوة
علی ما کان عندهم اوجز کلام فی هذا المعنی وهو قولهم القتل انفی للقتل بقلة حروف
ما یناظره ای اللفظ الذی یناظر قولهم القتل انفی للقتل منه ای من قوله ولکم
فی القصاص حیوة وما یناظره منه هو فی القصاص حیوة لان قوله ولکم زائد علی
المناظر لکونه زائدا علی معنی قولهم القتل انفی للقتل فحروف فی القصاص
حیوة احد عشر ان اعتبر التنوین والا فعشرة وحروف القتل انفی للقتل اربعة
عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المکتوبة لان الایجاز انما یتعلق بالعبارة
دون الکتابة والنص علی المطلوب الذی هو الحیوة بخلاف قولهم فانه لا یشتمل علی
التصریح بها وما یفیده تنکیر حیوة من التعظیم لمنعه ای منع القصاص ایاهم عما
کانوا علیه من قتل جماعة بواحد فالمعنی لکم فی هذا الجنس من الحکم الذی هو القصاص
نوع من الحیوة الحاصلة للمقتول ای الذی یقصد قتله والقاتل بالارتداع عن

القتل

القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه یقتص
منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده ای کثرة قوله
ولکم فی القصاص حیوة مطرد اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحیوة بخلاف قولهم
فان القتل الذی هو انفی للقتل ما کان علی وجه القصاص لا مطلق القتل ظلما
انفی للقتل بل ادعی له وخلوه ای خلو قوله تعالی ولکم فی القصاص حیوة من التکرار
بخلاف قولهم فانه یشتمل علی تکرار القتل والتکرار من حیث انه تکرار من عیوب
الکلام یعنی ان ما یخلو عن التکرار افضل مما یشتمل علیه ولا یلزم من هذا ان یکون التکرار
مخلا بالفصاحة فان قیل فی هذا التکرار رد العجز علی الصدر وهو من المحسنات
قلنا حسنه لیس من جهة التکرار بل من جهة رد العجز علی الصدر وهذا لا ینافی رجحان
الخالی عن التکرار ولهذا قالوا الاحسن فی رد العجز علی الصدر ان لا یؤدی الی
التکرار بان یتمیز کل من اللفظین بمعنی آخر واستغنائه ای واستغناء قوله ولکم
فی القصاص حیوة عن تقدیر محذوف بخلاف قولهم فانه یحتاج الیه ای القتل
انفی للقتل من ترکه والمطابقة ای وباشتماله علی صنعة المطابقة وهی الجمع بین
المتضادین کالقصاص والحیوة ویرجح ایضا بما فیه من الغرابة وهو ان القصاص
قتل وتفویت للحیوة وقد جعل مکانا وظرفا للحیوة وسلامته عن توالی الاسباب
الخفیفة التی تنقص سلاسة الکلام بخلاف قولهم فانه کثیر فیه ما یجمع حرفین
متحرکین متلاصقین الا فی موضع واحد وخلوه عما یشتمل علیه قولهم من التنافر
بحسب اللفظ وهو لفظ الشیء بخلافه وفیه نظر لان تقدیم الخبر علی المبتدا
المنکر مثل فی الدار رجل لا یفید الاختصاص والایجاز الحذف عطف علی الایجاز

[illegible]

القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة اعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف مثال من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون ذا ونحوه وغيره نادر لا سيما اذا لزم فيه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولانه اول زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الكل علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان لا يأخذ المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى

وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا تتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل امره عنده الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على ضرب من العذاب وكذا اذا قال الشيخ المتيح اذا رأى شابا وسكت جالت الافكار بما لم يحل به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب شرط اي والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى نحو جاءني زيد ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام والجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة ذكر

مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى
الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فسانا او سبب مذكور
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب بها فيكون
قوله فضرب بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور هو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى
كان الناس امة واحدة اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
جزء جملة وهي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو
الولي والفاء في مثل فانفجرت يسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة
انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس
وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في مثلها قوله قالوا خراسان اقصى
ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم
الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في نحو
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره
الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف وانه مت السقطرين اضوء البارق
المتعالي ابتعادا وبنا يا تين وملا اي طرب فانفذت اسكنها وهي لا تمكن
ثم اعادوه با وقد افضى الى ان قضيت العجب من كثرة معاودته وشدة مدافعتها
والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر والثاني
وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر

لان

لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل هو سبب
لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته
كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين
المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان
الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف
والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء
تناولها وتقديره اشمل ولا من تقدير الاكل ليشتمل شرب البانها فانها ايضا حرام
وقوله منها ان يدل عليه فيه تسامح لان ان يدل بعض الدلالة والدلالة ليست من
الادلة ومنها ان يدل العقل عليها اي على المحذوف وعلى تعيين المحذوف نحو وجاء
ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه
يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه
والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه
مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل
كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي
مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملها اي الحب والمراودة
والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في
العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في
حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة

ومنها اي ومن ادلة تعين المحذوف ~~من ادلة الحذف~~ الشروع في الفعل لان الشروع
مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة على
الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد
به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها
الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس
بالرفاء والبنين اي اعرست فان هذا الكلام مقارن لاعراس المخاطب
دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق
من رفأت الثوب رفاء اذا اصلحت ما وهن منه والاطناب اما بالايضاح بعد
الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة و
علمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من
ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم
به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول نوع
الم فالمجهول والمحصل بشعور ما فالم في الجهل به واذا حصل الشعور
به بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم بالمجهول فتتألم بفقدانها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به بعلم الضروري بان اللذة
عقيب الالم اكمل واقوى وكما ان لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص
عن الالم نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي

للطالب

للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح
بعد الابهام يحمل لان يكون للاغراض الثلث المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء
المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو
اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان
اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار
قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح
السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز
الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من حيث لم يقل نعم زيد ولى
الايجاز من حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين
المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين
المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تطير في النفس عند وجدانها ارتياح
وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات
واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا
مح ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام
بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل يشيب فيه الحرص وطول

الاول لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف
القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين
بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله
اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف او الابدال فقوله واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح واخصر
للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد
العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له
لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به
فقد يكون في معرض نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات
او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ونحو
قوله تعالى من كان عدوا لله وملئكته وكتبه ورسله وجبريل وميكائيل وقد
يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر ونحو قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب
من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة كتأكيد الانذار
لا تطويلا فالتكرير لتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه
لا ينبغي للناظر لنفسه ان تكون الدنيا جميع همته وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا
عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله تعالى وفي تكريره تاكيد للردع والانذار و

ثم كلا سوف تعلمون

الانذار

الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح
اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي
الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد
بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول
بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير
زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام
بالقبول كقوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل
الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله
ايا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب
طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة كما في قوله تعالى ثم ان ربك
للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور
رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها
وقد يكون مع رابطة كما في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد
فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة
المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي
الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصد

ثم ما ادريك ما يوم الدين

وهو تشبيه بما هو معروف بالبداهة لكنه اتى بقوله وزاده ما زاد ايغالا
وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس
كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي هو فيه سواد وبياض
شبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان
غير مثقوب كان اشبه قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود
فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد
كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ
القيس وبين بطلان ما سلك المراد انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز
حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا توهم غير المعهم كأنه في السقط
فتبا لكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كالخاتم
ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكلام غالبا مما يرغب فيه كل احد من اهل المحبة
حتى كانه يتقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر حمزه
في المختصر الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة
يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسئلكم اجرا وهم مهتدون فان قوله تعالى وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه
لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل
اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا
والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى جملة
للتوكيد

للاولى للتوكيد فهو اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام و
غيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد وهو اي التذييل
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما
قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون
المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واما على الوجه
الآخر وهو ان المراد وهل نعاقب الا الكفور بناء على ان المجازاة هي المكافأة
ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثاني
كفروا ومعنى وهل نجازي الا الكفور وهل نجازي ذلك الجزاء الا الكفور
فيكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج
مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الامثال
في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقد اجتمعا اي الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت
فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون من
من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما
تذييل على ما قبله وهو ضرب اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ الضرب
ولفظ القسمة على ان هذا التقسيم تقسيم مستقل يعني انه قد علم انقسام التذييل
اي ايضا ينقسم قسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم انه قسم
ثالث اي اما لتكميل ويسمى الاحتراس ايضا وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف
المقصود بما يدفعه اي الايهام نحو فان زهوق الباطل منعوق

قوله ومن هو مطرود الخ فانه مفهوم كونه اي قول [illegible]
الى الفضل عن [illegible] بوقوعه في سياق النفي [illegible]
فهو احسن من ان يكون صفة لاحد [illegible]
نحو واخ حصل [illegible] على شعث اي تفرق وذميم خصال
ثم استدرك شعثه اي اصلح التفرق من امورها اي الرجال المهذب اي المنقح الفضل
المرضي الخصال [illegible] على الكمال من الرجال [illegible]
المقرر لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى
الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وهو ان يؤتى
في كلام يوهم خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اي بشيء يدفع ذلك الايهام [illegible] الدافع للايهام
في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك
غير مفسدها [illegible]
[illegible]
[illegible]
كقوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين
فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم [illegible]
[illegible] على الكافرين [illegible]
[illegible]
[illegible]

في المتمم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين
العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجز فلم يكن
في الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة فهو
الا لم يكن زينة واما المصراع الثاني فزعم البعض انه تأكيد للازم ما فهم من قوله
اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من
لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تأكيدا لما
المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نم انه لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب لا يعبأ به والاولى
يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر كلام المص وان المصراع الثاني تكميل
وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحال ليس مهيبا لما
من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله
مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم
بحيث يهابه العدو ولكن مهابته في ضميره وتكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو
ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام
على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه
واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأدية
اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا
مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى في بعض الليل واما
بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر

لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام لتعيين المراد بالكلام هو المسند
اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا له او بدلا منه او نحو ذلك كالتنزيه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه
جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون
عطف على قوله تعالى لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه
عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني
يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي
ترجم كلامه اذا فسره فلبس ان اخر فصوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان و
خبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية ذكره بعض النحاة وبه
يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها
اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث جمة فانها
تأكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى وسلكه
ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى في اعتراض
بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا
ما يلتبس بالحال والفرق ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله
تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم
العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه

ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني
ان المقدر آت البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله
فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله والفاء اعتراضية وفيها شائبة
من السببية ومما جاء اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة
ايضا اي كالمثال الواقع هو فيه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض اكثر من جملة نساؤكم حرث لكم
فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين
متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم بيان
لقوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو
مكان الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فلا تاتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب
فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه
وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي
تفسير لوصيناه وقوله حملته اعتراض ميسر ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا
وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب
وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض
للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول
الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان

بحر الحبيب مطلوبا للمحب ام غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال
قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى
يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني
كون القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا
فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة متصلة بها بان لا يليها
جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر كلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا
معنى صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عنده هو ان يؤتى في اثناء الكلام
او في اخره او بين كلامين متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم
لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة
متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان تكون الجملة لا محل لها من الاعراب
كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان
المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم وهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار وكلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل
يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وفي هذا كلام يشعر بغيره وبجواز ان يكون
جملة ذات محل من الاعراب يعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها معتبرة عنها
بدلا منها وتاكيدا او يكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا
الاشتراط على الاشهر والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة
والفضلة لابد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي جوز الفرقة الثانية من القائلين

بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض
عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما
يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى والقرينة كلامه على ما
ذكرنا ظ واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال فرقة تشترط في الاعتراض ان
يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة
فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء كلام او بين كلامين متصلين
ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل لها من الاعراب جملة كان او
اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان تشترط في الاعتراض عنده ان لا
يكون لها محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير
جملة لان المفرد لابد له في كلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما
يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له
من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له
محل من الاعراب او لا اللهم الا ان يعنى بالاعتراض اذا كان جملة يشترط
هو ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فمنهم
لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما
غير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير
ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه
لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار

به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان
وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان ولكن هذا الاطناب
غير داخل فيما سبق لظهور ان ليس من الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام
قولهم رايته بعيني وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان
هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة من التاكيد والدلالة على ان هذا قول
يجري على اللسان من غير ان يكون ترجمة على علم في القلب ومنها قوله تعالى
تلك عشرة كاملة بعد قوله صيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة
توهم الاباحة فان الواو يجي للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى
انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه لكونه من باب التكميل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين
في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم لكاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه
دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا
عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساوله اي لذلك الكلام
في اصل المعنى كقوله اي قول ابي التمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي
ظهر سودد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد اي الزي الهيئة والعذراء

البكر

البكر وان هذه المراة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر الاخر
ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى
سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني لست بالساوي مع التعب والمشقة احب
اليه من الراحة والدعة بدونها يصف بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون الجاذبا بالتفسير السابق وان يكون مساويا
وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون
القول حين نقول اي نغيره ما نريد بغيره من قول غيرنا واحد لاكبر علينا للاعيان
علينا الاشياء والنواهي واقتدارنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس
الى رايهم والايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل
فعل والبيت مخصص بالقول ولكن كان يلزم منه عموم الافعال انه واعلم

الفن الثاني

علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة
اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها
على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف
علم المعاني وقيس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا وارا
بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة
لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لكن يشاء ان المعنى

ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم
وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فمن عرف من ليس له
هذه الملكة ايراد معنى مولانا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد
بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة لا سعة رتبة لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء بان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من
علم البيان ولا حاجة الى الترتيب في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي
بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة وبعضها
اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتعبير المذكور عن المعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على
التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث
على ان الاختلاف في الوضوح مجاز والقوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي
ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى
الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل
دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول
والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود
والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضافة الدلالة
على اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع

مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان
يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي
تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك
عند عروض الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي للوضع مدخل
فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام
ولعله ترك التقييد لوضوحه وكونه مسبوقا كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم
عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى
من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم
ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان
كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله
على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند
الاطلاق بالعلم بوضعه وجوابه انا لا نم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع
المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فانه
من هذا الباب لكن الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال في
فهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بواسطة مثل ان

مقة

يق اللفظ يفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بافهام المعنى
منه كما انه متصف بالدلالة وفيه اشكال قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل
اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يعتبر للوضع مدخل فيها اما على تمام
ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان
على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاولى
يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة
على تمام معنى الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخريين
اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة ان العقل
يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة
وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية
كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى في الواقع والثانية بالتضمن
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما
للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر
دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها
ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه تصدق عليها انها دلالة اللفظ
على جزء الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم
واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث
انه موضوعه تصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا

التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض والجواب انه لم يقصد تعريف
الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم ولنعين
المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته
على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من
حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ
لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون
الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا
فلا فالمشترك ان اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك
الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة
وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان
تكون تابعة للارادة بل تابعة للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين
بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول
بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى قيل
اكثر من الاكثر الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن
الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة
عليه مطابقة لا تضمنا او التزاما على ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين
الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من

التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا
المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا نعلم انها مطابقة
ام تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم
واللازم فظهر ان القيد مما بالحيثية مما لا بد منه وشرطها اي شرط الالتزام اللزوم
الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول
الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القراين والا لكانت
نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون
غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لا عتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان
ذلك اللزوم الذهني بحسب اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم
او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري
مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في شرط
اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل
دلالة الالتزام لزوم فهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم لنسبة
اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قراين الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني
ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك
وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات
عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام اضمها تأتيا ثم الوضوح
والخفاء المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع

مرقاتي

ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من
بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان
كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا
المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد واو اخر لان ذا
انما يقام كل كلمة منها مايرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات
كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان
لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم
يكن كل واحد منها والالكان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء
منها دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض
وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فيكون
كان لا يجري فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم
الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو
فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه
من اللفظ وقريب منه ما قيل ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان
قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان

يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في النفس باذنى
التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث
يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني
المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامة
لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد
بالاولية الوضوح والخفاء ان تميز ذلك بالنظر الى نفس الدلالة والدلالة الالتزام
كذلك لا تتفاوت من حيث انها دلالة الالتزام فقد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة
وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة والمفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة
فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند
عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤه انما
هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطؤه ولهذا تختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات وتسميته بالتعليم اى الايراد والمنه كورتيات في الدلالة
العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اى مراتب الاجزاء الكل
في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فقط لجواز ان يكون
لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيمكن
اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم
المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات
لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات
المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو

لزوم المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان
بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا
وعرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد او يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم
مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى
بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبانه
انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من الشيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي
ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى
جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون بالعكس لان
فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان
ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني
انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له وكان تم سواء ذلك على ان التضمن هو فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء
كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال
ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع
بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد
بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا
وما ذكرت ههنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
تادية المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يسما بعد وكلا مهم في مباحث البيان

لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية
انما يتحقق في المعاني الافرادية لما سمعت القوم في هذا المقصد يقولون لا يكون
الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي لجواز ان يكون لبعض ذلك الكلام
اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبر عن معنى تركيبي بتراكيب
بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى كان هذا تادية المعنى
الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر من الكلام في هذا الكلام
وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع وذلك اللفظ له يعني اللازم ما لا
ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تدل قرينة
على عدم ارادته ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من
ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم ولكن ما ذكره السكاكي
من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم
من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه
ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم
وهذا الاصح الا انه قيل فيه ما سيجيء وقدم اي المجاز عليها اي على الكناية لان
معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم
بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل
بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا
ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي

كان

كان اصلها التشبيه فذكر المشبه واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض
له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر
المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان
ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه او
ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده اليق
من ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واحق بان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام
في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب
والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية
ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر
هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة
وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني
التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره وقال التشبيه اي مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا
اعاد هو المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه
الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول
فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت
فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر
الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظ هذا التفسير
شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد

ههنا ما لم تكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا تكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا او لقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سنحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي فهم اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام

التشبيه

عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكن لم يبلغ حد الهمس والهمس هو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج من فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان

كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجي تحقيقه او مختلفان
بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع
فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع حسي والثاني
مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية
نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير
جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من
فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا
للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول
المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة
في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في
الاشعار في تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل
لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به
ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للانتشار وتسهيلا للامر
على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان
اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك
هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته فدخل في الحسي الخيالي
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما

كالمشبه

كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان
وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها
ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صباب المطر اذا نزل او تصعد اي مال
الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدرك الحس لان الحس انما
يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة
لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل
منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته
مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل
فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي
ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان
مدركا بها وبهذا القيد يتميز من العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرء
القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقتلني
ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي سيف
منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة والنصال نصل سنان السيف اذا حدده
ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب
الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس
البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة
في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة

بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام ان قوية
ليست مما يؤدي الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان
انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية لانها صور
لا انها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك
الا بها وليست ايضا مما لا تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في
هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له
جناحان او راسان او انسان له رأس حمار لا تسكن نوما ولا يقظة وليس
عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية
وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى
مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادرك
بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان
الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع
واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما
يدرك بالقوى الباطنة وتسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من
اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات
الصرفة كالعلم والحيوة والحسين ذلك كون اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك
كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية
والشهوية ما هو خير عندها وكمال كيفية اللائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة

بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء
ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة
العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال و
تلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات
المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيين فكانا
عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة
دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات
الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة
بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل
ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك
الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان
في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه
الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا
قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من
اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد
بالتخييلي ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل
نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين
دجاها اي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم وروي دجاه والضمير
لليل سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في

هذا البيت هو التشبيه الى صلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء
مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق
التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق
ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله
شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم
بالنور لان السنة والعلم مقابل للبدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك
اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان الثاني اي
السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو قوله عم اتيتكم بالحنيفية البيضاء
والاول على خلاف ذلك اي ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد
واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل
ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم
بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض
الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار
اي بالازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما
سواده بحسب الابصار فقط فظهر ان اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين ابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق
التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن
ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه

ومن

بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك
وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فسادا جعله اي جعل وجه الشبه في قول
القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا الا انه
المغ مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه
اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام
فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان
لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه
في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه
يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالنحو
ان وجه التشبيه فيه كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام
لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعات
احكام النحوية من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة
المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل
والكثير مفسدا لكنه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة
الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما او
مباينة اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او
فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذاك في كونهما كتانا او ثوبا او من القطن او خارج
عن حقيقة الطرفين لا محالة يكون معنى قائما بها ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما

كرباس

حقيقة اي هيئة مشتملة الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي
مدركة بالحس كالكيفيات الحسية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي
قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين
من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث واربع نهايات
كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني
بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون للاجزاء حد مشترك تتلاقى
عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة
وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط
والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر
اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو
الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وانما جعل المقادير والحركات
من الكيفيات نظرا الى ان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة
من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد
بالمقادير ما يصفها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة
والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب

والنقر

والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع
قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات
من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي
بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع
الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويحسب قوة
المقاومة وضعفها تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او الاشياء
كما في وتار الاغلظ الممدودة في قصر المنفذ او سعته او شدة النفاذ كما في المزامير
المثقوبة تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة
والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة
في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها
ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة
الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما تقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي
قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية
وينفعل بعضها من بعض فتتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة
كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة
التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي

كيفية يحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية يحصل
من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية يقتضي قبول الغمز الى الباطن
ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة و
انما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه عن اليبوسة والصلابة وهي
يقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي
كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية
يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة سببا
مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر او الاسكن في الجو
فانه يجد فيه مدافعة بالطبع ولا حركة فيه وما يحصل بها اي بالمذكورات كالبلة
والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور
في غير هذا الفن او نفسية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او
عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي شدة الفطنة
وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتائج حكمة نفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات
المنتجة والعلم وهو يطلق على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى
الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى
ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن
البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدأها
ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب

عند

عند اصابة المكروه وسائر الغرائز وهي الطبيعية وقد عرفت انها ملكة يصدر عنها
صفات ذاتية وتقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير
روية الا ان الاعتبار في الخلق دون الغريزة وذلك كالغرائز مثل الكرم و
القدرة والشجاعة وسماحة النفس وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على اما حقيقية
والحقيقة ما لا تعقل الا بالقياس الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا
بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست متقررة في ذات الحجة او
الشمس ولا في ذات الحجاب كما تعقل الا بالقياس الى امر اعتباري
الحجاب حيث ان تعقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية في قول الهذلي
انشبت صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم
عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات
التي لا يتفرع على تقسيمها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من
السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلقد قرر الامام عبد القاهر ادراك
اسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يرو بنا في المقام على ذكر
ما يشتمل انواع التشبيهات وتحقيق لطائفها والغرض وجه الشبه اما واحد
واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد واما مركب حقيقة بان يكون وجه الشبه حقيقة
ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا ان يكون امرا اعتبار من عدة امور
بها اشار لفظ المفتاح وفيه نظر وكل منها اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي
او عقلي واما متعدد عطف على اما واحد اي وجه الشبه اما واحد

اى غيره وغيره او حدا الى منزلة الواحد واما متعدد وبان يقصد الى عدة
امور وقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها وهذا بخلاف المركب
المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة
المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد وكل اى كل واحد منها حسى او عقلى او
مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى والمتعدد والذى تركب هيئة هو منزلة الواحد
ايضا اما حسى او عقلى او مختلف لكن ما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون
كل واحد من الاجزاء ثم مثال بعد الحسى واما حسيان لا غير يعنى ان
وجه التشبيه سواء كان واحدا او متعددا والمختلف لا يكون المشبه والمشبه به الا
حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك
بالحس من غير الحسى شئ يعنى ان وجه الشبه ماخوذ من الطرفين موجود فيهما
فلو كان احدهما عقليا لوجد فيه ومن المعلوم ان المدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس
لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلى اعم يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين ولا يكونا
حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ
ولا امتناع فى ادراك المعقول من المحسوس كالمحسوس فهو اوصاف بعضها حسى وبعضها
عقلى ولذلك اى لكون العقلى اعم من الحسى يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه
بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس فان قيل هو اى وجه الشبه مشترك فيه
فهو كلى والحسى ليس بكلى قلنا السؤال ان كل وجه شبه فهو مشترك فيه لاشتراك
الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلى لان الجزئى يمتنع ان يكون بعينه
صورة لشيئين ووقع الاشتراك فيه فكل وجه شبه فهو

فيه فكل وجه تشبيه فهو كلى ولا شئ من الحسى بكلى لان كل حسى فهو موجود
فى المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئى ضرورة فلا شئ من
وجه التشبيه بحسى وهو المطلوب المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اى
جزئياته مدركة بالحس كالحمرة فى تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها
الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا
يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكر صاحب المفتاح وهو
ان التحقيق فى وجه التشبيه يأبى ان يكون غير عقلى لان الشيخ قد عدل عن
التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسى شروع فى تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من
الاولين اما حسى او عقلى والاخير اما حسى او عقلى او مختلف صارت سبعة اقسام
وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان والمشبه حسى والمشبه به عقلى او بالعكس صار
ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفى الحسى حسيين يسقط اثنى عشر وبقيت ستة
عشر قسما فالواحد الحسى كالحمرة من المبصرات والخفاء اى خفاء الصوت من المسموعات
وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من
المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اى فى تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد
العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة على وزن الجرعة بمعنى الشجاعة وقد جرؤ الرجل
جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسره الحكماء مختصة
بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه كلا

وكذا فى قوله

وهى

الجرأة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في
تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم
من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وهذا بسقط
ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا من معنى
ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في
انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء فاذا قلت ان الرجل
العيل الخامل هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنكر
وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك
نظرا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم
اما الان نعول على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه
حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق و
يفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر
بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظ
وفي وحدة بعض الامثلة مع لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة
واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي
يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط
مشتركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما قيل ان المراد بالعلم هو العقل
والوجه وجه الشبه بين العلم والحيوة الاشجاع بهما كان وجه الشبه بين الجبن والخوف

مم

عدم الاشجاع كان اعم صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار الطرفين
وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت
ما معنى الافراد والتركيب هنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون
الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان
وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد
الى منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى
عدة اوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة ويجعلها مشبها او مشبها به او وجه شبه
ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه
به هيئة منتزعة على ما يجيء ان شاء الله تعالى ومن لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد
بهذا المعنى اعني معنى لم يكن معنى منتزعا من عدة اشياء كل منها دخل في
تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني
معنى لم يقصد الى متعددين فينتزع منها هيئتين ثم اشتراك الهيئتين في
هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا الظهر لك
ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد
اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها
الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول الشيخ من الجلاح او قيس الرقيات

بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية بضم الميم عنب
ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نوّر اي تفتح
نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها
من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها
حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية
المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة
الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة كما
تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية
جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد
وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمص قد جمع بينهما فكأنه اراد بمقدار المخصوص
مجموع مقدار الثريا والعنقود واعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل
ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء
وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا لان الطرفين مفردان لان المشبه هو
نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره ويجيء لان المعتبر كمين
مقيدا وانه لا يعتبر التركيب فيها اي في المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان
كما في قول بشار كان مثار النقع اي الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا
ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف

احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير
من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه في اثناء شرحه و
من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي اي من سقوط اجرام مشرقة
مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى
وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع و
فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب
من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع
في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب
ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انك لست تقول لو تركت
الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك انه قال تهاوى
كواكبه جملة وقعت صفة لليل والكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت
مستقلة في التشبيه لقيل كواكب فهو لم يقصر اداء السيوف في اثناء العجاجة
كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو
وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس
الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك لان للسيوف في حال احتدام الحرب
واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك
الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها

بعضها ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فيتحصل على هذه الدقايق بجملة واحدة وهي
قوله تهاوى فان الكواكب اذا تساقطت اختلف جهات حركاتها وكان لها
في تهاويها تواقع وتداخل ثم اشار بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل
عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ليل اسيافه حكم
الصفة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق بمعنى الاثارة
لكون الواو بمعنى مع وهذا كما في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا اي بكر ان حكم
الصفة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم والمركب
الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام
حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة وطرفه فالمشبه مفرد والمشبه به
مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجي لهذا
زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه
الشبه الذي يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي
تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب
ويكون ما يجي في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان تقترن بالحركة غيرها من اوصاف
الجسم كالشكل واللون قد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم
ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركات
والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه

الذي

الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمراة في كف الاشل من الهيئة
الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج
الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط
حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له بدا له اذا ذم والمعنى ظهر له راي
غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب
الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذا المراة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة
عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان تقترن بالحركة
غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى
جهات مختلفة له كان تحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو
وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا
فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي
قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة
وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان
المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل
حالة الى جهة قال الشيخ كل ما كان من هيئات الجسم فحركاته اذا لم يتحرك الى جهة
واحدة فمن شانه ان يعز ويندر فكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك
اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ولطافة ذلك
انك عرفت صفة الراضي حين اشتد بكر وكالبيان تحت شعر الحر على قوام معدل

والريح جاء بمثلها بتبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون
كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس
ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي يقوام
محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من البين الخاصلة
من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه بان يكون لكل عضو منه في اقعائه
موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس
البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل
من نعاس فيه لوثة مواصلة تمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع
التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فيه فطالما الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب
والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي
للمصلوب لكونه امراجليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ
نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم
لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي
منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون
المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب
انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت
اولمع بيو والاصح بهشاشة بين الوجهين وتجلي ابرقت السماء اذا صارت
ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك او تعرضت فالمعنى
بهنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل
اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد به
التشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم
تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار الجزء وجه الشبه
والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ظهور
المضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم فقدانه ومعنى كثرته وزيادة
ترجح فالبيان في قوله باتصال البيت متعلق بقولنا المشبه به لان هذا المعنى مشترك
بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل البان في قولهم
التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة
كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يخل
الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان
احديهما لا تدوم على الفرق بينهما لان الغرض في البيت لم يحصل ابتداء مطمعا
متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء الآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس قولنا
يصفو ويكدر الا من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى انتزاع احديهما بالاخرى
لو قلت هو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء جاريا
على حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو فانه وقع الترتيب المقتضي بطاحيه

الوصفين بالآخر كذا ذكره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان
قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على
ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة
تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا من احدهما انه لا يجب فيها ترتيب
والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل
الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات
نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من
الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه الشبه
ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو
اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة
باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى
وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي
بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة التي هو حسي ونباهة الشأن اي شرفه واشتهاره
الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشأن قد ينتزع
اي التماثل الذي مبناه التشابه والتشارك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه كالتماثل
وعند التحقيق المراد بهذا التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك
الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب
بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح
او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل

منها

منها يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان
الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء فتمليح والا فتهكم وما يقع
في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر
نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم
اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع ويسير في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة
حاتم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة
الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قصد بها الهزء والتمليح فان قلت
لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد وباعتبار
معنى الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم ووجه لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة
والتهكم في شيء وايضا فلا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له
اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا
التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة التضاد بل انما
يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو
ضد الجراءة والجود هو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة
التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما جعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في
قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام وادواته اي ادوات التشبيه الكاف وكان قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان
الخبر جامدا نحو كان زيدا الاسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر

في المعنى هو المشبه والشيء المشبه به وقيل انه تشبيه مطلقا وشمل بقوله
على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل
الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر نحو كأنك ملك وكأنه ملك والحق انه يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من
غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه قائم
كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدي معناه والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوه مما يدخل
على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما
لفظا كقولنا زيد كالاسد او كولد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او
كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم
من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة
اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف
لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف
لما ذكر في الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة
الدنيا كماء لكن ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
يعني انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله
كما

كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه
به الكاف لان التقدير لكن الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري
الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان
خفوقه والمشبه به هو كون الحواريين انصار الله قد ولي الكاف كمثل ذوي صيب
حذف لدلالة ما ابتدئ به عليه ولا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا
بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين
الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد
انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وقد توهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه
كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين
بدل الحواريين او ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة
تعرض لقول هذا البعض بان الارجح لا كمن نظير لقوله او كصيب ان التشبيه الملفوظ
محالا وجعله وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في لفظ التشبيه بين كون
المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى ع كما هو صريح في الكتاب
فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء
ما ذكره الشارح العلامة في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى
كلامه فاوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين
وارادة بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله
وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به

يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما هو فيه ضمنا ويحتمل ان يكون قول
عيسى بخلافه هو صريح لكن المراد هو الاول لانه اذ لا معنى لتشبيه كونهم مؤمنين
بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلعم اذ
حواري الرجل صفوته وخلصاؤه والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي الكاف
غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما
قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو
المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح
اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل
من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن
فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي
الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي
ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في
آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت
مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف
التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر

يتمحل

يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا
وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية
هذا كلامه فان قيل سبيله طلب مرجع الضمير انما يحوجنا الى تقدير ذوي فما وجه
الاحتياج الى تقدير مثل قلت لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم
وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان
يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل
ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه اوفق بالمقصود واشد ملاءمة
للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا لفظا ومعنى وقد ظهر مما ذكرنا ان
من قال ان تقدير قوله تعالى كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل
الكاف فلعله ذهب وهما او قد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه
كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد بحيث تشبهه
قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت وخلت زيدا
اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق
ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي
كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما
يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء
ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب

والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو
اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى استحالته كما في قوله اي قول
ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد
ان يقول ان الممدوح فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا
برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان تتناهى بعض آحاد النوع
في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى
وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من
الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه
في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى
ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم
الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى مثل هذا التشبيه
تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه
على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه
به دون المشبه والاتم من لسان الحال انها بينه او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه
في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود
بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه
اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من التقرير وعدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده

في غيره لان الالف بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف
النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما
يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح
قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم
كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكأنه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم
القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب ولذا
اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء
عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فان السامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه
من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا
وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر
وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة يقتضي ان كلا
من الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه
به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي
كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر
كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد ولان الغرض مجرد الاشتراك بكونه اسود وكذا
بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه
في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما
كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل
في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل

بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت
لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه
الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجه
ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور وبين السلحة الجامدة
المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي فيها اشهر وكذا في الاستطراف فان كون الشيء
نادرا واخفى كان التشبيه بهذه الاغراض اوفق وقد اضطرب في هذا المقام
كلام السكاكي لانه قال لزم ان يكون المشبه به اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص
بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان ذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان
امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف
المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما دونه في التقرير ولا يقع ادنى معرض الاستطراف
كانه تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لان لامتناع وقوع
المشبه به وهو البحر الموصوف في الواقع وهو المخصص المذكور لاستطراف المشبه
كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الآخر اي نظرا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما
مطلقا او عند حضور المشبه فالى الشيء لشيء ما ذكر اي لاستطراف استطراف النوادر
كذا ذكره الشيخ العلامة وقلبي هذا اقوى بعدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف
واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا من التعليل وقيل معناه لشيء ما ذكر
من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه والجمهور لا يطابق
دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما
يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما ذكر للتزيين او التشويه او الاستطراف

ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل
الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو المشترك فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد
السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله
ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما
اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره ولم يجب في بيان
ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا
انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل
او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه
التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور
في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين
المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه
وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب ولابرازه اي انما
استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة ولاستطرافه
وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور
في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في
قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي
الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا
بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازاهير الحمر [illegible] المشبه [illegible]

باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوايل النار في اطراف كبريت

صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك

موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق

بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه اخراجه اراك الشبه

يرف في اوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطلوع على

ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو

بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما

ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو الذي يجعل

الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اي قول محمد بن وهيب

وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم غرة

الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح اول ضوءه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام

ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح

على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المدح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء

اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند

المدح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر

في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا

النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والاخر

مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود

الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به

بالزايد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم ليس مما يقصد فيه الحاق

الناقص في وجه الشبه بالزايد على ما قرر فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في

امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا والاخر زايدا

سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه

ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في

الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في

الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني اي اسبل الدمع

والمطر او الهطل والاسبال الارسال والباء في بالخمر للتعدية وليست زايدة على ما توهم

ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد الحاق احدهما

زايدا في الحمرة والاخر ناقصا فيها حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة

الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح

بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد

الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك

اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك

قال الشيخ في اسرار البلاغة هذا القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات

الصفة للشيء والقصد الى الايهام في الناقص انه كالزايد اقتصر على الجمع بين الشيئين

في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده

او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك

لم يستقم فان قلت استلزام ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه وان يجوز

التشبيه اصطلاحا التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم ايهما شاء مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه احترازا من ترجيح احدهما ناقصا والآخر زائدا ق ووجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو لتقسيمه باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكرها على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل لهما في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال ونحو ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة

مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله وكأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب ... حيث قال اعلم ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يحسن هذا التشبيه كقوله وكأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن تشبيه كل جزء من اجزاء الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح انه من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل ولو تحملها من المتفرقة فلا بد من تكلف فهو ان يقال شبه في الاول المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء

النار وفي الثاني تشبيه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا
والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه
الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه النار والجبل بحمار ابتر مشقوق
الشفة والجحافل نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد
المقيد احوج شي الى التامل فان المشبه في نحو قولهم هو كالراقم على الماء انما هو
الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والنار والجبل هو المجموع
المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح
تشبيه النار والجبل من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه النقط بعين الديك وتشبيه الثريا
بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل المشبه في نحو قوله وكان
من نشر قنا قد بدت نشرا وليس لها حاجب كما تشابوبته احمرت يجول فيها
ذهب ذائب وقوله وكان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكانما
المريخ من تشبيه المركب بالمركب واجاب الا بان الكل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب
فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه النار والجبل بانه قصد في الثاني الى
ما لا يدخل فيه الامور المتعددة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد
كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا
في النظر تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الار

كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يعني صور الله صورة حسنة فتصورت تريا
نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها
انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر فشبه
النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس
حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا
يخفى ما فيه من التسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد
طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم
بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان
قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف
البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها وكذا قال الشيخ
في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب
فيه لا لان للجمع فائدة في نفس التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم
آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة
مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين
وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب
وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني
المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح
اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن

لؤلؤ منضد منتظم او برد او حبوب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو نور له نور شبه
ثغره بثلثة اشياء ومنه قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح
وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة اشياء وفي كثير من هذين البيتين من باب التشبيه
نظرا الى المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري
يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا الكلام ان شاء الله تعالى ومن تشبيه
الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات له رقيقة اتتني بالامس
ابياته تعلل روح بروح الجنان لم الشباب فر والشراب وظل الامان ومثل الاماني
وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف
على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول
تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول
بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين
او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه ذات بشار وتشبيه الشمس بالمراة في كف
الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين
حملوا التورية ثم لم يحملوها الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت
الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال في التشبيه
التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم
التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس
بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا

الاداة

التشبيه التمثيلي

نيجيل

الاداة وما التشبيه وذلك ما التمثيل بتفسير ما احسن منه بتفسير الجمهور واما صاحب
المفصل فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع
من امور او ان لم يكن التشبيه عقليا في انه يتعين التشبيه ولا يأتي لمن فيه مثلا او
مثل واذا كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه ولمن يأتي ضرب الاسم مثلا
فكذا كما في ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي
بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا عن متعدد وعند السكاكي ما لا
يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود والمنور تمثيل عند
الجمهور ليس بتمثيل عند السكاكي واما تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما
مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فمن الوجه الغير المذكور
ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين
بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء
في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة
الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراغ منها يتعين
طرفا ويقابله وسطا ذكر جار الله لمن يقول للانمارية فاطمة بنت الخرشب حين
بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحافظ وانس الفوارس اي اولادها
العبسي العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال
الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايهم منهم كان افضل

من المجمل وقوله ومنه دون لم يقال ايضا اما كذا واما كذا اخفى رباتي بوا من تقسيمات

المجمل لان تقسيمات متعلق التشبيه وهذا عطف على قوله فمنه ومنه خفي اي ومن

المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه

الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين

لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة بهكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه

وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة

لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر

بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا

طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به

كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عني

وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه وان ترحلت عنه لج في الطلب

شبه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله ولن رحلت عنه

لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا

وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه

الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض

عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كريم اياديه لدي ووصل مودته

الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما

مفصل عطف على المجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا

غير

على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له

واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه

الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل

في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة

وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من

خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكثر الا حيث يكون التشبيه في

وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب وتنبيه لم يكون تركهم التحقيق في وجه

الشبه حيث قسموه الى الحسي والعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من

تسامحهم هذا يعني لم ولكن التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك

لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا جعلهم وكذلك

على انهم تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي لصحة قولهم وجه

الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح

العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد

على جعل وجه الشبه على التحقيق في تشبيه الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي

من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون المدار على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون

ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى

الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم

وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة

الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا

وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو
ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه
في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان
جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون
لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة ابدا اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى
ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه
من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر
ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك
ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل
النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر وطبيعته وكذا ادراك من خصائص الاصوات
والطعوم والروائح وغيرها ولذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او
قليل عطف على امرا جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء
مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار
والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور
عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في
الذهن مطلقا لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس
كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس
اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه

تفصيلا

تفصيلا لكن المرآة غالبة الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل
وان كان هو قليل التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة والتكرر
على الحس بسبب الظهور المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة
لان قرب المناسبة في الصورة الاولى وتكرر المحسوس في الصورة الثانية يعارض
التفصيل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير
او كانه لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما مر في القسم الاول واما بعيد غريب
عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا
بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور اما
لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة
المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيه من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة
الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او لندور
حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا
خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر اي في ذكر امثلة المشبه به او لقلة تكرره اي المشبه به على الحس
الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل لان الرجل ربما ينقضي عمره ولم يتفق له
المحسوس لانه ينقضي الدهر ولم يتفق ان يرى مرآة في يد الاشل فاذا كان
او حضور المشبه به بسبب عدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنها جعل اليه
لكونه مشتركا بين الجميع فلا بد ان يحضر الطرفان او لا ثم يحضر المشترك كان فيه

فلو اخذت اي في وجه الشبه الشمس كالمرآة في كف الاشل ترك الجهتين ضد جهة ما كشبه

التفصيل في وجه الشبه والتشبيه فهو المذكور المشبه به كالشمس والمراد بالتفصيل ان تعرف

اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجود واحد او وجه

او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر

فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع

بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت

ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا

قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محتاجة الى ان تبين

وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتامل بعضها عن بعض

وان لم يكن لك في الجمع حاجة الا ان تعرف اكثر من وجه واحد وان تعرف اكثر الى اوجه

لا اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجهين احدهما ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما في قوله العصر

في اللهب حين قال لم يتصل بدخان وتعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان

وليس الا ان تعتبر الشبه في الاوصاف وتفصلها في المشبه به كاعتبارك في

تشبيه الثريا العنقود والحسن الشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة

مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك لان ان ينظر الى

حقيقة في الجنس فهذا ليس له نكتة فانك لا تعتبر الى الحس الحرة

بل الا ليس في كل جنس ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل

الا ما عرفت وانه قد يكاد لا يكاد ينضبط وحيث كان اكثر التفصيل

كان البعيد من امور كثيرة كان التشبيه ابعد واحسن

فالشبه في اللهب الشكل واللون واللمعان في ترك الاتصال بالدخان لطافة ع

اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل تداخلت حتى انتزع وجه الشبه

من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب

المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا متوجه عليه العائب

ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ

وموقعه في النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه

ببرد الماء على الظماء ويعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون بسبب لطف المعنى ودقته

او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان

على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهل الاحلى من الفكرة ما

يتجاوز بها وطريقها سعيا يوصل الى اللطف ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود

في التعقيد هو الخفاء الذي يسبب سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى

المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا

ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا

بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء

اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق لكن كان

من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت كناية غير مصرح به وان كان من لقيته بمعنى

قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم يقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء

الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك

فقاسته بما فيها وقوله اي وكقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم

يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة

ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو أن يقيد المشبه أو المشبه به أو كلاهما بشرط
وجودي أو عدمي يدل عليه صريح اللفظ أو سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر
يسكن الأرض وهذه القبة فلك ساكن أي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم
التشبيه باعتبار الطرفين والوجه أشار إلى تقسيمه باعتبار الأداة فقال وباعتبار
أي التشبيه باعتبار الأداة إما مؤكد وهو ما حذفت أداته مثل وهي تمر مر
السحاب أي مثل مر السحاب ومنه أي من المؤكد ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد
حذف الأداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء
أي ماء كاللجين أي الفضة في البياض والصفاء والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى
المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق أصيله ووجهي كلا
لونيهما شاحب فذهب الأصيل من قبيل لجين الماء وعبث الريح بالغصون عبارة
عن إمالتها إياها وحسن وقت الأصيل لأنه من أطيب الأوقات كالسحر قال الأبيوردي
لياليه أسحار وفيه هواجر كما حضنت الشمس نفس أصال بكذا الحب لن يتعلق
الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق إلى بعض الأوهام أن الفائدة
للبصائر الثاقبة من أن اللجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم أعني الورق الذي يسقط
من الشجر وقد شبه به وجه الماء أو من أن الأصيل هو الشجر الذي له أصل وعرق
وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من
الوجهين بارد من الآخر أو مرسل عطف على إما مؤكد وهو بخلافه أي ما ذكر أداته
فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر أن المشبه
هو المشبه به كما مر من الأمثلة المذكورة فيها أداة التشبيه والمشبه

باعتبار الغرض إما مقبول وهو الوافي بإفادته أي إفادة الغرض كأن يكون
المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال أو كأن يكون المشبه به أتم شيء
فيه أي في وجه الشبه في إلحاق الناقص بالكامل أو كأن يكون المشبه به مسلم الحكم فيه
أي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الإمكان أو مردود وهو بخلافه
أي بخلاف المقبول بأن يكون قاصرا عن إفادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق تحقيق هذا الموضع خاتمة

فصل

في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان كلها
أو بعضها وقد سبق أن أركانه أربعة فالحاصل من أقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لأن
المشبه به مذكور قطعا وح فالمشبه إما مذكور أو محذوف وعلى التقديرين
فوجه الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير الأربع فالأداة إما مذكورة أو
محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف
المشبه به كقولنا زيد كالأسد أو كالسرحان في الشجاعة وأما باختلاف الأداة كقولنا
زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها
بأنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها وإلا فمتوسط
وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة
باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة كأنه قيل
وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان
كلها أو بعضها حذف وجهه وأداته فقط أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد أو مع
حذف المشبه نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد ثم أي الأعلى بعد هذه المرتبة على

المراتب

ان تم تقد اخفى عن الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته تلك اي فقط
او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو
زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره
اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة عند الاخبار
عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان
في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة منهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه
الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما
كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرتين فلا قوة له وما اشتمل على
احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة
بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث
الظاهر بقي هنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام
اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول
استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة دالة قرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه
والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني من باب علمت والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع
كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد

اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسدية لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل
على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون
خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت
اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل موضوع الكلام لاثبات الفعل
واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف
الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان في هذا الاعتبار لم يفرق بينهما في الا…
والعبارة ان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
البلاغة وعليه الجمهور من المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد
اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى
تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه
او في حكم الخبر ولم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة
بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارة له لا باستعمال فيه كما في لقيت اسدا
ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد بل اختلف العلماء في انه يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في
الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف
لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا
القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك
ان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو
كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق

اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب وقول الشاعر شمس تالق
والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يتيسر دخول الكاف ونحوه في
مثل هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه
لا يغيب وعلى هذا القياس وقد تكثر الصفات والصلات التي تجيء من هذا القبيل
حتى يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة واكثر اطلاق وزيادة
قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه
لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه
بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس
خضابه دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج
حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه
فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر
فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس مصوغا لاثبات
الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد
اثبات كونه رجلا بل اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البدر
مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات
التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات
الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كأن وحسبت

لاقتضائها لان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم
والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كأن
زيدا الاسد والكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت عليها كالقياس على المحال
وايضا هذا المعنى اذا تاملت وحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء
هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير
التشبيه فيه معنى مثلا قولك دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد الذي
لا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا يمكن تقدير التشبيه هذا محصول
كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة
ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى **الحقيقة**
والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود
الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه
تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على
استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة وان كان المجاز ولم يتوقف
على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال
على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن
الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا القيد لئلا يتوهم
انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره
سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء
اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة

المقصد الثاني

في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح
التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظ لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء
اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه
يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه
نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا
للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف
المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت
تلك الكلمة له في الاصطلاح به التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
او لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما
لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا
كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل
في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي استعمل فيما وضع
له لا في اصطلاح التخاطب بل في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة
ولئن كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول الا الوضع بالتحقيق
دون التاويل واحترز بقوله في الاصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما
وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح
الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها

موضوعة

موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول
اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب
فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل
اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي
ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي
يعني ان تعيين المجاز للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما تكون بقرينة فان
قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره
لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على
معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت
بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره
فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي في الرجل وهل في قولنا هل
قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى
الدلالة بنفسه لكن تعيين العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز
دون المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة
على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين بلا تعيين لعارض الاشتراك
لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر
والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام
منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا
خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض فانه ح

لا يتناول

دليلا على الطهر المتعين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه
للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة
فالآن معنى الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه
للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة
للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فيفهم منه
احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام الشارح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص
بان لازم لكن معناه الحقيقي لكن لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق
يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين
سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى قرينة لفظية والقرينة كما تكون
معنوية قد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو
من الناسخ لانه لكن اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيه موضوع فالمجاز
ايضا كذلك لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان
المفترس ولكن اريد انه موضوع بالنسبة للازم المسمى الذي هو المعنى الكنائي
ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قولهم بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير
قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف
الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية
كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز و
الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية

مشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح
لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع مع جواز
ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته
ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر
وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي
فقال لكن مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكفي العلم بالوضع كافيا في الفهم والمص
حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرها فاسد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها
ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحمل لاحد ان يحمل كلام غيره بحمله على معنى
تأويله بري منه هذا الكلام واقول كيف حل له ابطال كلام المص بحمله على معنى هو بري
منه هذا والعجب منه انه لم يتنبه لكون المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم قال فالتاويل لهذا القائل قول لي
قال خلقت شيئا وغاب عنك شيئا فنقول هذا الاعتقاد كما ذهب بعض ان دلالة
اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون
الى ان المخصص هو الوضع ووضعه لمعناه وذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تع وضع الالفاظ ووقف عباده
عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او
جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان
المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص

ودلالة اللفظ على ذلك المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا
يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ ولامتنع
انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع
جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات
لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان
والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يفهم المفهوم من قولنا ناهل
او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه تحكم وقد تأول اي القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه
ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف
كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك
الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها
لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف
رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر
الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى
بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيه معنى الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاكثر

مفعل

مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها
الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره
الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر من قولهم جعلت كذا مجازا
الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى
معناه واعتبار التناسب في تسمية الشيء باسم تغاير اعتبار المعنى في وصفه بمعنى
لشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية
لترجيح الاسم على غيره حال وضعه لمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف
لصحة الاطلاق ولهذا اشتراط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة
لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى في الحقيقة والمجاز ليس
لصحة تسميتها بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتها بغيرهما من الاسماء فلا يصح
اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير ذلك المسمى فالمجاز مفرد
ومركب وحقيقة كل واحد منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح
مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة
قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا
كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما
وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها الخ

معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما في قولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة
وتخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت
له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد
يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي
للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني
وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان
المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة
وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت
على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية
والدبيب جميعا يكون مجازا ابدا اما من حيث اللغة واما من حيث العرف فهي موضوعة لذا
ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى
فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز
فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه
لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح
اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص
وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي
عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان

كان

كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تجب الى الواضع واما
المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع
له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح
الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني لفظ
اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل
الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل
للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة
وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة
في الاول مجاز في الثاني ثم ذكر لفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد
نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت
العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة
فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا
رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال
اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق وتسمي المتكلم
مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا
له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له و اللفظ
اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل
المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة

للجارحة المخصوصة لكن من شأنها أن تصدر عنها وتصل إلى المقصود بها فالجارحة المخصوصة
بمنزلة العلة الفاعلية لها وآلة بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع
هذا فلا بد من الإشارة إلى المنعم مثل كثرت أياديه عندي وجلت يده
لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة أي وكاليد في القدرة فإن
أكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش
والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك وأما اليد في قوله عم المؤمنون تتكافأ دماؤهم
ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه أي هم مع كثرتهم في وجوب
الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضا وأن يختلف
بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لأن كلمة التوحيد جامعة
لهم وما ذكره الشيخ في أسرار البلاغة من أن اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما تقدم
عنه من أن المشبه به إذا كان مما لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه فإطلاق الاستعارة
عليه محل من القبول وههنا كذلك إذ لا يحسن أن يقال هم كيد على من سواهم والراوية في
المزادة أي في المزادة الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الأصل
اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها وذكر لكل منه اشتارا
إلى أن يشير إلى عدة أنواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لأن العلاقة يجب
أن يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل منهم في كل جزئي من الجزئيات
لأن أئمة الأدب كانوا يتوقفون في الإطلاق المجازي على أن ينقل من العرب نوع
العلاقة ولم يتوقفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب أن يثبت أن العرب يطلقون
اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم

المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وأنواع العلاقة المعتبرة كثيرة
ترتقي بما ذكروه إلى خمسة وعشرين والمصنف قد أورد ههنا تسعة عشر بعضها أولى إطلاق
اليد على النعمة والقدرة وإطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه أي من المجاز المرسل
تسمية الشيء باسم جزئه يعني أن في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند إطلاقه على ذلك الشيء لا أن نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح
كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك
لأن العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لأن ما عداها من الأعضاء مما لا يغني
شيئا بدونها صارت العين كأنها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد
اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة وإن
كان كل منهما جزءا منه وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالأصابع
في الأنامل في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق والأنملة جزء من الإصبع
والغرض منه المبالغة كأنه جعل الأصابع في الآذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته
أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث أو
تسمية الشيء باسم مسببه نحو أمطرت السماء نباتا أي غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد
في الإيضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم والظاهر أنه سهو
من تسمية المسبب باسم السبب إذ الدم سبب الدية والعجب أنه قد ذكر في تفسيره أي الدية
المسببة عن الدم أو ما كان عليه أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي نحو وآتوا اليتامى أموالهم أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لأنه لا يتم بعد البلوغ أو تسمية الشيء
باسم ما يؤول ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل نحو إني أراني أعصر خمرا أي عصيرا يؤول
إلى الخمر

الیه او تسمیة الشیء باسم محله نحو فلیدع نادیه ای اهل نادیه الحال فیه والنادی المجلس
او تسمیة الشیء باسم حاله ای باسم ما یحل فی ذلك الشیء نحو واما الذین ابیضت وجوههم
ففی رحمة الله ای فی الجنة التی تحل فیها الرحمة او تسمیة الشیء باسم آلته نحو واجعل لی لسان
صدق فی الآخرین ای ذکرا حسنا واللسان اسم لآلة الذکر ولما کان فی الاخیرین
نوع خفاء صرح به فی الکتاب فان قیل قد ذکر فی مقدمة هذا الفن ان مبنی المجاز علی الانتقال
من الملزوم الی اللازم وبعض انواع العلاقة بل اکثرها لا یفید اللزوم قلت یعتبر فی جمیعها
اللزوم بوجه ما اما فی الاستعارة فظ لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به
فینتقل الذهن من المشبه به الی المشبه لا محالة فالاسد مثلا انما یستعار للشجاع
لا لزید او عمرو علی الخصوص ولا شك فی انتقال الذهن من الاسد الی الشجاعة واما فی
غیره فیظهر بما ذکره بعض المحققین وهو ان اللفظ اذا اطلق علی غیر ما وضع
له فاما ان یکون ذلك الغیر مما یتصف بالمعنی الموضوع له فی زمان سابق
او لاحق فهو مجاز باعتبار ما کان او باعتبار ما یؤول الیه او بالقوة فمجاز بالقوة
کالمسکر للخمر التی اریقت واذا کان ذلك الغیر مما یتصف بالمعنی الحقیقی فی الجملة
فالذهن ینتقل من المعنی الحقیقی الیه فی الجملة وان لم یتصف به لا بالقوة ولا بالفعل
فلا بد ان یراد باللفظ معنی لازم لمعناه الحقیقی ذهنا ای معنی ینتقل الذهن من المعنی الحقیقی
الیه فی الجملة ولا یشترط اللزوم من تصوره تصور اللازم واللزوم اما ذهنی محض کاطلاق
البصیر علی الاعمی او منضم الی لزوم خارجی بحسب العادة او بحسب الواقع ثم اما
ان یکون احدهما جزء الآخر کالقرآن لبعضه والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بینهما
ثم یکون بحصول احدهما فی الآخر کالحال والمحل او سببیة احدهما للآخر او مجاورتهما

او کون

او کون احدهما شرطا للآخر فجمیع ذلك یشتمل علی اللزوم ولهذا اشترط فی اطلاق
الجزء علی الکل استلزام الجزء للکل کالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا یوجد بدونهما
بخلاف الید فانه لا یجوز اطلاقها علی الانسان واما اطلاق العین علی الربیئة فلیس
من حیث انه رقیب وهذا المعنی مما لا یتحقق بدون العین فافهم وبالجملة اذا کان بین
الشیئین علاقة فلا محالة یکثر انتقال الذهن من احدهما الی الآخر فی الجملة وهذا معنی
اللزوم فی هذا المقام والاستعارة وهی ما کانت علاقته المشابهة ای قصد ان الاطلاق
علی المعنی المجازی بسبب تشبیهه بمعناه الحقیقی فاذا اطلق نحو المشفر علی شفة الانسان
فان ارید تشبیهها بمشفر الابل فی الغلظ فهو استعارة وان ارید انه اطلاق المقید علی
المطلق کاطلاق المرسن علی الانف من غیر قصد الی التشبیه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد
بالنسبة الی المعنی الواحد یجوز ان یکون استعارة وان یکون مجازا مرسلا باعتبارین
قد تقید بالتحقیقیة وهذا التقیید تمیز عن التخییلیة والمکنی عنها وانما تسمی تحقیقیة لتحقق
معناها ای ما عنی بها واستعملت هی فیه حسا او عقلا بان یکون ذلك المعنی امرا
معلوما یمکن ان ینص علیه ویشار الیه اشارة حسیة او عقلیة فیقال ان اللفظ قد نقل
عن مسماه الاصلی فجعل اسما لهذا المعنی علی سبیل الاعارة للمبالغة فی التشبیه
الموضوع له فالحسی کقوله ای قول زهیر لدی اسد شاکی السلاح ای تام
السلاح وکذا شاك السلاح وشاکی السلاح بالقلب والحذف مقذف ای قد
قذف به کثیرا الی الوقائع وقیل قذف باللحم ورمی به فصارت له جسامة ونبالة وتمامه له لبد اظفاره
لم تقلم لبده والاسد ما تلبد من شعره علی منکبیه والتقلیم مبالغة القلم وهو القطع
بها استعار الرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله ای والعقلی کقوله تعالی اهدنا

المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا الامر يتحقق عند ابتدائها وذكر صاحب
المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف لم يقل طعم الجوع فاستعار اللباس
لحمل على التخييل ولئن كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار اللباس
الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام
صاحب الكشاف يشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقليه وان يكون حسية لانه قال
شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقليه وان يريد
انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع
بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط وقال المص فالاستعارة ما
تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى
هذا الاستعارة ولى قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان
واريت اسدا وبعض تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى
الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على
ان في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز يتضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر
لانا لا نم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم
على ان هذا على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد فان قيل قد استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او لقيت اسدا ما تعني زيدا وهو معلوم

ان الانسان لا يكون اسدا اوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي
واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا اتفاقهم على ان
اسدا في رايت اسدا يرمي استعارة مع انه ما اريد به زيد او عمرو
ولا غيره وانما عنى انه استعارة من جهة ان لفظ اسد اطلق على زيد
انه رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة
ومما يدل على ان المشبه في هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي
وفي الحروب نعامة اي مجتري صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية عليه كقوله فهو لا
ثم من شرب من الفرات اه وانه لا يكون تحت الامر وقول ادوات التشبيه فيه كما يعتبر
من جهة المعنى وكذا الكلام في قولك لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد ولا يجوز ان يكون
المشبه محذوفا لكن لا بد من اتحاد المشبه كرايت اسدا اي الشجاع كقوله لا خيل عندي
اسد ولكنه يترجح الاكثر في اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا
واجراء اسم المشبه به عليه بعض ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه بعض ان يكون
تشبيها اي اذا قلت رايت رجلا كالاسد في الشجاعة فلا يتم الا بوجه الشبه لان الحمل
انما يصح ذلك فانه لا يصح الا بضرب من التشبيه والجواب ان المشبه
واخر المشبه لان المراد ان يكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا او جزء الكلام
كما في قوله تعالى صم بكم عمي او كما في الكلام بالبعض بعده كما في قولنا رايت اسدا
شجاعا والمثال الثاني قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر فانه لما بين ان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود

ايضا ليس سواء اخر الحمل او بعده الى ان الشيخ كلام صاحب الكشاف في ان
قوله تعالى ضرب الله رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل في قوله
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ومن
المثلى فيه ذكر المشبه فكذا الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه
فيه ليس بمذكور ولا مقدر ولكن التفصي من هذا الاشكال ان الاستعارة يجب
لم يكن مستعملا في غير ما وضع له اللفظ لعلاقة ان يصح وقوع المحقق موقعه
ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت
شجاعا وهذا ليس كذلك ههنا اذ لا يصح وكذا لا يصح ان يراد البحرين المؤمن فمن
المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يمنع
انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خلو من النفع فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولهذا ذهب كثير من الناس الى ان الاية
من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هذا الشك ليس للاستعارة
لكنه ضعيف على ما سبق من لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي
ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انه لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة
والدليل على ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا في قولنا رايت اسدا
يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا للاعم
من المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان

الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به
فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام تصريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت
رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ الانسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له
لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق فليتامل فان هذا البحث مشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا ان
مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبعضهم صرحوا بانه لا دلالة للعام
على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق
والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام
اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها
لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان
جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا في ما
وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم
تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام
المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا

زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان
متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشي حتى لا تقول
جعلته اميرا الا وقد اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا
لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد
كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف
فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي
ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله
قامت تظللني اي توقع الظل من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب
فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس
فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا
تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب
في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره
على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا
حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر
الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي ورد هذا الدليل
بان الادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد

بطريق

بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في
مثل تلك الجثة والهيكل المخصوص والصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك
والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة
والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف
استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف وبهذا اندفع
ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة
عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما
فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز
عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب
على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل وبنصب
القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس
المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل
في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع
له ودالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة
خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة
تفارق الدعوى الباطلة بنصب الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما
يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير
الكذب بما يكون خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا حاجة لتخصيص الباطل

لتعين المعنى الغير المتعارف

بمعارضة الباطل والقرينة بمعارضة الكذب بل يحصل بكل منها المعارضة عن الباطل
والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب
يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق
هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن
وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه
في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا
تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف
بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم
في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من
بني طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا
التاويل يتناول حاتم نوعين المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف
بالجود لكن استعماله في غير المتعارف كما يستعمله في غير الموضوع له فيكون استعارة
نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له
من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا
يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا
العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله
تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة اي

الط

النيران [illegible]

مربوطا بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر صحة كونه قسيما لقوله او اكثر
كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ
موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي بها من اكفه
اي تنقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس
الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي
تصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بالاقران جمع الكثرة بقرينة المدح
لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للاخر ولما استعار السحائب لانامل
الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران
ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب
الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار
الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه
والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في
او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا
للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن
اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال فيثبت من ذكر الميت اذ لا يكون اتصاف
الميت بالضلال فهذا اشارة الى احييناه في او من كان ميتا فاحييناه والمستعمل
التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على
ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود والعدم مع ذلك باعتبار عدم النفع اي لانتفاء
النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع

وكذا استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره و
تديم في الناس اسمه وكذا استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم
لان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف الضدان ان كانا
قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من
كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاولى
علما اولى بذلك من الاضعف قوة لان الادراك اقدم من الفعل وكونه خاصية الحيوان
لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك
اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا
الى ضده وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما واشد قوة كان اولى
بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى عن احتمال ان الضدين القابلين للشدة والضعف
هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا
اطلق احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان
ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بهذا
ولنسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين
ومنها اي من العنادية الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه
لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق
تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة
التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال
جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل

التمليح

التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين
فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل
في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل ممسك
بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله حتى يأتيه
الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي تفزع منها واصلها من هاع يهيع
اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد
للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال
في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت
استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو
والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة
منه ومن نحو رأيت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين
كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور
الى فقد واما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب
اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس
الانف والعدو ولان خصوص الوصف الكائن في طاير مرعى في استعارته للعدو بخلاف
خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور اليه بخلافه ثمة ولهذا
اذا لوحظ فيه التشبيه كان غلطا لشافي بعد استعارة وقال ايضا كان الواجب

غلط

ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن بموضع الانف ونحو ذلك الا
انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها [illegible]
بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه
بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف
والمشفر والشفة بهما من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة
بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون
اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من
السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا
في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون
امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في
المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وذلك كاستعارة الطيران
للعدو ومن هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة
داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالطيران للذباب والاولى ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق
الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع
ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للستر والذي هو ضم حلق الدرع بجامع

الضم

الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله
اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل
ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع
للشجاعة لكن في تلك البنية المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار
له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى
هذا القياس غيره قلت اما كلام الشيخ فيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع
لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف
بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع فلا يصح كون الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه
غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة
باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او
خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن
طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما
في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه
اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا
احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم
الى انصاف الفائز الشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالفائز
[illegible] اهماله وذلك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان
في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه

من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره
فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان
في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز
ان يكون تشبيها بهيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس
والكتفان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت لا لان ما ذكرنا اولا الى الركبتين
متشابهتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم ممتد
الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس
وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي
الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح
الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى
بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي
لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا
الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين الرواح
اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المشي استعار سيلان السيول الواقعة
في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والتشبيه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل
يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح
من الابل

من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان
السرعة والبطء يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر
الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع
بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه
واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان
كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا
واراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اي
يثقل والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة
اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له
اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام
والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه لكنه في القسم الاول منقسم
الى ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع
ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو
فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه
الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي
اخذها من موطئ فرس جبريل عم والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد
البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه
والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومماثلة السكاكي من هذا القسم قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط

الذي هو في النار اقوى والجامع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص
النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح ان يمثل به لان كلامه
فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة المكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة
وزعم المصنف لئن فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار
في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها
عقلي واما عقلي عطف على قوله اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان
والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد
عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصول امر عقيب حصول امر اخر دائما او غالبا
كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل
وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه
فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء
الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد
سلخ اهابه عنه وهذا وقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم
يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من
ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور
ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا

بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي
وذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة
ظاهر عنك عارها فالمستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام معاني عن
فكثير من افاضل الكلام عنهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو
سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة
فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في
قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة
انها موضوعة لما يعد في العادة قريبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور
والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون
بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين
دخول الظلام لكن لعظم شان دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا
يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان المفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى
كما في اخرج النهار من الليل فاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع
فانه لا يستقيم لان نزع ضوء الشمس عن الهواء فاجاه الظلام كما لا يستقيم لان
كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فكيف يكون نزع
دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كسرت الكوز الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
دون النزع انتهى كلامه واقول نعم يقال في ذلك لا شك ان الشيء انما يعد فجاءة اذا اشتمل
على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع استعداد وذلك انما هو مفاجاة

حيث ظهور النهار لا بعيث زوال ضوء النهار عقلي وإما مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي كقولك رأيت شمسا وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي و
نباهة الشأن وهي عقلية وقد أهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وتوهمه ولأنه في
الحقيقة استعارتان والجامع في إحديهما حسي وفي الأخرى عقلي فيدخل فيما
تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولأن الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع إلى
أنواع تنوع التشبيه إليها كما قد ذكر في باب التشبيه الأقسام الستة ولا عطف
على قوله وإن كانا حسيين أي لم يكن طرفان حسيين فهما أي الطرفان إما
عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فإن المستعار منه الرقاد أي النوم والمستعار
له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فإن قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر
وجعل الاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم
الفاعل والمفعول وغير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولأن المطور في
هذا التشبيه هو الموت في الرقاد لا بمجرد العصر والمكان الذي ينام منه ويحتمل
لن يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا
ويكون الاستعارة الأصلية وههنا بحث وهو أن الجامع يجب أن يكون في المستعار
منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الأفعال في الموت الذي هو المستعار
له أقوى فهو لا يصلح جامعا وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم أقوى وأشهر
لكونه مما لا شبهة فيه لأحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام الموتى مع قوله
هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الأفعال
من زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لأن البعث لا اختصاص له بالموت

لانه

لأنه يقال بعثه من نومه إذا أيقظه وبعث الموتى إذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون
لها اختصاص بالمستعار له وإما مختلفان عطف على قوله إما عقليان أي أحد
الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فإن
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما
عقليان والمعنى أبن الأمر إبانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وإما عكس ذلك نحو قوله تعالى ضربت
عليهم الذلة أي جعلت الذلة محيطة بهم كالقبة المضروبة على من فيها أو جعلت
الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار
منه ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له
الذلة وإلصاقها بهم والجامع الإحاطة أو اللزوم وهما عقليان والاستعارة
تصريحية ويحتمل أن يشبه الذلة بالقبة أو الطين ويكون القرينة إسنادا والضرب المعدى
بعلى إليها فيكون استعارة بالكناية وإما عكس ذلك أي الطرفان مختلفان والحسي
هو المستعار له نحو إنا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فإن المستعار له كثرة الماء
وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان
باعتبار اللفظ المستعار قسمان لأنه أي اللفظ المستعار إن كان اسم جنس وهو
ما دل على نفس الذات الصالحة لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من
الأوصاف فأصلية أي فالاستعارة أصلية كأسد إذا استعير للرجل الشجاع
وقتل إذا استعير للضرب الشديد الأول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما لم يكن مشتقا ولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما وإلا فتبعية أي وإن
لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه

اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان
والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة
دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف
في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل
كذا ذكره القوم وفيه نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان
والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب
وغير ذلك ولا تقع اوصافا للغير وهم انما خصصوا بالمشتق من الفعل الصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على
ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة
فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها
اصلية لا تبعية وان قصد التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا بأس ان اذا قلنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى مكانا شبيها بمحل
القتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو تشبيه الموت بالرقاد
فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو
المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم
مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان

يذكر اللفظ

يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في
الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه
اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر
بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها
الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف
معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحرف
كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما يشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال
ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم
يشتق منه الفعل او الصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية
وسمعت بعض الافاضل يقول لما كانت الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق
عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه لكيلا يكون
استعارة فقلت لان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا
وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان
من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه
استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني
شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة
وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فافهم ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو قوله

اى موسى آل فرعون ليكون لهم عدوّا وحزنا للعداوة اى يقدّر تشبيه العداوة والحزن
الحاصلين بعد الالتقاط بعلّته اى علّة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبنّي ونحوه
وذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور واما
الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد
على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة
والتبنّي غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل
الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا
في الاستعارة على مذهبه سواء اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان المشبه في التبعية
لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور
لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة سلابد لعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه
ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء
وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة
واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة
التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية
عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي
المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في
نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والى صل
انه ان مدار التشبيه في امثال ذلك فيما جعل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف

انّ

قرينة هو اعتبار السكاكي كما اوائله رقى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان والمتكلم
نطقت قرينة ولكن قد التشبيه في متعلق معنى الحرف كالابتدائية والظرفية وما اشبه ذلك
فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية في الاوليين اى الفعل
وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال
او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماح فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شرّ لاخوتهم منّا عشيّة يجري بالدم
الوادي نقريهم لهذميات نقدّ بها ما كان خاط عليهم كل زرّاد فان القرينة من الاسنة القاطع
فاراد باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة واراد بالقرى الاتيان
للمبالغة كما مر والقد القطع والزرد الدرع وسرده بالتجميد فالمفعول الثاني اعني
قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول
الحريري واقرى المسامع اما نطقت بيانا واقود اللطيف الشموس ان علق اقرى
من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر
العذاب قرينة على ان بشّر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو
قري حرب تقري حلان اغناق الاغاوي السيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في
بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
غير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشرح من انه قرينة
على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير في الليل فليس بشيء لان التقرير
يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لان القرينة قد تكون
غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحرف

غير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام
لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار
منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له
والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر
في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر
الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى
عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة
سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا
فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم
يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين
قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها فان الترشيح
ولئن كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لان
لا يغم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما
جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وتغير
اللون ورثاثة الهيئة على ما قرر والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا
المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل
اصابها بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في
البلايا والشدائد وما يمس الناس فيقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح

من كلام القوم في هذه الآية الكريمة في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو
انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما
يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من الطعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة
فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث
مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع
عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك
اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله
لدي اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل
الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح
والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة
في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناها
اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه
لا شيء شبيه به حتى انه يبني على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبني على
علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له
حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى

عليه ما ينبني على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده تناسي التشبيه
والاصرار على انكاره فجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما ينبني على علو المكان لتناسي
التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته فانه لو لم يقصد تناسي
التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب
على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف ممتنع ثبوته للمستعار
منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة
تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة
انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه
وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي وشهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به
فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويدل على ما ذكرنا لفظ
المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون
ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس
مسكنها في السماء فعز امر من عزاه اي حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء
جميلا فلن تستطيع اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك
النزول وايجاب تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة في قوله محمدة اولا

هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي البناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة
قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وصار الحديث مع
المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو
اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي
يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز
بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة
في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى
ثم يدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة
اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر انى اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف
في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد
على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر
فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال
على هذه الصورة في وجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة
امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد وعلى سبيل
الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق
الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز
عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب
كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات

المعاني بحسب الشخص كما وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد من ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز المركب في الاستعارة ومعرفته مما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كما اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه اولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وذلك لان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة وانما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ الكلم مثيل بمثل له ماخوذ من المثل والاشارة اليه ويكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشأن وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما

قصصنا

قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اختلفت الآراء على لزومه مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطرب في تحقيق المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان وتحصيل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما فهم من كلام القدماء وثانيها ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قيل قد تقرر في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة قلنا ان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها وذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة بمعنى العوذة اي الحرز

التميمة

مخلد في شي ليذهب به بعلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام
واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة هذا البيت منها
قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فكان الحسن بن علي
عليهما السلام دخل على معاوية يعوده فقال له معاوية قم وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين
اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن على الفور وقال واذا المنية انشبت
اظفارها الخ شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة
بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار
التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه
فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك
مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة
على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي
به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية
فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعمل في المعنى الموضوع
له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شي لشي هو ليس له
وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام
لا تتحقق احديهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة
والمكنية يجب ان تكون قرينتها تخييلية البتة فان قلت فما ذا تقول في قولنا اظفار

المنية

المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت لا نزاع في ان هذا الكلام بعد تسليم صحته
ترشيح للتشبيه كما سمي اطولكن في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا
للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة
بالكناية شي لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكلام
الاستنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا
يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار
المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت
اسدا الا انا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل
منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وسند هذا التفسير كلام صاحب الكشاف في
قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من
حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين
وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشي المستعار ثم يرمزوا
اليه بذكر شي من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس
اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو
المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه فكلمة بعد استعماله فيه لان قرينة
الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة
النقض لابطال العهد ويسمى الكلام مجازا على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم
يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما قال ما قال في قولنا اظفار المنية استعارة

للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيق تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فان شار
الاولى ببيان التخييل ثم قال اراد زهير ~~لم يبق~~ ~~انه ترك ما كان~~ يبق انه ترك ما كان
يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الات
ما كان يرتكبه ولذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات
المسير كالحج والتجارة قضي منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه
الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة
فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه في نفسه الصبى
بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل
التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبى من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة و
صبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء بفتح الصاد
يقال صبي من الصبيان واشار الى التحقيق بقوله ويحتمل انه اي زهيرا
اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء
اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى
والشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعني استعارة
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي او حسا اذا
اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز
وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في هذه المواضع
اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا

فصل

سيجيء انه اثبت له اي للسبع لبعض عادته على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا
قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة
على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه كخوارات اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع
موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد و
غداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا
ومعلوم انه ليس هناك مشار اليه يمكن ان تجري اسم اليد عليه ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت بشيء
مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يقال ذلك التشبيه في هذا بعد
ان يخبر الطريقة فيقول اذ اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه
المالك في تصريف الشيء بيده وفي جهة الشبه المنتزع لا يتقاعد من المستعار نفسه بل
مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له
الشمال شيئا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يعتني له ذلك الشيء وقيل
انه لا خلاف في ان نطق اليد استعارة مع انه لم ينقل من شيء الى شيء اخر اذ ليس
المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولكن
قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله
يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر
هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس
الصبى ورواحله مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده مشبها
على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة

عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في
الوضع واحترز بالقيد الأخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة
على أصح القولين وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير
الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها وأما على القول الآخر وهو أنها مجاز عقلي
بمعنى أن التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الأسد أسدا واللفظ مستعمل فيما وضع
ويكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فإنها أي إنما وقع الاحتراز بهذا القيد
عن الاستعارة لأنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به بجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فمجرد قوله
المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من القيد بقوله من غير
تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب أن يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة
عن ذلك لأنه قال وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا
لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل
والظاهر أن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز
عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازا
لغويا أم عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة
فيما وضعت له في الجملة ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين ولو كان
فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فالوجه أن يتعلق بقوله ليحترز عن الاستعارة
فيركب كثر الكلام فقط وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي

موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها
في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في غير
المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة
تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون
مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع أنه أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه وقال في وضعت له بالتحقيق
في اصطلاح به التخاطب مع قرينة عن إرادته أي إرادة معناه في ذلك الاصطلاح
وأتى السكاكي بقيد التحقيق أي قيد الوضع في قوله وضعت له بالتحقيق لتدخل
في التعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر أنها مستعملة فيما وضعت له
بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف لأنها لا تصدق عليها
أنها مستعملة في غير ما وضعت له هذا أوضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لأنه قال وقولي
بالتحقيق احتراز أن لا تخرج الاستعارة وهذا كما تراه فاسد لأنه احتراز عن خروج الاستعارة
فالمراد بعدم خروجها [illegible] لا زائدة [illegible] قوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب
وقال المصنف وقوله استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها احتراز عما إذا كان الكلمة
مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها كما إذا استعمل صاحب الشرع لفظ الصلاة
في الصلوات الخمس مجازا أو صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا
أو صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا أيضا فاسد لأن مثل ذلك
مجاز بعينه فاحتراز [illegible] حذف مضاف أي احتراز عن خروج
[illegible] ذكر السكاكي أن الوضع [illegible]

لا يقال الوضع يتناول الوضع التاويلي لان بعضهم فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه قال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة والمشترك
ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة
ثم لا حاجة الى ذكر الوضع في تعريف الحقيقة بعد ما قال في تعريف المجاز
بالتحقيق لانهم ان ارادوا به الاصطلاح فلا يشمل الحد وان ارادوا ذلك فقوله لغيره
كذا ذكره ابن السبكي ... ان الوضع عند الاطلاق
لا يتناول الوضع التاويلي ... نقول بعضهم ان يصح للاحتراز عن
المجاز المرسل لا عن الاستعارة فان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى
بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو تعيين ان المراد فلا ينافي
الوضع كما في المشترك فان المستعمل على ان ... الاسد قسمان
متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المعنى المتعارف
ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لما استقام
الادعاء المذكور فلان ... الاستعارة والاكثر ... من الكلام ...
وذكر ان المقيد باصطلاح به التخاطب احتراز ... كلام ...
في تعريف المجاز ... كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء مجازا ... في تعريف الحقيقة احتراز عنه ...
هذا اللفظ مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ... في هذا
الاصطلاح والاول ... الموضوع له ... المعنى ...
محصن اخراج الاستعارة فحمل هذا القيد في تعريف الحقيقة محل ...

الاولى

وقد لا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يحتاج اليه في هذه العبارة اعني قوله
في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ قوله هي الكلمة المستعملة فيما وضعت
له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها يلزم الدور اما على
الاول فظاهر واما على الثاني فلان الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما يقال من
ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكن الشيء عن ذكره فيه بذكره في تعريف
المجاز فكثير البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه
لشيا في التعريفات وكذا ما يقال من تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد
لانه قيل المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع
لا الوضع الذي وقع به التخاطب ولا نعني بما في التعريف سوى هذا بل الجواب
ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من
حيث هو كذا وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم
بكونه اضافيا كما هذا وجميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمين من
تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى المعنى واحد فيه قد يكون حقيقة
ومجازا الكل بحسب وضعين كما مر فالمعنى هنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة
له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان تعليق الحكم
بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما تقول الجواد لا يخيب سائله اي من حيث
انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها
اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من
حيث انه لازم للموضوع له ولا يخفى على هذا انه ينبغي ان يترك هذا القيد في تعريف المجاز

فالمعتبر ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له

ايضا فانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكره هو بحث آخر تركه ذلك ثانيا انه لو ترك
في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير
ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير ما وضع له ليس من حيث انه غير الموضوع
له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فتامل واعترض ايضا بان تعريف المجاز
يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقولنا مع قرينة
مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وفيه
نظر لان الاشارة الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه
قرينة دالة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس
وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة
وغيرها لانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير الاستعارة وعرف الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك
مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل
الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه كما تقول
انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما
يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى
الهيكل المخصوص والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معاها فانك منفي كما
هو شان العارية قال الشاعر قد برز مع العارية في معرض المستعار منه لاشتباه وما من
الا ان احدهما مالك له والاخر ليس بمالك وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او

والمتروك مستعارا منه وسمي اسم المشبه به مستعارا وسمي المشبه مستعارا له كالاسد
وهو والرجل المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ
السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مباحث التشبيه كان مشعرا بان المستعار
هو الاظفار مثلا ويسمى من كلامه ما ينافي جميع ذلك فقد قيل انه قد وقع له خبط في تحقيق
الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها
وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من
الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل وقسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم
من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها محتملة للتحقيق والتخييل
كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد
التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من
التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة
وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من
الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من تسمية المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان
يكون كل استعارة مجازا مفردا كما في قولك الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض
وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز اللغوي المجاز عند السلف

قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع
الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير
استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرّف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فلو انه ليس من المقسم واجيب بوجوه
آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعمّ المركب انه نحو كلمة ايدنا فلا يمتنع حمل الكلمة في
تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز
في اصطلاح العربية فلا يصح ارادته في التعريف من غير قرينة مع انه صرّح بان المنقسم
الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة
ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف
لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز
في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول
الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي
والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح
رد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد
من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه
بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في مجموع الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي
والجواب انه وان لم يستلزم التركيب فلا يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض
الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان

تكون

تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى
والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط لانه
كان صادرا ممن له غاية في الغباوة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي
اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد
فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية
بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء
من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بالصورة اي تصوير
المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص
ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة
الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على ذلك المثل يعني على الصورة التي هي
مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم
المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة
الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا تجب ان تكون تابعة
للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع والسارق
اهلكت الشبيه بالسبع بالتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة
في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وفي كلام المص انه بعيد جدا اذ لا وجه له
مناسبة الكلام واما قول لبيد تمام لا تفتقر الى لام فزعم السكاكي انه استعارة

تخييلية غير تابعة لمكنية عنده وذلك انه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعمل
لفظ الماء فيه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام
بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة
تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في
لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا لانه
كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على
هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان
الامر على ما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في
غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة
المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي لكن حكما تخييليا
وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل
بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند
استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره اي تفسير التخييلية بما ذكره تفسير غيره لها اي غير السكاكي
للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال فهذا وجعل الهذيا للمنية اظفار فانه يعني
تفسير السكاكي يقتضي ان يجعل للشمال صورة وهمية شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد
عليها استعارة تصريحية تخييلية لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة
هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعمل في معناه الموضوع له ولهذا
قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم

ان لفظ

ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء آخر اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد
بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولقائل ان يقول ان تحقيق معنى الاستعارة في
التخييلية على تفسير السكاكي دون المص لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما
وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا تحقق لهذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من
غير توهم تشبيه معناه بالحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة ولئن خصص التفسير الذي فالاستعارة
بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية
قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه
انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها
وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية
او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من
الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وبهذا يظهر ان هذا النزاع ليس بلفظي وما قيل
باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي فلم نجد له مستندا بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم
على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم
مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في
كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي
المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على
الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة
فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة

وامر بشبه بالربح بحكم استعمال التجارة والربح فيها استعارتين تحقيقيتين او لا فرق
بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له بعض المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية
بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاستبدال
والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وفيه اي في قوله
في الايضاح لان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير
عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله لان التعبير
عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على
بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة
فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة
المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى في التخييلية
وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم وقد يقال
ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا
بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد
او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق
بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية
بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه
وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا
المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي

لكن

بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل
فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع
والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما واليه يشير بزيادة
ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى
عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية
في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا
غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد
ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن
التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره
في تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية
مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست
كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز
اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها
قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا
كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها
والا فلا دخل لهذا الاعتراض فان صاحبه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن
هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من
جنس المستعار منه والكلام لم يكن شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه
باسم جنسه والاعتراف بحقيقة الشيء اكثر من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانه ينتقل

هنا باسم المشبه ما نص في الاستعارة المصرح بها بتسمي المشبه كما اذا سمي هناك الشجاع
مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى تهيأ لنا التقصي عن الشعر من ادعاء الاسدية
ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك نسمي هنا اسم المنية اسما
للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان يدخل في جنس السبع للمبالغة في التشبيه
بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل الى
ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان
مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية مع التصريح بلفظ المنية قلت
مع جمع ذلك كله لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق عن غير تأويل
حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة كما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع
من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان
مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فتأمل وبالجملة كل احد يعرف ان المراد
بالمنية هنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وبهذا
يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال في
ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمشبه به اي السبع
وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي
لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان
قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق
من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت مثل

وانما

قولنا اظفار المنية استعمل فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل والادعاء
وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في نفس الامر تحقيقا
فيكون حقيقة وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف
للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموا
وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع
هو بعينه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما تقرر
والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد به المعنى المصدري
وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار
في الاستعارة هو اسم المشبه به المتروك ويحمل هذا الكلام عليه الا انه صرح في آخر
الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك
من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فالاشكال
قائم لان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية
فان كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال
المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة
المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل الاستعارة التبعية قرينتها

اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها
حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطقت
الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة فالاستعارة لكنها قرينة
الاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة
النطق اليه قرينة الاستعارة وبكذا في قولهم نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها
قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في ساير الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا
وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل
الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وجعل
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة
تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك لكونه اقرب الى الضبط
لما فيه في تقليل الاقسام ورده ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي لو قدر التبعية
كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة
تخييلية لانها مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي
هي من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه وارادة المشبه به الا ان المشبه فيها يجب
ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية
لم يكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها حينئذ في مثل نطقت
الحال بالشبيه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام

المكني

بطل

المكني عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة
المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا لم يكن التبعية كنطقت مثلا استعارة بل مجازا
مرسلا ضرورة ولم العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى
هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي
غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول
بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل
لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وانما لم يجز ان يكون العلاقة
هي المشابهة لا تكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة
في التشبيه بحيث [illegible] بين الامرين تم ما لا ينبغي ان يشتبه اليه وذكر بعض [illegible] في
عنه هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نم انه لو قدر نطقت اذا كانت حقيقة لم توجد
الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان [illegible]
قوله في المفتاح لا تنفك المكني عنها عن التخييلية اي ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على
العكس كما فهمه المصنف فان اعطا نطق لسان الحال واردنا بالحال الصورة المتخيلة
للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المكني في الحال فيهما
مكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية
من جنس المصرح بها فالمصرح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا ساس له
السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه او في نظره فان
قلت ان اراد بالاتفاق [illegible] على استلزام المكني عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فمسلم [illegible]
[illegible] على ابطال كلامه لانه نصب الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب [illegible] قوله [illegible]

ينقضون عهد الله لفظ العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة

لابطال العهد وهذا الامر متحقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة

تحقيقية لا تخييلية ولو ارادوا اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان

عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما

اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما في قولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع وقد توجد دون

التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها قد تكون امرا مقدرا

وهميا كالاظفار في المنية ونطقت في نطقت الحال او امرا متحققا كالانبات في قولك

انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند فظهر انه لا يصح ابطال

الكلام المذكور لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار

وهذا اقول بالاستعارة التبعية ثم نسيها ومن كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على

التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية مثل الحال

مثلا ونطقت الحال يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق

لها استعارة تخييلية ويكون نطقت مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار

فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما تقرر

ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة

حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات

حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به

من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه

في الحسن والقبح ولكن لا يشم رائحة لفظا اي بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل

رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه

لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني

ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على

ان المشبه به اقوى في وجه الشبه كقولك غلاما كرمًا في تشبيه حمد فتك بالمسك فعادة المشبه

شأن ما يحكى ومن ثم اي ومن اجل ان من شرائط حسنها كل منها لم يكن مطلقة غير متعلقة بمتعلقة او

تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين عقد اخفاء لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة

ثم المجردة فقصه الحسن بالنسبة الى المرشحة كما قرر ذلك اي ولان شرط حسنها ان لا تشم

رائحة التشبيه لفظا يوصي ان يكون الشبه اي جامع بالشبه بين الطرفين جليا بنفسه او

بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا تصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد بقية

اللغز كلام اورد عمي مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير

الغازا اورد على شرائط حسن الاستعارة وان اوثان لم يراع كما لو لم تشم رائحة التشبيه

فلا يصير الغازا بل يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقة رايت اسدا واريد انسان

الجر في التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل

مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجد الناس كابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة

البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده

كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجد من وليس مع ما

في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كابل المائة غير موجودة فيها راحلة

او هي تجد مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا بمعنى ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة

التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة و

والتشبيه لجواز ان لا يكون وجه الشبه فيهما مغيرا بتغيير والفاء والا وكلتيهما باطلان كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في انها لم تحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والتخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها فالاولى ان يقال حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن بالملام والتخييل لم نقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وفيه اي في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك انه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا تحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الحركة ليست بمجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد عادل البحث على الثاني اقتداء بالسلف واتباعا للشيخ الامام

عن الاول عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الذي اضافه الحكم الى الاعراب لبيان وفيه تسامح لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك وقوله واسئل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدار ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه فان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم له لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد وكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا

الى البلاغة لا تهتم او تنفوه عن مماثله ومن كمن على اخصر او صافه فقد نفوه عنه كما
يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين
قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
تتعقبان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تع بل يداه مبسوطتان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود
لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل
ومن لا مثل له فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله
تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة
فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه اما النقصان
والاهل فيما مر كالنقصان يتعلق اثباته في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوى
من قوله تعالى او كصيب لتغير الاعراب ولا كنقصان في قولنا سرت يوم الجمعة
على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع
من المجاز ثم اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل بعلاقة كونها محلا كما وقع في
بعض كتب الاصول فهو ليس من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الا تقدير المضاف
كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة
ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه يغير الاعراب والمعنى
الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت
في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى

ما يخالفه

ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له
لازم كما تر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف
في سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح
وانا في هذا النوع لا نعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل
الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على
السلف وفيه نظر لانه ان اراد وتعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له فيه
سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك ولئن اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز
المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز
مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كلفظ التعريف الذي
نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واحد لملاحظة بين الثاني
والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا ادخل
في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما
كما في المستثنى متصل ومنقطع فلا تعرض للسكاكي ههنا ايا بغيره والله اعلم الكناية
في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح
علق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ
وهو ما اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه اي
ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة
مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي

تقطع مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه
لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا تجوز في نحو قولك رأيت اسدا في الحمام ان
يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان تكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز
ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا
لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان
المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قول المفتاح
ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول النجاد
مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
الحقيقي وان كانت جائزة [ح هو جواز ارادة المعنى] ويقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد وقولنا
جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من
المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة
اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى مع ارادة لازمه ولئن كان يشير الى ان ارادة اللازم اصل وارادة
المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير
ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي السكاكي ان معنى قوله من جهة ارادة
المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح

فالفرق

فالفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادته
لازمه فليس بصحيح الظاهر ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له
و بلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره
بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم
كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز
من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد
الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل
منه الى الملزوم لان اللازم من حيث هو لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام
على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه
بواسطة انضمام القرينة فلا يتم والو سلم فيكون المجاز ايضا كذلك وحينئذ اي الكناية
اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا
معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم وهذا انما يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكون الانتقال بين
بمنزلة الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل
ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه فلا تم ذلك
ولا دليل عليه بل الجواب انه اراد بالملازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كلان
فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز
بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال
النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاولى والثانية

باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها
اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع
الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم
الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بالموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية
عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما
اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص
وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وفي
المتن فيه نظر ولعل وجه النظر ان تفسير القريبة في القسم الثالث بما يكون الانتقال بلا واسطة
والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي
هي مجموع معان كلاهما خاليتان عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي
القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار
آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما و
الثانية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان
واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل النجاد وطويل
نجاده ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قوله طويل نجاده وقوله الطويل النجاد بقوله

كناية

كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع
الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل
على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون
طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند
طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد وتؤنث وتثني وتجمع الصفة
لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع
اتحاده المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ جرا
او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو
زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض
اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه وابيض ثوبه فانه يقبح
في الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف
فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر المطلوب من حيل
تشبيه الاستعارة مشوبة بالتشبيه قلت نقطع بان الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واسناده الى الضمير
العائد الى المبتدأ انما هو مجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة من معمول مرفوع بها او
خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية
عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة
الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه
كل احد وليس الخفاء لكثرة الوسائط والانتقال من امر الى امر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود

لكن للشاعر في الرأي وشبه الامتياز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوساد
كناية قريبة خفية عن البله والكناية اعني قولك عريض القفا قال الشيخ وفيه نظر بل هو
كناية بعيدة عن البله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى البله والجواب انه لا
امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر
كذلك كما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية
قد يكون هو الوصف المقصود بالصريح وقد يكون ما هو كناية عنه بذلك اذ لم يكن الانتقال بواسطة
وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا
كل ضمير فيه منها عايد الى الكثرة التي هي مبتدأ الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل
ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف بحسب كثرة
الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك تتبع الاشكال فانها اكثر
من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه
عنه وهو المعنى بقول صاحب المفتاح التي المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف لم يرد بها
الحصر وانما المراد بها كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية
والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات
اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص
بها او نحوه مجرور عطف على ان يقول اي او مثل القول او منصوب معطوف على مفعول
ان يقول اي او لم يقل نحو ثابتة له محصورة فيه من العبارات الدالة على المعنى كالاضافة
ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان تقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او

٤

نحو ابن الحشرج حصلت السماحة اوابن الحشرج سمح كما ان خصص الصفة الموصوف
مصرح به في سائر الصور الاسناد والاضافة والاسناد او ما هو في معنى الموصوف والضمير
الذي في نحو الصفة الذي هي صفة نسبة الى الحماية صفات الا في قوله نحو كل
ذلك اي ذكرها وهو ما يرمى الى المقصود وهو ما يعرف اي المراد اختصاص بها بالحصر
فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة
مضروبة عليه في القبة لا يخفى بحكمة لا في رامه مقصود عنه اي على ان الحشرج الذي
حيث الا غير الموجود فيه بحيث في الله ما كرين فيه ذا اثبات الصفات اللوازم
لها فيه او ثبت الامر في ملك الاصل وحده فقد ثبت له وكذا اي قول لها في الكلام
لتعلقه الصفة الا الموصوف في محلها فنقطه به ويسمى فيه قولهم المجد بين ثوبيه و
الكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه
وثوبيه وفيه اشارة الى نوع اخر منه ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه القسم الثالث يعني كما قال قولهم في الاضافة المعنوية ثوب
الاصفر الموصوف كالصفة المحكي اليه وليس كذلك لان الاسناد وما في الحكاية
تصريح باثبات الحمل لمحاله هو قائم مقام قول القائل فانه صرح بانفراده بها
الحصر وان كان ذلك بصريح اثبات مثل القائل وان كان ذكر قول العلامة
صريح وليس ذلك المجد بين ثوبيه لانه يثبت المجد من الصلاح التصريح وذلك
حين لم يصرح باضافته فانه الى الضمير بصريح اثبات المجد له بحوار الضمير و
تشبيه القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت هذا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب
بها صفة ونسبة معا كقولنا قولنا كثر الرماد في ساحة حسن لا يجوز نسبة المضياف اليه

فحث ليس بكناية وحدة بل كناية عن جنسها المطلوب بها نفس الصفة [illegible]
المراد واي المطلوب بها نسبة الصفة اليه وهو [illegible] مما هو [illegible]
والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير
مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام [illegible]
عرض من شرب الخمر [illegible] [illegible] صفة [illegible]
صفة الكفر [illegible] [illegible] [illegible]
الموصوف غير مذكور [illegible] عن التصريح مع التصريح بنسبة [illegible] التصريح
الصفة الى الموصوف [illegible] مع عدم ذكر الموصوف [illegible] فاذا كان الموصوف
كان القسم [illegible] [illegible] الشيء [illegible]
من اي [illegible] عرض [illegible] من جانب [illegible] قال السكاكي الكناية
تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة [illegible] في شرح المفتاح انما قال
تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض [illegible] [illegible]
[illegible] والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل
موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض [illegible]
بفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه [illegible]
[illegible] في الكلام [illegible] الشيء [illegible] وقال صاحب الكشاف [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] الموضع [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]

التلويح لانه تلويح [illegible] [illegible] وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل
على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما [illegible] المفرد والمركب
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح
والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما
كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك
من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم [illegible] [illegible]
الوساوة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة [illegible]
والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء [illegible] الايماء والاشارة [illegible]
[illegible] لم [illegible] [illegible] ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا
[illegible] [illegible] [illegible] مع المخاطب [illegible] اي لا تريد المخاطب
وان اردتها اي المخاطب [illegible] جميعا كان كناية [illegible] باللفظ المعنى الاصلي
وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي [illegible] اي الصورتين من قرينة [illegible]
على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده [illegible] مجازا [illegible]
الثانية كلاهما جميعا [illegible] كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال
الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز [illegible] الصورة الاولى
فانها تشبه المجاز من جهة استعمال الخطاب فيما هي غير موضوعة له [illegible] مجازا [illegible]

مشابهة للمجاز

فيه انتقال من الملزوم إلى اللازم وقد كثر شبهه بالكناية كما في الصورة الثانية فإنها
الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية
إذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما إلى الآخر وفيه نظر لأن هذا لم
يذهب إليه أحد بل هو مما لا يستبعده عقل لأنه يؤدي إلى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة
من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق أن الأول مجاز والثاني
كناية كما صرح به المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه أن قولنا أوذيت فستعرف
كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ويلزم منه التهديد إلى كل
من صدر منه الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان
كناية وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في
الإيذاء إما تحقيقا أو فرضا وتقديرا كان مجازا والله أعلم **فصل** أطبق البلغاء
على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم
فهو كدعوى الشيء ببينة فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم
عن اللازم وجوبا وإنما الإشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز وأطبقوا أيضا
على أن الاستعارة التحقيقية والتمثيلية أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز وقد علم أن المجاز
أبلغ من الحقيقة وإنما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لأن التخييلية والمكنية عندنا ليستا من
أنواع المجاز وقال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ
أن واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لأنه يفيد تأكيدا
لإثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست فضيلة قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو
والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها

الثاني

الثاني بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني
وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الأول أفاد زيادة لقراه
لم يفدها الثاني بل هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني
واعترض المص بأن الاستعارة أصلها التشبيه والأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم
منه في المشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للرجل شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت
رجلا كالأسد لأن الأول يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيده دون شجاعة الأسد فكيف
يصح القول بأن ليس واحد من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم أجاب
بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس سببا في
شيء من الصور فهذا تحقيق قولنا رأيت أسدا بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلا كالأسد لا بالنسبة
إلى قولنا رأيت رجلا مساويا للأسد أو زائدا عليه في الشجاعة ولا تحقق أيضا في كثير الرماد
وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ أن شيئا من هذه العبارات
لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالأسد
وهذا كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم
من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بيناه وذلك في بحث الإسناد الخبري والدليل على ما
ذكرنا أنه قال فإن قيل مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للأسد في
الشجاعة أن المساواة في الأول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا تغير حال المعنى
في نفسه بأن يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بأن يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا
لا يتغير معنى مساواة الأسد بأن يدل عليه بأن يجعله أسدا وهذا صريح
في أن مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها

الى أمل وافر في آخر الكلام من علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي تتصور معانيها وتعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة وقوله وجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وبعد رعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي تنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما هو اعم الشامل لمطابقته لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل وتكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يخرج بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر فلا يصح ان ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هاهنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ان يكون

منهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو اومن كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول باسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسر بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية والمراد بالالوان ما فوق الواحد وانما كان هذا من الطباق لما فيه من الجمع بين اللونين المتقابلين فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت

حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب
الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل
ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح
الى حيث يستغني عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض
وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى
القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد
فيكون تورية وملحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما
يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم
فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة
ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان
ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله
تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق
والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو
قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا
تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك
الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين
وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى

الظ

الظ والملحق على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة
التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اي معان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين
او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين
في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك
غير مشروط كما يحكى من الاشعار ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي يقع
عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك
والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتماثلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول
ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اتى بالحسن
والدين والغنى ثم بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو
فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء
بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه استغنى عنه اي عما عند الله فلم يتق
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء
المقابل للاتقاء فيكون هذا المثال تنبيها على ان المقابلة قد تركب من الطباق وما
هو ملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا
حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرطها هنا اي فيما
بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده

اي ضده وتلك الامور كما بين الاثنين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى
مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب
وعلى هذا الاعتبار مثال الى ولاية من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع
ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده وبهذا ومنها اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب
والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والتناسب كمن
تناسب هذا الامر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس
والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قول البحتري في صفة الابل
كالقسي المعطفات اي المحنيات بل الاسهم مبرية بل
الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول
بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو
محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى
من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير
تميم فانه ناسب فيه من الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني
من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح
اصلا للبحر مبالغة ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف
وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى وان يسمى تشابه الاطراف نحو لا تدركه

الابصار

الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك
بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد
يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز
الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه
حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل
الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر
لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق
بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم
اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله
تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى
الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام
التناسب بيت السقط وحرف يكون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط
الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الربطة في البيت السابق يحل عن الربط الا انه
كما وهو والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء
والمراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رأيت اذا اصبت رئته وكذا الدال اسم
الفاعل من دال الكتابة اذا رق بسوقها واراد بالنقط ما يقطر على الرسوم من المطر
وقوله يؤم الرسم صفة دال والمعنى تحلي هذه الجنبية عن ان تركب من النوق ما هي الضم

والانحناء كالنون يركبها الاعمى ابدا لزيادة الاطلال فيضرب بتيبها والاعراك
بعبارة شدة الهزال يريد كمن مراكب هو الجنيبة سوى وزن سبعة معنى كرام
والنون والراء والدال والنقط ايهام لكن المراد بها معانيها المناسبة واما ما
نعضهم بالتقوى فمن قولهم ... معقوف لقدي [illegible]
وهو لكن ما يأتي في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير
من نصيف سحابا تسربل بل وشيا من خز وتطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر
فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال
والوشي ثوب منقوش والخز جمع خز وتطرزت اي اتخذت طرازا والمطارف جمع
مطرف وهو رداء من خز مربع ذو اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول
أحلى وأمرّ واضرّ وانفع والين واخشن وابرّ واقرب وابدت لمعشار
مرا على الاعداء لكنما للخلف في المواقف [illegible]
اي صيح حاله من يحبل حاله وازمن ربي القلم اذ نخية اي اخذه حال الغضب
اي اجب ... وانتدب اي عاوله فاجاب فالاول
في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة واشباه واخل في الطباق لكونه جمعا
بين الامور المتقابلة ومنها اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من
رصده رقبه والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس
يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وسمّيه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر فقوله هو
الاسجاع كجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الا

على صياغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة
من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز
في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه اواخر
الابيات او الفقرة ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
منه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا
ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان
حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما هم
اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية
مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز محرم فالارصاد في الفقرة كقوله تعالى وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب

المشاكلة

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنها اي من المعنوي المشاكلة
وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك
الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا
اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم
لان اقترح الشيء ابتدعه واقتراح الكلام ارتجاله فانه غير مناسب ههنا
ما لا نجد نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت
اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة
طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات

تعالى والشاذ وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا
بالله وما أنزل إلينا الى قوله صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون
وهو أي قوله صبغة الله مصدر لأنه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي
يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله أي تطهير الله لأن الإيمان يطهر النفوس فيكون آمنا
مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله فهو كقوله لأن الإيمان تطهيرا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم أشار
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما عبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله
والأصل فيه أي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ أن النصارى كانوا يغمسون
أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون إنه أي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فإذا
فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا
لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيرنا هذا إذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين وأما إذا كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم
يصبغ صبغتكم أيها النصارى فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في
صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من
غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر ولكن لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول
لمن يغرس الأشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن إليهم فتعبر
عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال ولكن لم يكن لفظه مذكورا في المقال ومنه
أي من المعنوي المزاوجة وهي أن يزاوج أي يوقع المزاوجة على أن الفعل مسند الى

المزاوجة

ضمير المصدر

ضمير المصدر كما في قولهم قد قيل فيه القيل والقال بين معنيين في الشرط و
الجزاء وبين في أن رتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله أي قول البحتري إذا
ما نهى الناهي وسعى عن حبها فلج بي الهوى أي لزمني أصاخت إلى الواشي أي استمعت
إلى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين
نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن رتب عليهما لجاج
شيء وشبه قوله أيضا إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت
دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب
فيضان شيء عليهما وتنبيه تتبع الأمثلة المذكورة للمزاوجة علم أن معناها ما ذكرنا لا ما سبق
إلى الوهم من أن معناها أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط
بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولجاج الهجر إذ لا
يعرف أحد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا إذا جاءني زيد فسلم علي أجبته فأعطيت
عليه ومنه أي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخر
ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الآخر والعبارة الصريحة على ما ذكره القوم حيث قالوا
أن تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وإنما غير عبارة القوم
على مثل قوله تخشى الناس والله أحق أن تخشاه وقول الشاعر سريع إلى ابن العم يلطم
وجهه وليس إلى داعي الندى بسريع وكالعكس فيه ويقع العكس على وجوه منها أن يقع بين
أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فإن العكس قد وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي أضيف
إليه العادات ومعنى وقوعه بينهما أنه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات

العكس والتبديل

على العادات ومنها اي من الوجوه ان تقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر
الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس
بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان
في طرفي جملتين ومنها اي تقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها
رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون
ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه و
ابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الا
رواح والديم دل الكلام السابق على انه لطول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم
عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن
والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض
الافاقة فتدارك كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم
ونحوه فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا
وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي
ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على
العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما
يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا
مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما قبله نحو والسماء

بنيناها

بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القوة وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها واما بعده كقول القاضي
ابي الفضل عياض في صفة يوم بارد او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين
الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في
برج الجدي اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن
بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرف وكذا ذكر الجدي
والحمل وقد يكون كل من التوريتين مرشحة للاخرى كبيت السقط
التم يعني بمكارم الاخلاق والمكرمة الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه
تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية
عن الملك ولما اتسع بهذا المعنى الصحيح صار مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة
اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير
بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا
والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي
الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل
لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة
والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون
المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدا الى نفي الجارحة بسرعة خوفا
على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل

الاستخدام

قد جرى [illegible] في جعل البيتين شاملين للتورية على ما اشتهر بين اهل [illegible]
ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد
المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر
او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر
اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني
كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي
اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الهوى
التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل

اللف والنشر

او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده
اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر
المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب
واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر
للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله
اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا

وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل
يشبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك
هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد
على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان
الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك لم نجعله قول الفريقين
فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى
قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد
المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال ان تلف بين الشيئين في
الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي
قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة
الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس
والثقة بان السامع يرده الى فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه
انه اتما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت
النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا
نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل
ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملحوظا او مقدرا فيقع النشر بين اثنين احدهما
مفصل والآخر مجمل وهذا المعنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا
وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى

فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر
الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة
الفطر فقوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة لكم تشكروا علة الترخيص والتيسير
وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدثون من
علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما
علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان
تلخيص العلل غير مطابق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التقصي عنه بان يقال لم يذكر امر
الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة
بل هو توطئة وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك
انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص والحاصل ان المذكور
فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر لصومها في ايام اخر وفي هذا الكلام دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء
فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني
تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فحمل كل

من العلل راجعا الا واحدة من هذه الثلثة وتدقيق ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة
العدة وشامل لا لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة
ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة
ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة الامر
بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه

الجمع

ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون
اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية
علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء وهي مصدر وجد
المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة اي داعية الى الفساد للمرء اي مفسدة

التفريق

ومنه اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله
اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير
بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء

التقسيم

ومنه اي ومن المعنوي التقسيم
وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر
وقد اهمله السكاكي فجعل التقسيم اعم من اللف والنشر وتفصيل ذلك ان الاضافة
تخرج عن هذا القيد اوليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى
يضيفه السامع اليه ويرده عليه فيتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم
يراد به اي يظلم به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به
الا الاذلان اي فان هذا الاستثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم
في الظاهر لكن في الحقيقة مسند الى العام المحذوف عير الحي والوتد

وهو المناسب ههنا والوتد ذا اي عير الحي مع الخسف اي الذل مربوط برمته
وهي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق رأسه فلا يرثي اي لا
يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف
والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب
فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وجه حسن البيت
من قبيل اللف والنشر قلت لا نم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب
فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا
اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين
محتمل ليس في اللف والنشر فتامل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل

الجمع مع التفريق

شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار
في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بان جهة ادخال الوجه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه

الجمع مع التقسيم

اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب
حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسلط عداه بعلى فقال على
ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان
جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى
متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب اي العساكر حتى اقام على
هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح

اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصل حال
للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والمراد ممن نكحوا ومن ولدوا والنساء والاولاد وقوله والنهب ما جمعوا
والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم
حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت
قوله والدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه
ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما
راينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله
متعذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع
كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع
في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة
ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي
في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق
لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي

الجمع مع التفريق والتقسيم

الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات
هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي
هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة
الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف
وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والماذون فيه

شقي ر

الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي
وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين
فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
للابد او هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لا
ح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا
ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا
ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة ومعنى
ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع
العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل
وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكره
صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه لكن فساق المؤمنين لا يخلدون في النار
وهذا في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض
وكذا الاستثناء الثاني في معناه لكن بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون
الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما
ينتقض باعتبار الانتهاء كذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم
باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد لكن شقوا بسبب المعاصي لقد جمع الا
في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع

البائن

البائن فيها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد او الانفس واهل
الموقف واحد ثم قسم واضاف لام السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم
من عذاب النار بقوله واما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين
احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي
الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم
على الاعداء وثباتهم على القتال اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف سراعا الى الا
اذا دعوا الى كفاية مهم ودفع خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام
جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ط
استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او
ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان
فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما
قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان
ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاء والانسان اهم لكنه لجبر ما اخر الذكور عرفهم
لان التعريف تنويها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم
اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم
لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر
ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة
لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كأنه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو

أي التجريد أقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم
حميمك قريبك الذي تهتم لأمره أي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه أي مع ذلك الحد
أن يستخلص منه أي من فلان صديق آخر مثله فيها أي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في
اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم أن من التجريدية والباء
التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد أسدا لقيت من لقائه
أسدا والغرض تشبيهه بالأسد وكذا معنى لقيت به أسدا لقيت بلقائه أسدا ولا يخفى
ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير لي
من حصوله صديق حميم ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو
قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة
أشداقها وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب تعدو
بي إلى صارخ الوغى أي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم أي لا
بس لأمة هي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند
أهله المرحل من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أي تعدو بي ومعي من
نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب
حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو
قوله تعالى لهم فيها دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى
وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة
ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله أي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن

بقيت لأرحلن بغزوة تحوي أي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم
فالظرف منصوب بأرحلن أو يموت منصوب بأن مضمرة كأنه قال إلا أن يموت
كريم يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة في
كرمه ولهذا لم يقل أو أموت وبهذا الخلاف قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل
لربك أو لا يتعين كلا انتزاع فيه وقيل تقديره أو يموت مني كريم فيكون من القسم الأول
أعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر إذ لا حاجة إلى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه
ولا قرينة عليه وبهذا سقط ما قيل إنه أراد بالكريم في البيت نظرا لأنه من باب الالتفات
من التكلم إلى الغيبة لأنه أراد بالكريم نفسه ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات بل
هو واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة لنكته كالتوجع في تطاول ليلك
بالإثمد والنصح في قولي قول لها إذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي
ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من
بخلا أي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس
بكفه على طريق الكناية لأنه إذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف
كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي على بعضهم هذه الدقة فزعم
أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد في شيء وإنما هو كناية
عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف أن كونه كناية لا ينافي التجريد وأنه لو كان الخطاب
لنفسه لم يكن قسما برأسه بل داخلا في قوله ومنها مخاطبة الإنسان نفسه وبيان
التجريد أنه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه
كقوله أي قول أبي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد

المبالغة

الحال اراد بالحال النفي فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر شله في هذه الخيل والابل
والحال وشله قول الاعشى وقوع هريرة لمن الركب مرتحل ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل
ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردوده لا تكون من المحسنات وفي هذا اشاره
الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على
منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان
كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى
من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام
ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف
وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن او يفضن
او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار
الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي
بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا
او مستبعدا واقتصاره على ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه
فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين
وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة
فتبليغ كقوله اي قول امرء القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى
عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر
في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى

منها

منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق
فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم
يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم
جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي
التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل
الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف
من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي
من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله
يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وقوله يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت بأهدابي اليهن اجفاني
وعليه قول ابن المعتز تكاد قسيه من غير رام تمكن في قلوبهم النبالا
وقوله يكاد ... بشجو الرجال ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب
عقدت سنابكها عليها عثيرا لو تبتغي عنقا عليه لامكنا
(see note)
عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق
رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك
العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق
رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن
نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي
ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب

المذهب الكلامي

محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها ولمن اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب
لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقهما والتقائهما وهذا امر ممتنع عقلا و
عادة ولكنه تخييل حسن ولفظ تخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل
والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب
اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان
تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي
هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث
زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن فكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس
المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك
لان تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة
وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان
مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهي
ريب الانسان وتعلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم
المطالب والحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي
اغش من غشى اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب
القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام
مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده ومذهب
ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب
احكم

كفعلك اي يجعلون محكما في اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل
انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني
لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد
احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا فكذا مدحي لمن احسن الي فهذه
الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي
بان تقول لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم
باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدؤا
الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البداية وكل ما
هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية
فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه

حسن التعليل

اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون ما ذكر علة له في نفس الامر يعني
ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام
لعدم التصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد
ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا
الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر
كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب
لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة
اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة ولو كانت لابد في الواقع من علة

كقوله اي قول ابي الطيب لم تحك اي لم تشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت
به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب
من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة
وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة
علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا تكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف
ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع
مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة قد غلب عليه
ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثه على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت
الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاه وهذا مبالغة في وصفه بالجود و
المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات
العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعدائه
وتتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوة
الغضبية مستعلية بحيث لها افراط ويتضمن ايضا مدحه بصورا اعداءه عنه وفرط امنه منهم وانه
لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها
اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري
اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف
الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه اي
عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من

الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك
البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمص وقد وجد
بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق
من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء
خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص في الايضاح وفيه نظر لان المفهوم من
الكلام على ما هو قاعدة اللغة ان لو لامتناع الجزاء لامتناع الشرط لان نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل
قوله لم تحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت
للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث
نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قيل هل يجوز ان يكون
لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية
خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل
ان العلة المذكورة قد تقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين
لان ثبوته معلوم وقد تقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل
الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول
واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل

... عن التكلف لان الظاهر من قوله لم يدع لوصف علة مناسبة انها علة
لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك وكونه
مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه
كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة
الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير
في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا لرياضها
الى المزن حتى جاءها وهو بها مع المزن ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر
العظيم القطر والتابع السيل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها
غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب
طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة
مثل ما اجد وقال النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بالحبيب نفسه ولا ادري
ما هذا التفسير ثم وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله
الا من صدري من غرامي جنايته غشيته شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ
من الذيول لهذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها
البلاقع وكان غرض ابي تمام هو الحبيب الذي فقد به السحاب في تلك الديار ومنها اي
من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم
لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب
وابوه راجل كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام
الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان

من عض الكلب الكلب وهو كلب يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون
لا يعض انسانا الا كلبه ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول
الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤهم
من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم
من داء الكلب ومنه اي ومن المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم والطريقة بهذه التسمية
على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام
كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا
ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه
فليسم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية
عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة
الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي
كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم
منفية فقد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف من
العيب فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب
وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور
وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو في المعنى
اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما في قولهم حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في
سم الخياط فالتأكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه
كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال

تأكيد المدح بما يشبه الذم

والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء لكون ذكر
المستثنى اخراجا له ان الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز
على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته
قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المسمى مما قبلها اي ما قبل الاداة
وهو المستثنى منه يعني لوقوع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا
من افراد ما نفاه من العيب ويريد اثباته حتى يحصل منهم شيء من العيب فيوهم اثبات الشيء
اذا ظنه او وهمه غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء
من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم
يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة
وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء
صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة
استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من
قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب
ايضا ان يكون منقطعا كالاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل
في المستثنى منه وهذا اشارة الى ان قوله لكن الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال مشترك
لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي
على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول
صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه

الثاني

الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء
فاذا وليها بعد الاداة صفة مدح جاء التاكيد ولا يفيد التاكيد من الوجه الاول
الذي هو كون اثبات الشيء بينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا
فلهذا اي لكون التاكيد في الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل
لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان
من الضرب الاول ان قدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين او من
من الضرب الثاني ان لا يقدر ذلك ويحمل الاستثناء من اصله منقطعا ويحمل وجها
وهو ان يحمل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة و
اهل الجنة اغنياء عن ذلك وكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من
فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون
فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يحتمل كل من ضربي تاكيد المدح بما
يشبه الذم كما مر ولا يحتمل الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله
سلاما سلاما ليس من جنس اللغو لكنه ليس من جنس التاثيم وهو ليس الى
الاثم وليس كذلك في الكلام ان من قصده دون ثم في الاستثناء المتصل من الاول
مثال ان يقول جاء انه رجل في الامراء الا زيد ولو قصدت ذلك كان الوجه ان
تو... ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى
بالاستثناء مفرغا ويكون العامل فيه ما فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه معنى المدح
نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر

مولانا بايمان بالله تعالى اي تتم منه النعم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب
هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستثناء مفرغ لان الكفار
ميهم معنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين وكالاستدراك
الدال على لفظه لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء
في افادة المراد كما في قوله اي قول بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد
السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فلان الاستثناء
مثل قوله ... لكنه الوبل استدراك اي تقديم التاكيد
والضرب من الاستثناء الا انه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنها اي و
من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية
عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك
فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب
اداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول
يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه وتحقيقهما على قياس ما مر في الضرب
الاول من الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك في هذا الباب
كالاستثناء ومنها اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على
وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار
ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد فانه مدحه بالنهاية في الشجاعة او كثرة قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا
حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي

اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال
وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه
لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة
لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان في خلوده لاهل الدنيا سرور ومنها اي من

الادماج

المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى
مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول
وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله
قال في قول الشاعر ابي ... اشعارنا في نفوسنا واشعفنا ممن نحب وكرم فعلت
لشكواك فيهم ... وقع اثرنا لغرض المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة
سمي هذا الشكاية مصرح بها ... ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم
من الاستتباع لشمول المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب
اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف
الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني بكثرة تقلبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على
الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او
اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه
ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خل صالح لان
يودع حلمه وضمن الفخر شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام
مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على
انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان لا مرد للوصل في المحبوب الموقوف على الجهل

قول الحسين بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي
منكن ام ليلى من البشر فانه لشك لا انه اولا والتصريح باسمها لتلذذ
ومن هذا الباب خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله ايا
منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف
العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحير وكقوله تعالى حكاية عن الكفار
هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا
كان لم يكونوا يعرفون منه انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض
وقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ولغير ذلك من الاعتبارات

القول بالموجب

ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية
عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك
الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير تعرض
لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او انتفائه عنه نحو يقولون لئن رجعنا
الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز
وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا
لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم
وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين
بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ
بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت

التوجيه

المنافي محكم عزم على انه لم يوجد من يصلح لان يودعه حلمه او وعده اياه فان المودع
يستعيد آخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت
عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني عكسه فيكون ذما
قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها
للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين
وفي التشابه احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر

متشابهات القرآن

متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي
يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي

تجاهل العارف

من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة
وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية
ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر مالك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك
لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت
فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وههنا اعلام ان ليس بحسن كان لم يكن يبشر
بل قد يستعمل في مكان الشك في الحكم والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي
قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي
الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او
في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء
فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والتدله في الحب في قوله اي

شعث اذ ابيت مرادا قال شعث كابي بالبلايا دمي فقط شعث ووقع في كلام العرب

بمعنى حملك المؤنة وشعثك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تشبيل مالقوا بالا

والمن والنعم وبعده حلت طولك قال لابل تطولت وارب قال اجل

ودادتي اي طولك الاقامة والاتيان وارب اي اطلت وارم اي قيم وحكم و

التفضل والانعام فقوله اربت اليمن من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان

جشتهم وروحا فكانوها ولكن للاعادي وعلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فوادي

وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث

من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر من نوع

في كلام العرب بل وقع فيه معنى محله على خلاف ذلك المعنى ومنها اي من المعنوي

الاطراد

الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من

غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري

في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن

شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت

حالهم قد ثل عروشهم اي ان يتبجحوا بقتلك ويفرحون به فقد اثرت في عزهم و

هدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله ع الكريم بن الكريم بن الكريم

بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي

المحسنات اللفظية

واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منه الجناس

بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد

وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه

التشابه

التشابه في اللفظ كثيرة يحتاج تحصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه

ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع

اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق

والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة

الكلمة هي كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة

واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض

الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف وهذا لان

القسم اعني التام حسن الافادة مع انه صورة صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان

المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي

متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان

يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من

ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى للمرء قتال

الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى

الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد

وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل

او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاولان كقوله اي قول ابي تمام ما مات

من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا تقسيم

اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي

جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان

احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه
لاتفاق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة
اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجد
كن منازل منازل عنها ليس عني بمقلع فلا تغفل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى
والا اي وان لم يتفق اللفظان الذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا
النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول
الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل
فان قلت يدخل في قوله والآخر مركب باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض
كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل
لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه والميم من
مطعم والصاب عصارة شجرة مرة المصاب الاول بالفتح منفعل من صاب المطر اذا
نزل به وما فيه متفقين في الخط فهل ليس مفروقا قلت لا اوجب في المفروق لمن لا يكون المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم لمن المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى
التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة
تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها
ولمن لم يكونا متفقين في ذلك وهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون
بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا
في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او
العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام

الاربعة

الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه
ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا في ما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين
في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا
لانحراف احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة
البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة
فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس
المحرف ولكن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان
الراء من مفرط ولكن كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط
ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه
كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف يعني
هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف منها في الهيئة فقط
وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف
غير الاول وغيره قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون
كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء
من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا
المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف
الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر
وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول

او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط
نحو جدي جهدي اي غناي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص
عواصم تصول باسياف قواض قواضب من ايد صفة موصوف محذوف
اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض
... عطف بالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون عواص جمع عاصية من عصاه
اذا ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب
من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات
للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم
الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه توهم قبل ورود آخر الكلمة
كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن
آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد
الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو
ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة
القلب بين الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في
انواعها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الا
باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل
ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف
ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي

اما

اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم
ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى
ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج
والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو اما في الاول نحو ويل لكل
همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس
والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل
بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء
والميم الشفويتين نظرا او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا
في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع
والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي
هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا
من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض
واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك
فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت
والمتجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان
جناس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى المكرر

مزدوجا ومكررا ومردودا نحو وجئتك من سبإ بنبإ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا
وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواصم عواصم وقوا
قواضب ولقولك حبايب للاولياء واعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق
اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت
فهو يشفين وكقوله عم عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك
عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد لا يعتبر
في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم في سعود ستى بعود وفي
المستنصرية جنة المسمى بضربة حبة وقيل لفاضل استفتح تقرا ايش تصحيفه فقال
اية تصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو
توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك
للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة
وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع
ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو
قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى
الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الاكبر
وذلك لان الاشتقاق الاكبر هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية
الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل
وهو ظ ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر

رد العجز على الصدر

وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين
اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما
اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت
معناها واللفظ الاخر في اخرها اي الفقرة فتكون اربعة اقسام احدها ان يكونا
مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو
سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه
الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما خ
وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده
مشتهر مشتهر ورأى المص تركه اذ لا يعرف فيه رد العجز على الصدر اذ لا صدر
لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول وحشوه او عجزه او صدر المصراع
الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثني
عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب
اربعة في اربعة لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا لانه لم يظفر بالا مثلة
الثلثة الباقية واما الكلام على شبه الاشتقاق فهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا او اما
ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع

الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون
اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار اي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة
وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مقول اقول في قوله اقول
لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجاري رفيقي وابله تقصد
والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك سيلهما استمتع بشميم
عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر
المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعبة وهي
الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني السيوف
القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم
يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الماما على الدار التي لو وجدتها بها
اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وان
معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان التقليل يفهم من اضافة
التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة لكن الصفة مقيدة
وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ او نافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل
التعريج في الساعة يعني ممّا على الدار التي لو وجدت ما هو له ما كان موضعها حسنا
خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت
والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني

من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون
المتجانس الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل
جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن
باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق فيه الخمر والاحتساء الشرب والتعقب
هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب
على مذهب السكاكي دون المص وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل
قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن فانه الجوهري المثاني من القرآن
ما كان اقل من المائتين وتسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة وتسمى جميع
القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي نغمات
اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثني وما
يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني
املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي انه ليس منهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان
اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها
ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع
عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد
وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء
لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على
نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه

ونحران مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم
والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني لبعدي عنكم للكثرة انعامكم
علي فهذا البيت مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول
الا انه من القسم من الملحق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر
المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير
ما يجمعها الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي
قول ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى
ويغمر صرف الدهر نائله الغمر قد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع
في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي
بقيت بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعها الاشتقاق وكذا البواتر والبتر
واما الامثلة الثلثة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق
في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحي على جري
العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح فالاول ماضي يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه
ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع
الى تلخيص علات فالاول من عنى يعني والثاني من غناه ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر
المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى
فالثراء والثرى من الثروة والثرى بالتي ومنه اي من اللفظي السجع وقد يطلق على نفس الكلمة
الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما يجيء
وقد يطلق على توافقهما ولهذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر

على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر
وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف الاخير منها
او غير ذلك على ما سيجيء من تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من
اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي
في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطؤ عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل
ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف بقوله
وهو معنى قول السكاكي معناه لم يرد المصنف وكلام السكاكي ومحصوله يعني كان القوافي
هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في الفقر
وكان التقفية ثمة توافقها كذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة
اضرب مطرف ان اختلفا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان
كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف
الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في
القرينة الثانية توافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو فلا يقابله
شيء من القرينة الثانية ولو قال بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا
لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله
من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره مما يقابله
من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة

الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا
حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لان يكون كل كلمة من احدى
القرينتين مقابلة لما من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير
السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون
اللفظة تابعة للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى اخر والا لكان
كقول الصابي احمد الله الذي لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه
العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا
طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا
بين محو الاثر وعفاء الرسم وقيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم
الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن
الاثير السجع على ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال
كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد
السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني والثالث
تسع تسع وان كان القران غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين يحسبان
عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء مساوية لهما كقوله تعالى
واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه

كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان
يكون الاخر اقصر من الاول وهو عنده عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده من الاول
بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر
دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من
سمع السامع وهو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع
فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من
الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة و
اكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى
عشرة والثانية منه عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن
لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا
بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر
الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور منون وهذا غير جائز
في القوافي ولا داعي بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم
عن اوضاعها للازدواج فيقولون اتيتك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وقولهم هنأني
الطعام ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع انه
ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في الاصل
هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
او لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم
قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي واورى به زندي هو امثال التقفية

واحري به زندي اي صار زاوري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة

وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اذا خرجت ناره فغلط وتصحيف

والضمير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله شاحمد نصرا ما حييت

واني لاعلم ان قد جل نصر من الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم

الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة

اي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة مفعول ثان لجعل على المصدر اي جعل

كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه

المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين سجعة

لكل باسم جزئه فقول الحريري لبا تنعقدت وغارب الاعتراب وانا نبي المترتبة

الاترابي سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله

قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم

لله اي راغب في ما يقربه من رضوان الله مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه

فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره

في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب

ومن السجع على هذا القول ما يجري في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية

الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني

منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا

بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعد هذا التدلل

وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء

مرتفعا كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول

فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن

الحجاج البغدادي من شرط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان

الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني

الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة

في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين

كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب واما

واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح

للبيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في

الاول الثاني ويسمى تعليقا كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح

وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون

التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت

من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه

ونحو ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي من اللفظ الموازنة وهي تساوي الفاصلتين

اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو

ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في

التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على

بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام

جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان

في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي
في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من
وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع
في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي
فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف الاخير كما في السجع فكل
سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين
في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك
فان كان اي ثم اذا تساوت الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في
احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من
الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع
من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان
في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد
لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النظم والنثر جميعا ولا تختص
بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من
قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط
المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا اوانس
اي هذه النساء اوانس بك ويحبك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك ذوابل
وهذه والنساء نواضر لا ذوابل ... الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين

ما يقابله

القلب

ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا تحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في
تا ... ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك
مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت
من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون
في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا
للآخر كقوله اراناه الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه
اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في
النثر فاشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك يسبحون وربك فكبر والحرف المشدد
في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع
ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين
وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين
او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب
ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب
المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر
الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار اي هلاكا
والبيت بالقافية الاولى من الكامل ... الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات يمكن
الطويل الكامل ... اما على القافية الثانية من ضربه الثامن وعلى القافية الاولى من

ضربه الثاني والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه
مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن
هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شركا
الروي الى الآخر او مجموع قوله كالروي والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار
الى الآخر او لفظ دار منه وههنا اقوال آخر مذكورة في علم القوافي ولو قال
هو بناء البيت على القافيتين او اكثر لكان احسن ليشتمل نحو قول الحريري جودي
على المستبهر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلي المتفكر القلب الشجي ثم
اكشفي عن حاله لاتظلمي فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء
على قافيتين فقط الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يمكن بناؤه عليهما فقط
ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا
وهو ان يجيء قبل حرف الروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة
وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات
من روت الحبل اذا فتلته وبذلك لان الحبل يجمع بين قوى الحبل او من روت على البعير
او اشددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت
يرتوي عنده وينقطع كما ان عنده الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف
الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر
موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او
حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال من ما في معناه وقوله ليس بلازم فاعل يجيء
والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا فكل بيت يجيء قبل حرف
الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر من ذكري حبيبي ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع انما
يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع
معناه انه لو يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت وقيل ان معناه من فاصلة
الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل القافيتان
والفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا
يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق
قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فتحتى ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف
الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي
وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثلا
فلا تقهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو ولا تنهر ولا تضجر ولا
تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر ولن يروا آية يعرضوا ويقولوا
سحر مستمر ونحوه قبل حرف الروي نحو قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن
وان هي جلت اي لم تقطع ولم تخلط بمن ولن عظمت وفي الاساس شكرت له نعمته او شكرت
له وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمة فكانه اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار وجعل الايادي
بدلا اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل
زلت يقال زلت النعل كناية عن نزول الشر وحدثان الدهر وزلت القدم به او زلت النعل به اي
ظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما هو من حوادث الزمان
طريقة قوله الآخر وان فقر المرء لم ير فقره ولن ايسر المرء ايسر صاحبه راى خلتي

فرى من حيث تحكي مكانها لاني كنت ساترا بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى
اي انكشفت وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالداء
الملازم لي حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء، وقد جيء قبلها في الابيات
لام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لصحة السجع في نحو جلت ومدت و
وانشقت ونحو ذلك في كل من الآية والابيات على ان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام
الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر
وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا
فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان
قد ذكر المصنف في الايضاح لكن ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما
اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين
التي تحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي تحصل السجع
بدونها فتدخل في مثل ذلك في التفسير المذكور تحتمل لكن يريد بقوله قبل حرف الروي
او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في غيرها
لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه حرف قبل حرف الروي
وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي
هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية
او الفاصلة لانهم فسروه بان تجيء من الكلمة في السجع والتقفية قبل حرف الروي او ما في معناه
يعني من حروف القافية او الفاصلة والاكثر الانسب ان يقول في البيت او الفقرة
ونوى في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين انه معناه لكن يشكل في الاعتبار الى

يسمى

يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقرا والابيات غير الفواصل والقوافي واصل
الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون
العكس اي لا ان يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك بان تكون المعاني اذا تركت على سجيتها
طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا ولا ان يؤتى بالفاظ متكلفة
مصنوعة ويجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر
قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب مما يتعاطاه بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من
المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات
وركاكة المعنى فان الغرض بذلك ما يتيسر بان لا يعد جميعه وتحريره من اصناف الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين
اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في البلاغة او لعدم كونه راجعا الى
تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ
مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان يؤتى في الكلام بكثير كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني بتجن
يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وارك ان زر
دار وداد ودروا وزرا ودر زاد وردا دار ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي
يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول
الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي
التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والآخر غير منقوط ومثل الحذف وهو

وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فى اثناء رسالة او خطبة او قصيدة ان لا يوجد
فيها بعض حروف المعجم والشاذ ما لا اثر له فى التحسين فقط مثل الترديد وهو ان
تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى
مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وكقوله فى هرم من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة
منه والندى خلقا وكقول ابى نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته
سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق
واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم
الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان
ترى فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل
التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب وقد اورده فى المحسنات او لكونه مشتملا
على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجئ مع
الايجاز وقد يجئ مع الاطناب ومع المساواة ايهم الفن الثالث ما لا بأس بذكره
لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما
يتصل بها ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه
الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن الثالث
وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة
فى السرقات الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان
كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك

فلا يعد

فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى لتقرره اى
لتقرر هذا العام فى العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم
وان كان اتفاق القائلين فى وجه الدلالة على الغرض نحو وهو ان يذكر ما يستدل به
على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر
هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك
الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقراره فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو
كالاول اى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام
فى انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس فهذه
الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك الناس
فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اى فى هذا
النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان
احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه وهو اى ما لا يشترك
الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصى فى نفسه غريب
لا ينال الا بفكر والآخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة
من تقسيمها الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف
فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما فى الاسد المذكور واذا تقرر هذا فالاخذ
والسرقة اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى

كله مع اللفظ

كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يوخذ المعنى
وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر منه الاخذ بهذا الاعتبار ضربان احدهما
ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول
قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما بتغيير النظم او بدونه فهذه
عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية
الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا
وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف
اخاك يعني اذا لم تنصف صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه وجدته هاجرا لك مبتعدا عنك
ان كان يعقل اي وجدته باجر الظلم مستبدلا بك وبما اخاك لمن كانت به سكة او عقل ومعرفة وير كب
حد السيف اراد ركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتوثر تاثيره او
اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف
اي عن ركوب حد السيف مرحل اي معدل اي للاينال ان يركب من الامور ما يوثر فيه
تاثير السيف مخافة لمن يدخل عليه ضيم او لحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه معدلا
ومعدلا فقد حكي لمن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين
فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل
بن اوس فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا
تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير
وقال له الم تخبرني انهما لك فقال له اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا

احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم لمن تبدل بالكلمات كلها
او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم
لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي اذا ابدل فقال ذر الماثر لا تذهب لمطلبها واجلس
فانك انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون
لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس
بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم
فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان
يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم
اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام
الثاني اما فان كان الثاني ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول
لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة
معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم ولم
يراقبهم لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي لا يلوح بشئ وقول سلم الخاسر بالخاء
المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس يسمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا واشترى
بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا نصب على انه مفعول له او تمييز
وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروي عن بشار

معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم الخاسر فقال ذهب والله بيتي فهو
اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم
في كل يوم حاجب بسمر القنا والبيض غيبا وحاجبا او قول ابن نباتة بعده خلقنا با
القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه
بزيادة معنى هو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان
كان الثاني دونها اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني
مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان ممن استشهد في بعض
غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعد لبخيل
الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد شيئا له بدلالة ما قبله وهو قوله اعني
ايا نصر سيتأذن ... مقيم النفي ... قال الشيخ عبد القاهر في المسائل
المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل
وان يقال انه يعز او انه لا يمكن فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض
وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله
وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا
الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول
ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي والمراد لقد كان
فان قيل يمكن هنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي لقد يكون الزمان بخيلا
بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم
السخا بالشي بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله ولم يبق في تصرفه حتى

يسمح

يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المصنف واعترض بانا سلمنا ايجاده لم يبق في تصرفه
لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه ولن يسمح
بهلاكه ولن يبخل فمعنى اثر عرف ذلك والجواب ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان
فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قطعا وعلى تقدير صحة هذا
المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا تنظر قرينة
تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني اي
تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده
منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تأويل فاسد وغرض بعيد
لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما
اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى تقدير الشبه فالمصراع ماخوذ
من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر
كان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحاد المعنى
بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام لما كان في خوه انسه على واحد من
الشاعر ان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر
معنى قول ابن جني وابن فورجه لكن المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان
كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول
ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة
المرتاد الى المنية للبيان اي الطالب الذي هو المنية لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم
تتوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب

ما قعدت لها المنايا الى ان داخلها سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا
وقيل انه جمع لسابل وهو فاعل وجدت مضيف الى المنايا وروي يد المنايا فقد
اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجد لكن بدل بالنعوش الابل
وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الا حديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك
الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي وقول جار ابيه في مرثية استاذه وقائله
ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدرر اللواتي قد حشى
بها ابو مضر اذني تساقط من عيني قوله وهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون
في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا
كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت
في الآفاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد
غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت
من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب
الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده عطف على قوله وان
اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصده واصله من الم بالمنزل
اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأنه
كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا اخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما سمي اغارة ونسخا
يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان
يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الصنع ان الصنع اي الاحسان وهو
مبتدا وخبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فللريث في

بعض

بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك اي تأخر عطائك عني اسرع
السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطائك عني لدلالته
على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه واما ما فيه الماء فيكون
ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود بضرب
المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول
كقول البحتري واذا تألق اي لمع في الندي اي في المجلس كلامه
المصقول المتخير خلت لسانه من عضبه اي سيفه القاطع شبه لسانه
بسيفه وقول ابي الطيب كأن الالسن في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن
خرصانا جمع خرص الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدتها
خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء السنتهم ونفاذها كأن السنتهم
عند النطق جعلت اسنة لرماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لما فاته ما افاده البحتري بلفظ
الى المصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات
الاظفار للمنية ويلزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو الاستعارة بالكناية
وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي
ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي ولم يك اكثرهم سواما السوام والسوائم
السوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا اي اسخاهم فلان رحب الباع
والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في
اوسعهم للملوك في البلاد اي الملوك اي جعفر ولا الصنيعون كالصنع الذي

اي جعله واسع صدرهم وكقول الاخر في رثاء من ... البحر حكمه في الوجه ... جهلا
الا حلمك ... وقول ابي تمام ... كان يرعى ... البحر ...
فاصبح ... هو النوع الثاني من الاخذ والسرقة وهو الغير الظاهر
ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا
يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي فانهم
من الجبن كلهم ولو لم يكونوا صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف
وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن
في كفه منهم قناة اي رمح كمن في كفه منهم خضاب فعبر جرير عن الرجل بذي العمامة وابو الطيب عن الرجل
في كفه قناة وكنى عن المرأة بذات الخمار ومن في كفه منهم خضاب وكذا شابه المعنيين ان
يكون احد البيتين نسيبا والآخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا
قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب
او المديح او غير ذلك وعن وزنه وقافيته ومنه اي من غير الظاهر النقل وهو ان ينقل المعنى
الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة
فكأنهم لم يسلبوا لان الدماء صارت بمنزلة ثياب لهم وقول
ابي الطيب يبس النجيع اي الدم عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لان الدم
اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان
يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت
عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام
الناس كلهم وقول ابي نواس وليس من الله بمستنكر ان

يجمع العالم في واحد فالاول يختص بعض العالم وهو الناس
وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل بن يحيى
البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى النكبة فامر بحبسه
فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون الامام الهدى عند احتفال
المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من
الله بمستنكر ... فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى
الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا
لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع
الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كأن الواو للحال ... واحد
هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت كما هو رأي البعض
وعلى تقدير المبتدأ اي وانا احب واما اذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع
بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد ان الملامة فيه من اعدائه
وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن
في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام
ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات
عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات
السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل
عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال
ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه ور

الطير على آثارنا أي عيانا ثقة حال أي واثقة على لفظ المصدر أقيم مقام الصفة
أو مفعول له من الفعل الذي تضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها أو اعتمادها
أن مخففة من المثقلة ستمار أي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول أبي تمام وقد
ظللت أي ألقى عليه الظل عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل
أو أروى من عطش أقامت أي عقبان الطير مع الرايات أي الأعلام اعتمادا على
أنها ستطعم لحوم قتلاه حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل يعني أن رايات الممدوح
التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل مع دماء القتلى
لأنه إذا خرج للغزو سايرت العقبان فوق راياته لأكل لحوم القتلى فيلقي ظلالها عليها فإن
أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين ومن معنى قوله ثقة أن ستمار
أن أبا تمام إنما أخذ بعض معنى الأفوه لا كله لأن الأفوه أفاد بقوله رأي عين قرب
الطير من الجيش لأنها إذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها إنما هو
لأجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود أعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار
على قتل الأعادي ثم قال ثقة أن ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك
وهذا أيضا يؤكد المعنى المقصود وأما أبو تمام فلم يلم بشيء مما أفاده قوله رأي عين وقوله
ثقة أن ستمار لا يقال إن قول أبي تمام ظللت إلمام بمعنى قوله رأي عين لأن وقوع
الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لأنا نقول هذا ممنوع إذ قد يقع ظل الطير على
الراية وهي في جو السماء بحيث لا يرى أصلا لكن زاد أبو تمام عليه أي على الأفوه
زيادات محسنة لبعض المعنى الذي أخذه من الأفوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله
إلا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش

وبها أي بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول أعني قوله إلا أنها
لم تقاتل لأنه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا
الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لأن إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش
مما يوهم أنها أيضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام
السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل أن يكون معنى قوله وبها يتم حسن الأول
أن بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الأول أعني تساير الطيور على آثارهم وما
ذكرناه أولا هو الموافق لما في الإيضاح وعليه التعويل وأكثر هذه الأنواع المذكورة
لغير الظاهر ونحوها مقبول ومنها أي من هذه الأنواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع
إلى حيز الابتداع وكل ما كان أي كل نوع من هذه الأنواع كمغير أشد خفاء أي بحيث
لا يعرف أن الثاني مأخوذ من الأول إلا بعد إعمال روية ومزيد تأمل كان أقرب
إلى القبول لكونه أبعد عن الأخذ والسرقة وأدخل في الابتداع والتصرف
هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا أو
مردودا وتسمية كل بالأسامي المذكورة وغير ذلك من كله إنما يكون إذا علم أن الثاني
أخذ من الأول بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه
أنه أخذه منه وإلا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الأحكام
المذكورة لجواز أن يكون الاتفاق أي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا أو في المعنى
وحده من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ
كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه مفيد ومتلاف إذا ما أتيته تهلل واهتز اهتزاز
المهند فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت أني شاعر إذ وافقته

على قوله ولم اسمعه كما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم
وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما اعفاه وقدا
الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضربه بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم
ثم ضرب بسيفه الرومي واثبت لم ينبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق
اتعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب
ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر في تقدم نفس قبل نيتها جمع اليدين ولا
القدر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا
ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام
الضرف وحضر جرير فخبر به الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده ثم
قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال
تقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق
بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا
مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل
ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم كون الثاني اخذا
من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول

في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات
ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان
او نظما شيئا من القران او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء
من القران او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث
وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى وقال النبي صلعم وفي الحديث
كذا ونحو ذلك وهو في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من
الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن
الا كلمح البصر او اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت
اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله
ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن
يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتدت الحرب
يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصى فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه
اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم
وقيل العبد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع قول ابي عباد قال
الخبيث ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي المخاتلة والملاطفة وضمير المفعول
للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره والاقتباس من قوله عم حفت الجنة بالمكاره
وحفت النار بالشهوات يقال حفه بكذا اي جعله محفوفا محاطا يعني ان وجهك جنة
فلا بد من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس

ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة
والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن
اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا اني اسكنت من ذريتي
بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد
نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول
بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة
ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير
يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كقوله اي قول بعض المغاربة عند
وفاة بعض اصحابه قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن
انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير ان لم يكن ذلك
مشهورا عند البلغاء ولئن كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة
ولو كان يكون قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليشمل ما اذا ضمن الشاعر
شعره شيئا من قصيدة الآخر لكنه لم ينبه عليه لشهرته في اشعار العرب تضمين
البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير كقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري
وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق
وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت
انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
وحاجته فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كأنه كان

مطربا

مطربا على حزن ولم ... قديم الدهر انشدته ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم
في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه
من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد
للبيع على انه سأنشد يوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي
وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وتمامه
ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للتوقيت والكريهة من
اسماء الحرب وسداد الثغر بالكسر سده بالخيل والرجال والثغر موضع
المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور ولم يراعوا
حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم على اضاعتهم
واما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة
آس اعذاره الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير
لابي تمام واعلم ان تضمين بعض البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي
كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب
منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا ما
البيت لابي تمام ولا بد من تقدير الباقي فيه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن
التضمين ما زاد على الاصل بنكتة ان يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني
على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي
لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من ...

من قدها وما امعن المجد عوانا ومجرى السوابق انتصب مجد على انه مفعول
يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق
موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم
الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا
بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح
عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه
بالعذيب وبارق معنيها البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة
الحبيب وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها
بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي
الطيب هذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا
من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة
تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي
وقعوا في الغلط في حقه وحطوا عن رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه
بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت
استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر قد اودع شعره
شيئا من شعر الاهل وهو بالنسبة الى الشعر قليل ورفوا لانه رفا خرق

شعر لا بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا
او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن
الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه
ان كان غير القرآن او الحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه
للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر
اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره
جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا او لم يحمل مثله
في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث
وح يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا
قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين
الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله عم الحلال بين والحرام
بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله عم من حسن اسلام
المرء تركه ما لا يعنيه وقوله عم انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط
كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا
في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت
ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة
وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على
توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

الدوة واستماعه لقول عداته اي اذا فتح مثل الانسان متحفظوه فيسمى ظلمة
باوليائه وصدق مخيلة عليه من التوهم على اصاغره واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم
من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في هذا البيت تلميح لا وقول
نظير وقد لمح هذا البيت فلان لما غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على
اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرنا في باب التشبيه وهو هنا
خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار
الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو اي التلميح ان يشار في فحوى
الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل من القصة او الشعر او
المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر وكذا المثل واقسام التلميح ستة لانه اما ان
يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين اما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل
اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى
قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من
جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة والطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع
فوالله ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع ذكر الضمير في اخراهم
ولهم للاحبة المرتحلين ولم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء داوره حوم
غيره ونضا ثوبه ازاله والضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة
الظلمة والطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استفهام لما داي واستغرب
اشار الى قصة يوشع بن النون فتى موسى ع واستيقافه الشمس اي طلبه الوقوف
الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل

ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى
فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء اي الارض الرمضاء اي الحارة
ترمض فيها القدم اي تحترق والنار تلظى ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه
تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق و
مع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار على الرمضاء وتلظى حال من النار اشار الى
البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث
عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت
قصة وهي ان البسوس زارت اختها البيلة وهي ام جساس بجار لها من جرم بن ربان
ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس للمصاهرة بينهما فخرجت
في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى
بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه
فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس
يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه
فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو
البيت ونشأت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة كما نعب على بكر ولهذا قيل اشأم
من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن حذر ذلك خرط القتاد بصير
للامراء ق قال كليب او سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل له يسمى
عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى تنثر شوكها والمثل في النثر
فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية

اشارة الى قول النابغة فبت كانني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم
ناقع والى قصة يعقوب ع والتلميح الى المثل كقول التميمي فيا لسان هرة تشتمني
اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز
كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال
النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي
المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح
تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا
من بني محارب دخل على عبد الله فقال ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام
واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله انهم اضلوا
البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل بني اللؤم برقع وحلل

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص ينبغي للمتكلم شاعرا كان
او كاتبا ان يتأنق اي يتبع الآنق والاحسن في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون
في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون
هذه المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل واحسن سبكا
بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة
في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان
تكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب
وتلائم واصح معنى بان يسلم من التناقض ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك احدها

الى ان

الى فيه عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف الايام البعاد وفي
استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول
ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى
جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار
الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج
ملتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فصح الدخول كما
الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقد عيب بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب
لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ
سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة
فبان الاول واحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه
بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه
تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس يخلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه
وفي ذكر الفراق والعتاب على الممدوح قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام
ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب
اللئام وفي الغزل قوله ايضا اذا كان مدح فالنسيب المقدم وهو في كبدي جمر
ان يجتنب في المديح ما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها
الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي اجابك يا اعمى ولك المثل
السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم مهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان

غرة الداعي ويوم المهرجان نظيره الداعي وقد اعمى تبتدي بهذا يوم المهرجان

وقيل يطمحه اي القاه على وجهه وضربه حمير بعصاه وقال اصلاح اذنه ابلغ من تواتبه

وحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشاره الى ما سيق الكلام

لاجله ويكون الابتداء مشعرا بالمقصود والاشاره ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا

للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنئة

اي كقول ابي محمد الخازن يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا

وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي كقول ابي الفرج الساوي في مرثية

فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد و

فتكي اي قتلي فجأة وكقول ابي تمام يهني المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم

زعموا انه لا يفتح في وكذبوا السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد و

اللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء في تهنئة من

له شكاية عظيمة مطيم لعمري لقد مطيم حل بالعلى والانام سقيم وكقول ابي الطيب في

التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنها

ما يشار في ابتداء الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الحمد لله الذي انزل

القرآن كلاما مؤلفا منظما في المفصل احمد الله على ان جعلني من علماء العربية وما اشبه

اي في المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب

الكلام اي ابتداء وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل

وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب

من نسيب اي وصف الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك

الى المقصود

الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود

واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو

الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب الكلام

كان ينبغي ان يقول مما ابتدئ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو التشبيب بعينه و

ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو يشبب بفلانة اي ينسب

بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما

كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ونسيبا وذكر التشبيب واراد مجرد

الافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها لان السامع يكون

مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك

من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام

المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما

فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام عبد ابن طاهر

تقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذ فيه اي اثر فيه ونقصه و

والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا وتجري سرنا سيرة واحدة والاسم السرية

بالضم والسرى مثل بعض العرب فيوث السرى الهدى هو نبوا سه توهما انه جمع سرية

وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وقيل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية

الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة

ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود تقول قومي

والحال انه قد اثر فيها مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى

فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى لمن السرى ما اخذت منا وامض
خطى الابل علما يتوهم معقول يقول قوله اطلع الشمس تبني لمن توهم بانها تقلت كالعلم
المعلوم وفيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب
نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب
الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال
وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين
وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع
نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث
كان في الجاهلية والاقتضاب ولكن كان مذهب المخضرمين لكن الشعراء الاسلامية
انهم قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم ولكن كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي
قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في
الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل
من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد
غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك
بعد حمد الله اما بعد فانه قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من
حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص
من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى
بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فانه فعل كذا وكذا قصدا الى ربط هذا
الكلام بما سبق عليه فقيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير

يسمى هذا

والذي

والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم
يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى
الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي
يقرب من التخلص كون لفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب
فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف
اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى
هذا ذكر [illegible] الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة
وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب
الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص
قول الكاتب عند اراده الانتقال من حديث الى حديث هذا باب في كذا فان فيه
نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام
المتأخرين من الكتاب ومنها اي من المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها الانتهاء
لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان حسنا مختارا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما
وقع فيما سبق من التقصير كالطعام الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف
ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس
بالخصيب بن عبد الحميد واني جدير اذ بلغتك بالمنى وانت بما املت منك جدير
فان تولني منك الجميل فاهله والا فاني عاذر وشكور

بجميل الالفاظ عذرا عما صدر عني وشكورا لما صدر عنك من الانعام اليه
من العطايا التي بعده وحسنه اي حسن الانتهاء ان يكون منتهاء الكلام حتى لم
يبق للنفس تشوق الى ما وراءه وكقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف
اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لنظام البرية في امن ونعمة
وصلاح حال وقد عنيت عناية المتقدمين بهذا النوع ولذلك خرج المتاخرون برعايته
يسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن
الوجوه من البلاغة واكملها فكلما ازددت تأملا في فواتح السور وخواتمها ازددت من اللطائف
والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة وازددت اطلاعا على فوائدها
في حسن وغاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك
من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء اخر وكيف لا وكلام الله عز وجل
في الدرجة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد عجز مصاقع البلغاء عن
معارضة اقصر سورة ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث اقتضى
بعض السور ذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك
وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك
هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتدبر الكامل المدرك
في علمي المعاني والبيان ان كلا منهما وقع موقعه وحسن في نفسه وهذا المعنى في غاية الظهور
بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفصيل ذلك مما لا يفي ببيانه
الدفاتر ولا سبيل الى الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا اخر ما اوردناه من جمع الفوائد

ونقد من الغوامض مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتـ
كاثر الافزاع التي تتواتر حوادث او بث الصبح ما لا ... لكن الله بحسن
حكمته قد قضى للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام ووقع الفراغ من تعليقه بالبياض
في يوم الاربعاء حادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة
صانها الله عن الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين الشهر من رمضان الواقع في
سنة اثنتين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات
والحمد لله على التوفيق بمحضه الهداية الى سواء الطريق
والصلوة على نبيه خير البرية وآله واصحابه
ذوي النفوس الزكية

م م م
م

۲۹۰ ورق